

1171

1

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kişisi	H. Hüsnî
Yeni Sayı No.	
Eski Sayı No.	1171





**شرح نونية لقره داود**

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وبه نعوذ

الحمد لله الذي وفقنا لتحقيق العقائد الاسلامية. وكرمنا بتدقيق المباحث الكلامية والصلوة والسلام على رسولنا محمد المبعوث بخلاصة الاديان الانسانية. وعلى آله واصحابه المتخلفين بحكام الاخلاق النبوية. فيقول العبد الفقير الى الله الغني داود بن محمد القارص الخفي عامه الله بلطفه الجلي والخفي لما كان علم الكلام اشرف العلوم الاسلامية وافضلها وانقن المثل الدينية ووافقها لكونه مبني عقائد الاسلام واسسها وجمع لجهات شرف العلم باجمعها وكان الرب اله الشريف المنظومة النونية التي ألفها الفاضل المحقق والكامل الموفق خضر بك محقق علماء الروم واستاذ الفاتح المرحوم وكثير من الفحول والقروم احسن ما ألف في الاسلام واقل عند الفضلاء والكلام. اردت ان شرحتها جديدا واهتمت فيه بحيث يكون وحيدا وفريدا والله ارجو ان يجعله خالصا لوجه الكريم وان ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم. قال المصريح الله تعالى تبارك وتعالى واقتداء بأسلوب الكتاب المجيد وامثالا بحدوثي الابتداء وعلا بما وقع عليه الاجماع واداء لبعض حقوق ما استغرقه من ضروب الاحسان التي من جعلتها التوفيق لمثل هذا التصنيف العظيم في

**بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله عالى الوصف والثناء منه حكيم عن اشار بطران**

واقول وبالله التوفيق ومنه التحقيق الذي بحث به بسملة وحمدية مشهور بين الطلبة وطول التبريل عند الحكمة فلا حاجة اليه فنشرح باقي الكلام فصوله عالى الوصف صفة كاشفة او مائة

لله

لله تعالى لكون الاضافة للدوام اى عالىة كل صفة من صفاته تعالى الذاتية الثمانية الحقيقية القديمة وما يلزمها في الظن من الصفات المعنوية الاعتبارية الحالية الواسطة وما يلزم ذاتة تعالى بقينا من الصفة النفسية الحالية الواحدة والتلبية الاعتبارية المنية اى عظيمة معنى ٤ ومنزهة عن النقص قطعاً وقوله والثان عطف على الوصف وعبرة عن الصفة العظيمة العجيبة والمردب لكل واحدة من صفاته تعالى او صفات صفاته كعلاقات صفاته وقوله منزهة الحكم صفة ثانية لله اى مبعده الحكم اولاً والمردب بالحكم ههنا هو الاسناد الاخباري الجاهل او كليا والانت في امر او نهياً او ما ثبت بالكتاب والسنة كالوجوب والحرمة لا خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين بالاقتضاء او التخيير او الوضع والازعان النسبة التامة الخيرية ولا النسبة التامة الخيرية ولا اداء الواقع بتكلم الغيبة ولا مطلق الاشارة المترتب على الشيء على ما لا يخفى وقوله عن اشار بطران متعلق بالمنزه والمردب عدم اللباقة لعدم الثبوت ولا عدم الوجوب وبانثارة علامته الدالة عليه كالجهل والكذب والعبث والظلم والقدر ونحو ذلك فان حكمه تعالى ملابس باضداد ذلك كله من العلم والصدق والحكمة والعدل والانصاف ونحو ذلك والله اعلم قال المصريح **منه الصلوة على مبدى شريعته نبينا المصطفى من سائر عبادنا** واقول اى كائنه من الله تعالى فقط الترجمة المعهودة الكاملة غاية الكمال اى الاحسان الكامل كذلك في الدارين فان الصلوة في اللغة الدعاء وفي حق الله الترجمة حقيقة او مجازاً حملاً على الغاية ثم المراد الاحسان حملاً على الغاية عند المحققين بناء على انها لغة رقة القلب وكذا كل صفة يستحيل ظاهرها في حق تعالى كالفضب فانه في اللغة غليان الدم للدنتقام وتشديد العذاب وفي حق الله يحمل على الغاية وقوله على مبدى شريعته متعلق بالكون المقدر وعلى بمعنى اللام اذ الترجمة حاصلة له عليه السلام من الجواهر كلها الا من



جهة الفوق فقط واختيارها على الام لتوهم نزول الرحمة من الفوق عند العامة والمبدى  
بمعنى المظهر والشرايع جمع شريعة **واعلم** ان الدين في اللغة بمعنى الطاعة او الجزاء والملة  
بمعنى الكتابة او الجماعة والشرع بمعنى بيان الطريقة او اتيان الشريعة بالآراء والشريعة  
بمعنى الطريقة او مورد الشريعة وفي الشرع كلها بمعنى واحد عند الجمهور على انها متحدة بالذات  
ومختلفة بالاعتبار وهو جميع الاحكام الشرعية الثلاثة الاعتقادية والحلوقية والعملية  
التي جاء بها الانبياء عليهم السلام عند الله او قالوا باجتها وهم ابيداحة عقولهم  
او بالهام قوتى من ربهم وعرفها الشريف المحقق في حاشية المختصر بانها وضع انتهى بها  
لذوى العقول باختيارهم المجهول الى الخير بالذات وفرق الفضل البركوى في الرسالة الشريفة  
بان ما من قبيل العقائد دين وملة وما من قبيل الاعمال شرع وشريعة **ثم اعلم** ان الايمان  
في اللغة التصديق الاختياري اى الحكم الذهني الجازم والشرع بصدق النسبة التامة  
الجبينة وجعل احد اميناً وفي الشرع له ثلاثة معان عند اهل السنة فعند جمهور المحققين  
وعليه الشيخان هو التصديق بالقلب بالاختيار وقبل بالاضطرار وهو اذعان النسبة  
التامة الجبينة بجميع هذه الاحكام الشرعية اجمالاً فيما علم اجمالاً وتفصيلاً فيما علم تفصيلاً  
وعند جمهور المتأخرين هو التصديق بالقلب واقرار بالذات بجميع ذلك وعند جمهور  
المتقدمين والمعتزلة والخواارجين هو التصديق بالقلب واقرار بالذات والعمل بال  
الاركان بجميع ذلك على ان العمل الصالح جزء من كماله عند اهل السنة ومن اصله عند  
المعتزلة والخواارج واما الاسلام في اللغة فالانقياد والاحلاص مطلقاً وفي الشرع له  
اربعة معان في المشهور فعند الجمهور مرادف الايمان وعند البعض لازم ما عليه على  
انه الانقياد الباطني لاوامره ونواهيه تعالى بعد التصديق بذلك وكثير ما يطلق

على اظهار شعائر الاسلام بشروط الايمان كما في حديث وعلى الدين المحدثي الكامل كما في قوله  
تعالى ان الدين عند الله الاسلام **فحفظ ولا تغفل** وقوله بين المصطفى من نسل عدنان با  
لجنة عطف بيان للمبدى والمصطفى بمعنى المختار والممتاز بالنبوة وبكمال الفضائل والفضائل  
ومن نسل عدنان متعلق به والنسل بمعنى النرية والاولاد وعدنان اسم جده الاعلى في  
السلسلة الصحيحة في بيان اجداده العشرين والله اعلم قال المصنف **والآل والصحب**  
**ثم التابعين لهم** ما جازت الشئ للمعنى **بشريتان** واقول قوله والآل والصحب  
عطف على مبدى والآل له معنيان اهل البيت والاتباع الصالحة والمراد الاول ويجوز ارادة  
الثاني والصحب من الصحاب كالركب من الركب وهو لغة الملازم لشيء واصطلاحاً عند  
المحدثين مؤمنى رأى النبي اوره النبي يوم عند الجمهور وقال بعضهم لابد من الصحبة وقال بعضهم  
لا بد من الرواية وقوله ثم التابعين لهم عطف على آل او الصحب و**ثم** للتراخي الزماني او الترتبي  
والمراد التابعين لهم في العقائد والاخلاق والاعمال فيخرج المتصوفة المبتدعة والفرق الفضالة  
وكذا غلاة الفسقة وعتات الظلمة عن كمال الرحمة وعن هذه التسلسلة الشريفة وقوله ما جازت  
الشئ للمعنى **بشريتان** ما مصدرية توقيفية وجازت من الجود والشئ بسكون الحاء الشئ ب  
والمعنى محل الرعي وشريتان كسكران مطر شيد الماء اكمدة جود الشئ بوجه الارض بمطر شديد  
الماء فهو ظرف للكون المقدر ايضاً وكناية عن الدوام والله اعلم قال المصنف رحمه الله تعالى  
**هذه المجموعة المتبينة في الذهن** توهمها على ما هو مذهب المتكلمين المنكرين للوجود الذهني  
لا تحققاً كما توهم الفلاسفة المشبهون له جملة معتقداً عابدين لله تعالى او بين العباد له تعالى  
فان العقائد جمع عقيدة وهي اما بمعنى المعتقد او الاعتقاد وهو الحكم الجازم الذهني او الشرع  
الذهني



بالاختيار على انه الاتباع والاشترار وقيل بالاضطرار على انه اذعان النسبة القائمة بالجنسية  
ومذنب وجان صفتان للعبد ولخصم النفس وجان من الجنانية بمعنى الذنب  
هنا والذكر للتأكيد والتسبيح والله اعلم قال المص **رَعِ اَعْدَاءُ نَسْرَ يَوْمِ لاَ اَرْنِيَابِهِ**  
**مُسَوِّدًا عِنْدَ ذِي عَدْلٍ وَاحِدٍ** واقول قوله واعدها ذخير يوم لا ارتباب به اي  
اجعلها ذخيرة يوم لا شك فيه عندنا معاشر اهل السنة بوجه من الوجوه لا نتفع  
بنوابها في ذلك اليوم وانجوا ايضا عن احواله وشذائده وقوله مستودعا عند ذى  
عدل واحسان حال من فاعل اعدها اى جاعلا لها وديعة وامانة عند صاحب  
عدل واحسان من الله تعالى او من العلماء المحققين والعدل هنا وضع الشئ في موضعه  
اللائق له كوضع هذا الرسالة عند الازكياء المستعدين بان يوفق معرفتها لهم او يعلمها  
لهم وهو ضد الظلم بمعنى وضع الشئ في غير موضعه كوضعها عند الاغبياء والاحسان  
هنا بمعنى الجعل الشئ حنا اى بحيث يتعلق به المدح عاجلا والشواب اجلا كجعل  
تعليمها حسنا سهلا على الطالبين حسنة لله وطلبها كرضائه وهو ضد القبح وسجتي  
التفصيل ولقد اصاب في هذين القيدين والله اعلم **واعلم** انه لا بد قبل الشروع  
في المقصود من معرفة ثلاثة اشياء في الغالب تعريفه وموضوعه وغرضه ويستجى  
فائدة ليكون على منريد استنبصار في طلبه فعلم الكلام علم يقدر معه على اثبات  
العقائد الدينية بايراد الحجج ودفع الشبهة وموضوعه المعلوم من حيث يتعلق به ذلك  
الاثبات وقيل ذات الله وقيل الموجود من حيث هو موجود وغرضه خمسة امور  
في الغالب الترفي من حضيض التقليد الى ذروة الايقان في العقائد وارشاد  
المسترشدين بايضاح الحق والزام المعاندين باقامة الحجة فن بذلك وحفظ قواعد

الدين

الدين عن ان ينزل لها شبه المبطلين وبناء العلوم الشرعية عليها وخلص  
النية في العقائد والاعمال وغاية ذلك كله الفوز بعظيم سعادة الدارين و  
هو منتهى الاغراض وغاية الغايات وبذلك يظهر اشرفية علم الكلام على الكل  
وكون صاحبه اشرف العلماء عند الكل كذا في الواقفة وشرحه ثم لما فرغ المص  
من الديباجة شرع في الآلهيات فقال **اَللّٰهُمَّ اَوْجِبْ لَوْلَاكَ مَا اَنْقَطَعَتْ**  
**اَحَادِسُ لَدَيْكَ حَقَّتْ بِاَمْكِنٍ** واقول اى معبودنا المستحق لعبادتنا اى  
كما تضرعنا او غاية تعظيمنا واجب الوجود لذاته اى اللازم الوجود لذاته بحيث  
يقضى ذاته وجوده فيمتنع انفكاكه الوجود عن ذاته تعالى عقلا بان يزول الوجود  
عنه ويتوقف بالعدم بدله لان وجوده موجود خارجي كذا في ذاته تعالى على انه معلول  
لذاته بالاجاب كسائر صفاته الذاتية كما ظنته كثير من الاشاعرة او على انه عين ذاته  
كما توهمه الشيخ الاشعري في المشهور فان الوجود في التحقيق من قبيل الى الال فلا يكون  
معلولا لعلته اصلا ولا عين ذاته الحقيقي الموجود وايضا يلزم على هذا سبق العدم  
على ذاته سبقا ذاتيا مستلزما لاجتماع النقيضين او العدم والمملكة والتسلسل  
في الوجودات الموجودة او كون المعنى المصدري الاعتباري عين الذات الحقيقي الخ  
والكل بط بالضرورة وقوله لولا اى لولا يكون واجب الوجود يكون ممكن الوجود  
فيحتاج الى علته وهتم جراً فلا ينقطع احاد سلسلته احبطت او زينت بامكان  
بان كان كل منها ممكن الى غير النهاية فيلزم في التسلسل فلولاه فيلزم التسلسل  
واللازم بط بالبرهان التطبيقي ونحوه وكذا الملتزم فثبت المط وهو انه تعالى واجب



الوجود فهذا قياس خلقي مركب من اقتراني اولاً واستثنائي ثانياً وقد اختاره السعدان  
 المعدان واكتفى به عن الدور لظهور اعتباره عن التسلسل لكونهما متقارنين  
 في الاغلب ولم ينعكس لظهوره واو فقيته للجمع هذا **واعلم** ان في اثبات الواجب  
 الوجود اى في بيان وجوده اولاً ودوجوب وجوده ذاته ثانياً بالبراهين العقلية  
 مسلك ستة كما في الموقف وشرحه **الاول** للمتكلمين وهو من وجوه ثلاثة لانه اما  
 بحدوث العالم او بامكانه بشرط الحدوث او باختصاص بعضه ببعض دون الآخر  
 فيقال العالم حادث وكل حادث فله محدث بالضرورة فالعالم له محدث ويقال  
 العالم ممكن حادث وكل ممكن حادث فله علة بالضرورة فالعالم له علة او يقال العالم  
 متخصّص ببعضه بعض دون الآخر وكل متخصّص فله مخصّص بالضرورة فالعالم له  
 مخصّص ثم يقال بعد ذلك فهذا المحدث والعلة والمخصّص بالضرورة واجب  
 الوجود لذاته والاي يلزم التسلسل او الدور واللازم بط وكذا الملزوم فهذا واجب  
 الوجود لذاته وهو المطلب **والثاني** للحكام وهو انه لا شك في وجود موجود ما فان كان  
 واجباً فهو المطلب وان كان ممكناً احتاج الى مؤثر ولا بد من الانتهاء الى الواجب  
 والاي يلزم التسلسل او الدور واللازم بط وكذا الملزوم فالمؤثر واجب الوجود  
 وهو المطلب وكلام المصنّى على هذين المسلكين في الظاهر كما لا يخفى **والثالث**  
 لبعض المتأخرين وهو صاحب التلويحات وهو انه لا شك في وجود ممكن ما  
 فان استند الى الواجب بالذات او بالواسطة ثبت المطلب والاي يلزم التسلسل  
 او الدور فهذه الحملة المنبسطة او المتدائرة ممكن ايضا فعلتها اما نفسها او  
 جزؤها

الوجود والعدم

جزؤها او خارج عنها ولا اولان باطلان بالضرورة فتعين الثالث فالخارج عن  
 جميع الممكنات واجب الوجود لذاته وهو المطلب وهذا المسلك الثالث اثبات  
 له بدون ابطالها واستخرج من ملاحظة حال وجود المعلول بالقياس الى علة وفيه  
 بحث لان هذه الحملة عليتها علة احادها لكونها نفس الاحاد فلا تحتاج الى علة  
 اخرى فلا يمكن اثبات الواجب بدون ابطالها **والرابع** لبعض المتأخرين  
 وهو العلامة العوض صاحب المواقف وهو انه لو كانت الموجودات بالترتيب  
 ممكنة لاحتاج الكل الى موجود مستقل في اليجاد يكون ارتفاع الكل مرة متمنعاً  
 بالنظر الى وجوده ويجاديه فيكون خارجاً عن المجموع فيكون واجب الوجود بالذات  
 وهو المطلب وهذا المسلك الرابع ايضا اثبات له بدون التعرض لهما ولا بطلانها  
 ومستخرج من ملاحظة حال عدم المعلول بالقياس الى علة وفيه مامة انفاذ  
**والخامس** لبعض المتأخرين ايضا وهو قريب مما قبله وهو انه لو لم يوجد واجب  
 لذاته لم يوجد واجب لغيره فيلزم ان لا يوجد موجود واللازم بط بالبداهة وكذا  
 الملزوم فثبت المطلب اما الاول فلانه لو لم يوجد واجب لذاته كانت الموجودات  
 بالترتيب ممكنة ولا شك ان ارتفاع الكل مرة لا يكون متمنعاً بالذات وهو موط  
 ولا بالغير لما عرفت ان الغير الذي يمتنع به رفع الجميع بالمرة هو واجب بالذات والمفروض  
 عدمه فيلزم ان لا يوجد **والثاني** فظ فقبض **والسادس** لبعض المتأخرين  
 ايضا وهو ان الممكن لا يستقل بوجوده ولا ايجاد فلو انحصر الموجود في الممكن  
 لزم ان لا يوجد شيء واللازم بط بالبداهة وكذا الملزوم فثبت المطلب قال الشريف  
 المحقق في شرح الموقف وهذا المسلك اخص المسالك واطهرها وهو هنا مسألة استدل



ضعيفة واجوبة قوية مذكورة في المطولات كاثبات الواجب وحواشيه فان  
 اردت الاطلاع عليها تشخيص الدخول بها وتضييع الاوقات في توغلها فارجع  
 اليها واستغل هذا قال المحققين كالفضل البضاوي والامام التري صاحب تفسير  
 الواجب بدري يظهر بالنظر الى هذا العالم المشاهد البديع والتأمل فيه باذني تأمل  
 ويؤيده قوله تعالى وفي الارض آيات للموقنين وفي انفسكم افلا تبصرون وقوله  
 تعالى اني الله شك فاطر السموات والارض وقوله تعالى ولان سألتم من خلق  
 السموات والارض ليقولن الله الى نحو ذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام  
 لكونه من اصول العقائد والشرف مباحث الكلام كما لا يخفى على ذوي الافهام  
 مع انه قد دل فيه اقدم كثير من العظام حيث قال المتكلمون الله تعالى ذات موجود  
 واجب وجوده لذاته كما عرفت وتوهم الفلاسفة الكفرة انه وجود خاص متخص  
 بسبب الاضافات كلها وزعم وجودية الملاحة انه وجود مطلق منبسط على  
 هياكل الموجودات متحد معها في الحقيقة حاش لله والله اعلم قال المص رحمه الله  
**كذا الحوادث والآثار شاهدة على وجود قديم صانع بان** واقول  
 لعل هذا البيت اشارة الى ما ذهب اليه كثير من المحققين من انه يستدل  
 على وجود الواجب والقديم بالذات وعلى كمال قدرته وبالغ حكمته وغاية  
 رحمته وكونه صانعا للعالم فاعلا مختارا في جميع افعاله متصفا بصفات الكمال  
 منزها عن سمات النقص لا سيما على كونه تعالى واحدا لا شريك له في  
 العاجبية بالذات والخالقية للعالم والمعبودية للحق لكل بهذه الحوادث العظام  
 والاركان العلوية والسفلية المنظومة بهذا النظام كما يدل عليه امثال قوله تعالى

والهكم

6 والهمكم الله واحد لا اله الا هو الرحمن الرحيم ان في خلق السموات والارض واختلاف  
 الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما انزل الله من السماء  
 من ماء فاحيا به الارض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب  
 المستخرجن السماء والارض لايات لقوم يعقلون اي لدلائل عظيمة او لامارات قوية  
 دالة على وجود خالقها وجوب وجوده واتصافه بعظيم كماله القطعية والنوع وحدة  
 اللاشريكية على ما لا يخفى هذا ويجوز ان يكون اشارة الى مذهب من قال ان وجود  
 الواجب تعالى بدري يظهر باذني التوجه الى هذا العالم المشاهد العظيمة العجيبة  
 على ما عرفت بناء على ان البديرية تخلف باختلاف الاشخاص والازمان والاحوال  
 ويؤيده قوله شاهدة وقوله بان ويجوز ان يكون البيت الاول اشارة الى استدلال  
 بالامكان بشرط الحدوث وهذا اشارة الى الاستدلال بالحدوث على ما عرفت ايضا  
 والله اعلم قال المص رحمه الله تعالى **خلق الخلق خلوا عن مخالفة اذ لا توارد نفي القول**  
**بالثاني** واقول لما فرغ من اثبات الواجب تعالى شرع في بيان وحدة اللاشريكية  
 في الخالقية للعالم المستبعدة للعلم بوحدة اللاشريكية في العاجبية بالذات والمستحقة  
 لعبادة الكل وبسائر كماله العظيمة كشمول علمه وكمال قدرته وهذه الوحدات  
 الثلاثة اصول الوحدات اللاشريكية القطعية الاتفاقية بين اهل الحق واما  
 وحدة العددية بمعنى عدم الاثنينية فصاعدا فهي لازم بين لكل ما صدق عليه  
 جزئي حقيقي فلا يكون مختصة لله تعالى ولذا قال الامام الاعظم في الفقه الاكبر و  
 الله تعالى واحد لا من طريق العدول من طريق انه لا شريك له وقال الفضل  
 البركوي في الامتحان ومكره نفي المراتب لان نفي الوحدة العددية فانه كفر هذا فقوله  
 لا نفى في الارادة لان نفي المراتب اذ نفي ذات المراتب في الوحدة العددية فهو كفر

اي الواحد في الخالقية والواحد في  
 العاجبية بالذات والواحد  
 في المستحقة لعبادة الكل



خلق الخلائق مبتدأ خبره ينفي القول بالثاني وقوله خلوا بالكسر بمعنى الخالي او الخالية  
 حال من المبتدأ او المفعول اذ لا تورد اعتراض لدفع ما يقال انه لا يلزم من عدم وقوع  
 المخالفة كون الواحد الخالق واحدا لجواز التوارد والاتفاق في الابداء فالمعنى  
 ايجاد الالهة الموجودات الممكنة من الجوهر والاعراض حال كون ايجادها خاليا عن  
 مخالفة الاله اخره في الابداء وعن موافقة الاله اخره فيه <sup>وهو حال كون ايجادها خاليا عن مخالفة الاله</sup> اما الاول فلان المخالفة  
 مستلزمة التماخ وهو مستلزم وقوع مردها او لا وقوع مردها او وقوع مراد  
 احدها دون الآخر وهذا يستلزم اما اجتماع النقيضين او ارتفاع النقيضين  
 او تحجز من فرض الاله والكل مح بالبداهة <sup>وهو حال كون ايجادها خاليا عن موافقة الاله</sup> فلان الثاني فلان الموافقة في الابداء  
 تستلزم اتفاق العلنيين المستقلين على معلول واحد <sup>ارادة تانسيتك وجوده حكمه نفي ايد</sup> مشخص وهو مح بالضرورة  
 ينفي القول بالثاني اي بالاله الثاني الخالق مثل الاول فضلا عن الثالث فصاعدا  
 فتدبر ويجوز ان يكون البيت اشارة الى بهر هان التماخ عند الخواص بقباس  
 مركب خلقي المن ر اليه بقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الله لفدتا بان يقال  
 خلق الخلائق خلوا عن مخالفة وتماخ بينه وبين الاله غيره تعالى ينفي القول بالثاني  
 بناء على ان تعدد الاله يستلزم إمكان التماخ وهو يستلزم جواز وقوعه ووقوعه  
 يستلزم وقوع احد المراتب الثلاثة ووقوع احدها يستلزم احد المحالات  
 الثلاثة فخلق تعالى خال عن مخالفة مستلزمة لذلك وناف للقول بالثاني  
 فح لا يكون لقوله اذ لا تورد معنى وفائدة الا ان يكون المعنى اذ لا تورد معتبرة معنا  
 مع التماخ والتخالف ويجوز ان يكون اشارة الى دليل اقناعي عند العامة بحكم  
 العادة كما هو ظاهر قوله تعالى لو كان فيهما آله الا الله لفدتا بان يقال خلق الخلائق

خلوا

خلوا عن مخالفة ينفي القول بالثاني بناء على ان تعدد الاله يستلزم التخالف والتماخ  
 في العادة ويختل النظام المتشاهد واما التوارد والاتفاق فهو منتف ايضا في العادة  
 وخلق تعالى خال عن مخالفة مستلزمة لذلك وناف للقول بالثاني والله اعلم  
 وذاته ليس مثل الممكنات في <sup>اختلال النظام المتشاهد</sup> حكم الوجوب معا لا مكان <sup>حالية</sup> بيان <sup>واقول وذاته</sup>  
 تعالى ليس مثل الممكنات اي وحقيقة الخارجية الخاصة به تعالى الغير المعروفة لنا  
 اصلا وان جازت معرفتها في ذاتها ليست مثل حقايق الممكنات الخارجية الخا  
 صة بها المكنية من الجواهر الفردة المتناحية او الاعراض كذلك عند المتكلمين  
 في تمام الحقيقة ولا في بعضها لان الوجوب الذاتي وما يلزمه من الكمالات الازلية  
 لازم ذاته تعالى ومقتضاه والامكان الذاتي وما يلزمه من الصفات اللابرية  
 لازم ذوات الممكنات ومقتضاها واختلاف اللازم والمقتضى بالذات يقتضي  
 ويلزم اختلاف الممكن وم والمقتضى بالذات بالضرورة ضرورة ان الاتحاد في  
 الماهية والاختلاف في كثير من اللوازم والاحكام غير معقول ونح بالذات  
 بخلاف ما اذا كانت الذات مخالفة في الحقيقة لذات الجوهر والعرض لا ذوات  
 الجوهر والاعراض فانها متحدة بالذات في الماهية النوعية العينية عند  
 جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهني والكلبي الطبيعي والانواع العقلية  
 المنطقية بل الكليات الخمس وجودها وتوفي الذهني فانها امور اعتبارية  
 وهمية محضة عندهم وسيجيئ التفصيل ان شاء الله تعالى في قوله كل العناصر  
 والافلاك حادثة وجزئها جوهر فرد بيه هان والى هذا التعليل تعليل  
 القطعي الموفق للعقول السليمة والنصوص القوية اشارة بقوله فما حكما

كما ضافة الخاص الى العام  
 كحيوان الناطق مثلا



الوجوب مع الامكان سياتي فلهذا قد استدلل كثير من العلماء الكلام  
 على هذا بان لو شارك غيره في الذات والحقيقة لخالفه بالتعاقب والتشخص  
 فيكون ما به الاشتراك غير ما به الامتياز فيلزم تركب الواجب مما به الامتياز  
 ومما به الاشتراك فيلزم الاحتياج الى الجزئية فينا في الوجوب الذاتي وبير عليه  
 انه لا يلزم منه تركب الحقيقة بل الانضمام بهام الامتياز كالصفات السلبية  
 والذاتية والمعنوية ولو سلم فالتركب عقلي لا خارجي وكلامنا في حقيقة الخا  
 رجية ولو سلم فالاحتياج عقلي بل وصفي الى الجزء لا خارجي الى العلة فلا ينافي  
 الوجوب الذاتي كيف والصفات الذاتية واجبات بالذات عند السلف  
 وكثير من الخلف مع انها محتاجة الى ذاته تعالى في القيام فتدبر في هذا المقام  
 فانه قد زل كثير من اقدم علماء الكلام هذا وقد زعم من المعنوية كابي علي الجبلي  
 ومن تبعه ان ذاته تعالى تماثل سائر الذات الممكنة في تمام الحقيقة حاشي لله  
 وانما يمتاز عنها باحوال اربعة الواجبة بالذات والحية الباقية والعالمية  
 الثامنة والقادرة الثامنة وزعم ابو هاشم منهم ان الامتياز بحالة خاصة  
 موجبة لهذه الاربعة وصي الاكبرية وتمت كوا في ذلك بشبهات توهي فلسفية  
 فلا شك انهم كفروا بذلك لان الاجتهاد في العقائد لا سيما في اصولها  
 غير معفو اذا اخطأ والله اعلم قال المص رحمه الله تعالى نفى غناه عن الاغيار  
 كثرته **الحاجة الكل فيما فيه جزآن** واقول قوله نفى غناه عن الاغيار كثرته  
 اي نفى ومنع استغناءه الثام عن جميع ما عده من الممكنات كثرته وتركبه  
 في ذاته وحقيقته الخارجية الخاصة به تعالى من جزئين فصاعدا بناء على ان  
 تركب

8 تركب حقيقة الواجب من الاجزاء يستلزم احتياج الواجب الى كل منها والجزء  
 غير الكل والاحتياج الى اجزاء ينافي الاستغناء الثام عن جميع الاغيار وهو ينافي  
 الوجوب الذاتي واليه اشار بقوله الحاجة الكل المملووظ فيما في ذات وجد فيه  
 جزاء ان فضلا عن حاجة الكل فيما فيه اجزاء وقد عرفت انفا ما فيه فتبصر  
 وبالمجمل ان التركب والبساطة وكذلك الكل والجزء متبادرات وشابعان في  
 الاجسام وفي الجوهر والاعراض وموهمان للاحتياج والحقارة وغير واردين  
 في الشئ في حقه تعالى ولا نفيا ولا اثباتا والمقام مبرعاني لا يفتي فيه بقلبة  
 النظم فضلا عن النظم ولا بالتقليد المصيب فضلا عن الجهل المركب والقوة  
 الواهية تسلط عظيم على القوة العاقلة مع ما بين مدر كاتهما من الالتباس  
 القوى ولذا كثر من بدعة العقل تنويع انهما من بدعة الوهم وبالعكس فالواجب  
 في امثال ذلك من اصول وقايق الكلام التوقف واحالة العلم الى الله  
 تعالى واعتقاد ما هو الا صوب عند الله وقد ذهب بعض المحققين الى جواز  
 كون ذاته تعالى مركبا من اجزاء واجبة بالذات لما مر وذهب جمهور الفلاسفة  
 الى كونه تعالى بسيطا حقيقيا على انه وجود خاص متخصص بسلب الاضافات  
 كلها وذهب جمهور الصوفية الوجودية الى كونه تعالى بسيطا حقيقيا على انه  
 وجود مطلق منبسط على الاشياء بلا مخالطة متحد معها في الحقيقة بلا مغايرة  
 كذا في شرح الموقف وفي نسخة نفى غناه بالفاء على انه خبر مقدم وكثرته مبتدأ  
 مؤخر والمأل واحد بطريق الكناية والله اعلم قال المص رحمه الله تعالى **ولا**  
**عرضا ولا محلا لا عرض ولا كوان** واقول قوله وليس كلاما ظاهرا ماسوقا وتأكد  
 وهو نفى غناه



له وتوطئة لما بعده وهو قوله ولا جزاء اى بعضه من الكل وهو لا ينفصل عنه  
 للملوحية بالبداهة وكذلك كونه غير متنا فانه ممكن موجود قائم بمقتضى محتاج اليه في الحصول  
 والقيام واما كونه تعالى ليس بمحل لا عرض فلا ان الاعراض ممكنات موجودة حادثة  
 قائمة بمقتضىات والله تعالى منزلة عن ذلك لا استحالة لها في حقه تعالى وكذا لا يكون  
 الاربعة النحوي الحكة والتكون والاجتماع والافتراق فان الحكة فعند المتكلمين كونان  
 في اثنين في مكانين والتكون كونان في اثنين في مكان والاجتماع اتصال الجسمين  
 والافتراق انفصالهما والله تعالى منزلة عن ذلك لذلك واعلم ان هذه الاكوار  
 الاربعة من اقسام العرض عندهم مع ان الظاهر انها من الامور الاعتبارية الحقيقية  
 والوصفية وانما ذكرها بعد التخصيص بعد التعميم للاهتمام في باب التنزيه ولرفع  
 الفاصلة والله اعلم قال المص رح **ولا تقل جوهر ايا غنيت به ونزه الاسم**  
**عن ايرهام نقصان** واقول لما كان للجوهر معان ثلثة في المشهور فانه عند  
 المتكلمين ممكن موجود متعين بالذات وعند الحكماء ماحية اذا وجدت في الخارج لا يكون  
 في موضوع وقد جاء عندهما بمعنى الذات القائمة بنفسه مطلقا وكان الاولان محالين  
 في حقه تعالى والثالث جائز لكنه كان مؤهلا لنقص اى للمعنيين الاولين قال ولا  
 تقل اى لله تعالى انه جوهر ايا غنيت به اى معنى قصدت بالجوهر اما الاولان  
 فظ واما الثالث فلا يرامه النقص ولذا قال ونزه الاسم اى اسم الله عن ايرهام  
 نقصان واعلم ان المتكلمين اختلفوا في اسمائه تعالى المأخوذة من الافعال  
 والصفات دون الاعلام الموضوع في اللغات على ثلثة مذاهب في المشهور  
 فذهب المعتزلة والكلامية الى انها غير توقيفية الى اذن من الشارع اصلا  
 لصحة

ولا يكون

الوجود الاعراض

ما هيته ممكنة

نحوه ممكن

حوارها

لصحة المعنى في نفسه ولا عبرة بالايهام وذهب الاشاعرة الى انها توقيفية مطلقا ولو  
 لم يؤم نقصا اصلا لعظم الخطر وذهب الاستاذ ابو بكر الباقلي ومن تبعه واطن  
 ان يكون مذهب الكاشغري الى انها توقيفية ان اذمت نقصا وغير توقيفية ان لم تأ  
 تؤم نقصا وكلام المص عليه ومن ذلك لم يجز ان يطلق عليه لفظ العارف لان المعرفة  
 قديمة وبرها علم قد سبقه عقله وقديرا ببرها معرفة الجزئي فقط وقديرا ببرها معرفة البسيط  
 ونحو ذلك ولا لفظ الفقيه لان الفقه عند بعض المتأخرين شايع في فهمهم غرض المتكلم  
 في كلامه وذلك مشعر بسبقية الجهل وعند الفقهاء شايع في معرفة الاحكام من  
 الادلة بالاستدلال ولا لفظ العاقل لان شايع في الفهم بالعقل ولا لفظ الفطن  
 لان الفطنة شائعة في سرعة ادراك ما يرد وتغيره على التامع من الكلام فتكون  
 مسبوقة بالجهل ولا لفظ الطبيب لان الطب شايع في علم مأخوذ من التجارب الى غير  
 ذلك مما يؤم نقصا في حقه تعالى فكيف ما يكون ظاهرا فيه كنهه الاسماء وقد يقال  
 لا بد مع نفي ذلك الايرهام من الاشعار بالتفطيم كواجب الوجود وصانع العالم وتوهم  
 الغنى الى انه يتوقف في الاعلام دون الصفات فتبصر والله الموفق والله اعلم قال المص  
**بكل شئ محيط لا يحادله ولا طول له اصحاب غير فان** واقول اعلم ان خلافة المنصو  
 الملاحدة الباطنية اربعة الوجودية والاتحادية والكلوية والظهورية وغالب  
 المنصوفة كالمولوية والكلوية والجلوتية والسعدية والقدرية والكاشغرية و  
 غيرها منشعبة من هذه الاربعة ولذا يجوزها ويشنون عليها ويجعلونها من  
 العارفين الواصلين والمحققين الكاملين اما الوجودية فيقولون الوجود المطلق  
 مع كونه عين الواجب قد انبسط على هياكل الموجودات وظهر فيها فلا يحلو عنه

من اذمت نقصا او لم تؤم

و

او على الله

او على الله

بها

يؤلفه الاعلام

او على الله

او على الله

او على الله

او على الله

او على الله

او على الله

او على الله

او على الله

او على الله



شيء من الاشياء بل هو عينها وحقيقتها وانما امتازت وتعددت بتقبيدات  
 وتعينات اعتبارية وهذا طور وراء طور العقل ومن ثم قال ريسهم ابن  
 الغزالي الطائي في فصوصه <sup>من ادنى</sup> الرذائل <sup>من سيجان</sup> الذي اظهر الاشياء <sup>من قبيل بنه طي</sup> وهو عينها فكل  
 لكن اخطأ الطريقة لانه قصر العبادة على الاصنام ولم يعبد كل الاشياء والعبد  
 رب والرب عبد يا ليت شعري من المكلف ان قلت عبد فهو رب ان قلت  
 رب فهو عبد ليت شعري من المكلف <sup>مكلف كدركه</sup> فتصرف كيف شئت ولو اخذك وامك  
 ولا تقيد نفسك بقيد فيفوتك خير كثير فاجعل نفسك هيبولى <sup>بجميع المعتقدات</sup> <sup>ببائس</sup>  
 المعتقدات فاني خرج حقاً فاتبعه الى نحو ذلك من صريح الاتحادات <sup>لحالات</sup> وقبحه  
 واما الاتحادية فيقولون ان الشيخ <sup>الشيخ</sup> الله لك العارف الواصل اذا امعن  
 في السلوك وخلص تحت الوصول واستغرق في بحر الفناء في الفناء في التوحيد فربما  
 يتحد الله معه بحيث لا اثنية بينهما في الخارج وح يقول هو انا وانا هو هو يعبدني وانا  
 اعبد هو يعبدني وانا اجد الى نحو ذلك فيرفع عند الامر والنهي ويتصرف كيف يشاء  
 واما الحلولية فيقولون مثل ما يقول الاتحادية الا انهم يقولون فربما يحل الله فيه بحيث  
 لا تمايزان في الخارج فح يقول ما يقول ويفعل ما يفعل ولا قيد عليه وعليه ظاهر قول  
 الجنيد ليس في جنتي غير الله واما الظهورية فيقولون ان الله قد يظهر في صورة بعض  
 الكاملين العارفين ويحيى عند المرادين فيعانقهم ويرشدهم الى الحق فاذا عرفت  
 هذا فاعلم ان المصريح ان هذا البيت الى رده هو لاء الملاحظة اظهراً لقباح  
 الملحدين وصوناً لعقائد ضعفاء المسلمين فقال بكل شيء محيط اى علماً او قهراً  
 او تصرفاً

او تصرفاً كيف يشاء فهذه الارادة اشار الى رد الوجودية وبقوله لا اتحاد له ولا حلول  
 اشار الى رد الاتحادية والحلولية وبدلالة كلامه اشار الى رد الظهورية بل الى رد جميع الملاحدة  
 الباطنية الاباحية <sup>بى بعد اكل الاشياء مباحاً</sup> وبقوله لدى اصحاب عرفان اشار الى ان العارفين في الحقيقة مع علماً  
 اهل السنة ومحققوهم لا مشايخ الطريقة ومقلدوهم ويحتمل ان يكون اشارة الى ان  
 الصوفيين المتقدمين المتشيعين على طنهم المشهورين بالعرفان لا يقولون بشيء من  
 ذلك وقد قال الحيايى الجلبى بعد بيان هؤلاء الملاحدة الاربعة من غلاة المتصوفة وهما  
 مذهب آخر وهو الحق بيننا وهوان التالك اذا انتهى سلوكه الى الله وفي الله يستغرق  
 في بحر التوحيد والعرفان بحيث يضمحل ذاته في ذاته وصفاته في صفاته ويغيب عنه كل  
 ما سواه ولا يرى في الوجود الا الله وهذا هو الذي يستمونه الفناء في التوحيد وربما يصدر  
 عن التالك عبارات توهم بالحلول والاتحاد لقصور العبارة عن بيان تلك الحالة و  
 تغذر الكشف عنها بمقال ربنا جعلنا من الواصلين اليك والمنتهى <sup>ببائس</sup> في سلك  
 سلوكك طريقتك انتهى <sup>ببائس</sup> ولا يخفى عليك ايها المندب بالشرعية الغفرا ان  
 هذا مجرد احتمال عقلي غير معلوم الثبوت ظناً فضلاً عن ثبوته قطعاً بقينياً وظاهراً في مذهب  
 الاتحادية والحلولية اذ لا معنى لاضمحلال الذات في الذات والصفات في الصفات  
 في اللفظ الا هذا وايضا عدم رؤية الوجود الا الله ظاهر في مذهب الوجودية وجهل مركب  
 في الواقع وفتح لباب الاتحاد على المتصوفة الملاحدة المخلوطة بضعفاء الاسلام كجهلهم <sup>العلوم</sup>  
 ودعائهم هذا تقديم للطريقة الاخرطية الوهمية على الشريعة المتوسطة القطعية وبناء <sup>ببائس</sup>  
 على جعل الشريعة قسراً والطريقة لئلاً والفقهاء المجتهدين غافلين وجاهلين و  
 المشايخ المقلدين واصليين وعارفين خاشعين لله هذا بهتان عظيم ومن ثم قالوا



فاد العالم فاد العالم اللهم اجعلنا من الشاكرين على شريعة خاتم الانبياء و  
 المرسلين وعطائقة الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين **واعلم** انه قال  
 الامام الجوزي من كبار المحدثين الثقات في كتاب تبليس ابليس على الصوفية  
 المنتشرة على ظنهم المفرطة غاية الافراط ان سبب افراطهم وشدة رياضتهم ثلثة  
 امور تلبسية الاول ظنهم ان التوكل قطع الاسباب بالتمرة والاخراج عن الاموال  
 بالكلية حتى شبهوها بالحيات والعقارب وقالوا من خرج الى الكلب فليس  
 بمتوكل ومن قال **اطعم عيال** فهو شرك الى نحو ذلك **والثاني** ظنهم ان قهر النفس  
 بالتمرة وتخفيفها بالكلية هو المجاهدة الكبرى والموصلة الى المولى حتى قال الشاذلي عطل  
 ذلي ذل اليهود وقال ابو سليمان الداراني لو ارد جميع الخلق ان يضعوني ادنى مما  
 في نفسي من الضعة ما قدروا عليه ومن ثم قالوا ينبغي للصوفي ان يرى نفسه ادنى  
 من كل مخلوق ولو من فرعون وابليس وبعضهم بالغوا في تحقيرها حتى اقتحموا  
 الذنوب لتسلم عن آفات الرباء والعجب وسموا انفسهم بالملامية الى غير  
 ذلك **والثالث** ظنهم ان المقصود هو العمل دون العلم لانه وسيلة اليه فيكفي في  
 العمل ادنى المعرفة الشخصية المباشرة من الله بالمكاشفة حتى كانوا يمنعون من  
 عن تعلم العلوم الشرعية ويدعون انها مانعة عن الوصلة وان الشريعة قسرة  
 الحقيقة لتوان الفقر غافلون والمتأخر واصلون وان من ارتقى الى  
 الى العلم الباطن والسر النافع فقد انحط عنه اعباء التكليف ومن قنع بظواهر  
 النصوص فقد غفل عن الحق وشيخ في غفلاته وقد كان في ناحية الى يزيد البسطامي  
 سيد الطائفة الصوفية على الاطلاق عالم فقيه فقصده ابو يزيد وقال له ما علمك

يا ابا يزيد

ويشيع

يا ابا يزيد فقال علمي علم الباطن والسر النافع وعلمك علم الظاهر وهو رحمة في الجملة  
 على عباده فقال الفقيه علمي عن الثقات عن الرسول عن جبريل عن الله وعلمك علم  
 فقال ابو يزيد علمي عن الله بلا واسطة بالمكاشفة والتجلي فقال الفقيه ما الدليل  
 على ذلك فكت الشيخ فبرهنت ثم قال الفقيه فلان اخذ عن فلان وفلان عن  
 فلان وكذا سائر العلماء ومن اخذت انت فقال ابو يزيد ما كين اخذوا  
 علمهم ميت عن ميت واخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت وهذا هو الذي اخبر  
 با حامد الغزالي حيث قال في الاحياء ليس العلم هو العلم الذي نأخذه من الكتب  
 والثقة فاذا نسيت تكون جاهلا بل هو العلم الذي تأخذه من ربك اى وقت  
 شاء بلا قراءة ثم استاذ ولا مطالعة كتاب ثم صنفوا كتباً وضعوا فيها احاديث  
 موضوعات واصطلاحات مصنوعة لترغيب الى طرائقهم الاخرطية مما لم يوجد لها  
 نظير في الشرايع الالهية والطرائق النبوية مثل الفناء والبقاء والقبض والبسط  
 والحال والوجد والسكر والذوق والشوق والصحو والكحو والانباء والمخاضة  
 والمراقبة والمكاشفة والتجلي والترواج والطواع واللوامع والحقيقة والطريقة  
 ووحدة الوجود والوحدة المطلقة والفناء في الفناء في التوحيد الى نحو ذلك  
 من الترهات والنواع الخرافات ثم جعلوها اسراراً باطنية وكلمات قدسية  
 وهذا كله مع مخالفة للشريعة الشريفة ومخالفة بينة على ما لا يخفى حال اسلاف  
 الصوفيين المفرطين فكيف حال اخلاف المتصوفين المفرطين وقد اشتهر في عصرنا  
 طائفة نقشبندية من المبتدعة حيث احدثوا من عندهم بدعاً علمية لم تكن في عصر  
 الصحابة والتابعين وجعلوها طريقة علمية جامعة بين الشريعة والطريقة والحقيقة



فحال اليهم غفلة الفريسيين وقد قال عليه السلام في رواية مسلم عن جابر رضي الله عنه اتابعه  
فان الخير الحديث كتاب الله وخير الهدى هدى محمد وشتر الامور اى الدينية محدثاتها وكل محدث  
بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار وقال عليه السلام ايضا في رواية الشيخين  
عن عائشة رضي الله عنها من احدث في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد وقال عليه السلام  
ايضا في رواية ابرع ما جئت عن حذيفة لا يقبل الله لصاحب البدعة صوما ولا حجاً ولا عمرة  
ولا جهاداً ولا صرغاً ولا عدلاً يخرج من الدين كما يخرج الشعير من العجين ومن ثم سمعت عن  
عن بعض المشايخ النفسانية انه يقول عندنا اصول اربعة الاول ان لقراءة القرآن <sup>لقلقة</sup>  
لانية حاشا لله وانما الاعتبار للذكر العورد القلبى والثاني ان معنى لا اله الا الله لا موجود  
الا الله بناء على ان كل شئ هالك ازلًا وابداً لا اله هالك في وقت من الاوقات <sup>الثالث</sup>  
ان الله تعالى هو حقيقة النور المنور للاشياء لا ان النور بمفع المنور مجازاً والابح ان الشريعة  
قشر والحقيقة لب وان الفقهاء غافلون والمشايع واصلون الى اخره وقد انتهى اليها بعض  
العلماء بحجود كسين الظن بهم وطلباً للرياسة بين العوام المحبين لهم مع انه في المقام البرهاني  
لا الخطابي فضلاً عن الجدوى والشعري والمغالطى وقد قال عليه السلام احترسوا من الناس  
بسوء الظن فضل ضلالة العجزة وافضل كثير من الطلبة فضلاً عن الجهلة والبطلة وانما طمئت  
الكلام في هذا المقام اظهار الحق للكلام وارشاد الخلق من ضعف الانام والله ولي التوفيق  
وبه العون والاعتصام والله اعلم قال المص رحمه الله **ولا اتصال باحيار واوقات**  
**ولا اتصاف بالشكال والوان** واقول قوله ولا اتصال باحيار واوقات لان الحيز  
عند المتكلمين فراغ موهوم يشغله الجسم او الجوهر الفرد توهمها والمكان عندهم بعد موهوم يشغله الجسم  
توهمها والله تعالى منزّه عنه ذلك وكذا منزّه من الجهات الست لانها عندهم كافي شرح  
عن سمي

العقائد  
للعقائد المتعددة انفس الامكنة باعتبار عرض الاضافة الى شئ كالدار والملك  
الواقعة بين الدارين فانها فوق بالنسبة الى ما تحتها وتحت بالنسبة الى ما فوقها  
اما فوق اطراف الامكنة متصلة بها والله تعالى منزّه عن الامكنة وعن اطرافها  
المتصلة لكونه تعالى موجوداً في الازلية فيما وراء العالم في العدم المحض والظمنية  
التوحيمة اللغوية لا تنصرف كما في قولنا الله تعالى موجود في الازل وموجود الآن وغداً  
فاننا لم نرد بامثال ذلك ان وجوده تعالى واقع فيها بل اردنا اننا مقارن لها وثباتها  
دائماً كذا في شرح المواقف وكذا منزّه عن الزمان والاوقات لان الزمان عند  
المتكلمين امر موهوم متجدد يقدّر به امر موجود متجدد او موهوم متجدد وبالجملة الحيز و  
المكان والجهة والزمان كلها معتبر عندهم في هذا العالم لاني ما ورائه في العدم المحض  
وفي الازل والله تعالى موجود في الازل وفيما ورائه في العدم المحض ومنزه عنها كلها  
فاذا قلنا الله تعالى منزّه عن الجهات الست نريد ان الله تعالى موجود في الازل فيما ورائه  
وانما الجهات في العالم او في اطراف المتصلة به ولا جهة فيما وراء العالم في العدم المحض  
ولانريد ان الله تعالى ليس بموجود فيما ورائه الى ما لانهاية له من الجوانب الموهومة كما  
يعتقده كثير من الجهلة وقليل من الكلبة فانه انكار لوجود الواجب بالبداهة عليه ما  
لا يخفى وهذا هو المسلك القويم والطريق المستقيم في هذا المقام في حقيقة  
فلا تفرط في حقه تعالى ولا تفرط وابتغ بين ذلك سبيلاً هذا واما قول صاحب  
المواقف ان الله تعالى ليس بدخل في العالم ولا خارج عنه فكلام بعض الاشاعة  
في محل الجواب عن المجتمة الزائفة ان الخروج عن العالم يستلزم كونه تعالى  
في جهة بناء على ان الجهة تنصور فيما وراء العالم ومبنى على تسليم ذلك الحق







انها غير موجودة اصلا وهذه المعاني المصدرية مترتبة على ذاته تعالى ومن ثم قال الشريف  
الحقوقي وغيرهم بذلك انكار الصفات واثبات ثمراتها للذات وبالجملة نحن نقول  
هو الحقوقي بحجته الحقيقية عليهم بعلو الحقيقة سميع بسمعه الحقيقي الى آخره وهم يقولون  
حتى بذاته عليهم بذاته سميع بذاته اه وهذا المقام يجب ان يعلم هكذا والله اعلم قال المصنف  
**وكثرة القدماء غير لازمة** اذ لم تكن غير <sup>بغير الذات</sup> **عيني بفظان** واقول لما شنع المعنوية  
علينا في اثباتنا للصفات الذاتية ان هذا ابطال للتوحيد كما انها موجودات قديمة  
متغايرة لذات الله تعالى في الحقيقة فيلزم قدم غير الله وتعدد القدماء بل تعدد النوا<sup>مفعول مستغن</sup>  
بالذات على ما عرفت وقد كُفر النصاري في اثباتهم للاقاليم الثلاثة فما ظنك بمن اثبت  
الاكثر ان رآى الجواب بقوله وكثرة القدماء غير لازمة اى لنا في اثباتها <sup>نفسا</sup> <sup>جوابا</sup> وهذا  
جواب اجمالي ومشهور بين المشايخ وغير صحيح في الواقع فان تعدد القدماء في اثباتنا  
لها لازم قطعاً وانها غير الذات ومباين لها بذاتة فالصواب في الجواب ان يقال  
انما المنافي للتوحيد هو تعدد الذوات القديمة المستقلة المنفصلة المتصفة <sup>للهنفس</sup>  
الالوهية كما توهم النصاري لا مطلق الذوات القديمة فضلاً عن ذات وصفات  
قديمة لازمة غير منفكة اصلاً ولذا اولوا كلام الشيخ ان صفاته ليست عين  
ذاته ولا غيره بان مراده ولا منفكة عن ذاته اصلاً وعليه بيت الامام في صفات  
الله ليست عين ذات ولا غير اسواه ذا انفصال ولقد صدق الفاضل الجلال  
في قوله ولا وجه لتكلف الشيخ ههنا وجعل الغير بمعنى المنفك بعد اثبات الصفات  
الذاتية القديمة الزائدة على ذاته تعالى واقرار تعدد القدماء ولا في ادخاله في  
المسائل الكلامية والعجب من بعض العلماء انه اعتقد هذا ظاهراً انها لا هو ولا غيره

ولم يفهم

14 ولم يفهم انه يجب ان يجمع التقيضين وارتفاع لهما كما صرح به علامة السعد في  
شرح العقائد والله اعلم قال المصنف **نفي التسلل بمعاودة متعاقبة** افاد قدرة  
**ذی صنع واتقان** واقول لما كان في بعض الصفات الذاتية تفاصيل مهمة واختلافات  
كثيرة بين اهل السنة وغيرها ارد ان يبين بعض اعم منها فقال نفي التسلل وهو  
ترتب امور غير متناهية وهو بطل عند المتكلمين في الموجودة والاعتبارية الحقيقية سواء  
كانت مجمعة او متعاقبة لجريان برهان التطبيق والتضائف في مطلق الامور <sup>الامور</sup> <sup>جودة</sup>  
والاعتبارية الحقيقية واليه اشار بقوله جمعا او متعاقبة على خلاف الفلاسفة فانهم شرطوا  
في البطلان ثلثة امور الوجود والترتب والاجتماع بناء على انها لا يجريان الا فيها وقوله  
افاد قدرة ذی صنع واتقان اى ذی صنع للعالم وذی اتقان في خلقه بقدرته حيث  
قلنا الله تعالى خالق للعالم بتعليق قدرته بالاختيار على وفق تعليق ارادته وتخصيصها  
بذاتها للوجود في وقت معين لا موجب بالذات في خلقه كما نرى الفلاسفة لانه لو كان  
موجباً بالذات لزم قدم الحوادث والا ليتوقف على تسلسل شرط حادثة مجمعة او متعاقبة  
وهو بطل وكذا قدم الحوادث فتعين انه تعالى قادر مختار في جميع افعاله ولم يأخذ بخلاف  
المعامل عن علته الموجبة او انتفاء الواجب لبعدها جداً فتدبروا اسندوا ايضا على كونه  
تعالى قادراً مختاراً لا موجباً بالذات بانه لو لم يكن قادراً مختاراً بل موجباً بالذات لزم  
احد الامور الاربعة اما نفي الحادث بالكلية واما عدم استناده الى المؤثر اصلاً واما  
التسلل واما تخلف الاثر عن المؤثر الموجب التام والاتزام طرهاباً وكذا المنزوم  
فتبصر كذا في شرح الموقف ثم اعلم ان اعطاء الایجاد وكذا الاعدام للقدرة مذهب الانبياء  
المنكرين لكون التكوين صفة حقيقية مبدأ لهما واما عند الماتريدية الجاهلین كذلك

الصفة الحقيقية



فَتَأْنِ الْقُدْرَةَ التَّقْرِيبَ إِلَى الْإِبْجَادِ وَالْإِعْدَامِ ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ تَعْلُقَاتِ هَذِهِ الصِّفَاتِ  
 الثَّلَاثَةِ لَا يَزِلُّ لَيْتَهُ فِي الْمُخْتَارِ عِنْدَ وَجُودِ الْحَادِثِ لَا قَدِيمَةَ بِمَعْنَى مَوْجُودٍ غَيْرِ مُسَبِّقٍ بِالْعَدَمِ وَلَا  
 حَادِثَةً بِمَعْنَى مَوْجُودٍ مُسَبِّقٍ بِالْعَدَمِ لَكُونِهَا أُمُورًا عَتَبَارِيَّةً حَقِيقِيَّةً مِنْ قَبْلِ الْحَالِ فِي التَّحْقِيقِ  
 وَالْإِيلَنْزِمُ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ أَمَّا قَدَمُ الْعَالَمِ وَأَمَّا كَوْنُهُ تَعَالَى مُحَلًّا لِلْحَادِثِ نَعَمْ قَدْ يُقَالُ إِنَّهَا  
 حَادِثَةٌ لَكِنْ بِمَعْنَى أَنَّهَا مُتَحَقِّقَةٌ فِيهَا لَا يَزِلُّ بِتَبَعِيَّةٍ الْغَيْرِ كَمَا أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ لِتَعْلُقِ الْأَوَّلِينَ  
 أَنَّهَا قَدِيمَةٌ لَكِنْ بِمَعْنَى أَنَّهَا مُتَحَقِّقَةٌ فِي الْأَزَلِ بِتَبَعِيَّةٍ الْغَيْرِ أَيْضًا وَلِلْمَعْتَرِ لِهَذَا جِهَاتٌ  
 بَيِّنَةٌ فَلَا فَاوِدَةَ فِي ذِكْرِهَا وَتَطْوِيلِ الرَّدِّ الضَّعِيفِ فِيهَا كَمَا طَوَّلَهُ الْحَشَى خِيَالِي جَلْبِي  
 هُنَا وَضَعْفُهُ بِمَا لَا طَائِلَ تَحْتَهُ سِوَى تَوْصِيهِ عَقَائِدِ الضُّوْفَاءِ وَاللَّهِ اعْلَمْ قَالَ الْمَصْرُوحُ لِلَّهِ  
**كَأَنَّ اسْتِدْلَالَ عَلَى عِلْمِ الْمُؤَثِّرِ مِنْ اتِّقَانِ أَفْعَالِهِ إِيْقَانِ** وَأَقُولُ أَيْ هَذَا  
 الِاسْتِدْلَالُ بِنُفْيِ السَّلْسِلِ عَلَى قُدْرَةِ اللَّهِ وَاخْتِيَارِهِ مِثْلَ الِاسْتِدْلَالِ عَلَى عِلْمِ الْمُؤَثِّرِ  
 فِي الْعَالَمِ مِنْ اتِّقَانِ أَفْعَالِهِ وَقَوْلُهُ إِيْقَانِ إِيْقَانِ فَاعِلِ اسْتِدْلَالٍ فَانْ كِبَارِ الْمُتَكَلِّمِينَ  
 مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَنِ الَّذِينَ هُمْ أَصْحَابُ الْإِيْقَانِ أَيْ اتِّقَانِ الْبَقِيَّةِ بِالْبَرَاهِينِ الْبَقِيَّةِ  
 اسْتَدْلُوا كَذَلِكَ عَقْلًا عَلَى ذَلِكَ حَيْثُ قَالُوا اللَّهُ تَعَالَى عَالِمُ بِجَمِيعِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ  
 وَمَا فِيهِنَّ تَفْصِيلًا جَزْأً جَزْأً لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَهَا مُتَقَنَةً مُحْكَمَةً مُشْتَمِلَةً عَلَى حُكْمٍ عَظِيمَةٍ وَمَنْفَعَةٍ  
 كَثِيرَةٍ وَعَلَى صُورَةٍ عَجِيبَةٍ وَخَوَاصٍّ غَرِيبَةٍ وَالْكِبَرَى ضَرُورِيَّةٌ عَلَى مَا لَا يَخْفَى وَاعْلَمْ أَنَّ عِلْمَهُ  
 تَعَالَى الْحَقِيقَةُ الْقَدِيمَةُ لَهُ تَعْلُقَاتٌ أَزَلِّيَّةٌ وَلَا يَزِلُّ إِلَى عَلَى أَنَّ التَّعْلُقَ نَفْسُ الْعَالَمِ بِالْمَعْنَى  
 الْمَصْدَرِيَّةِ أَوْ سَبَبِ الْحُصُولِ فَإِنَّهُ قَدْ تَعْلَقَ فِي الْأَزَلِ بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ الذَّاتِيَّةِ الْمَوْجُودَةِ  
 الْقَدِيمَةِ وَبِوُجُودِهِ الْحَالِيِّ وَبِجَمِيعِ الْمَعْدُومَاتِ الْأَزَلِّيَّةِ دَفْعَةً وَلَا نَعْلَمُ كَيْفِيَّتَهُ عِلْمًا بِهَا وَ  
 يَتَعْلَقُ فِيهَا لَا يَزِلُّ بِالْمَوْجُودَاتِ الْمُتَعَاوِبَةِ تَعَاوُبًا فَإِنَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ الْمَعْدُومَ مَعْدُومًا

ويعلم الموجود موجودًا كما يعلم معدومًا كما قال تَعَالَى فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ  
 الْكَاذِبِينَ هَذَا وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّ صِفَةَ الْعِلْمِ قَدِيمَةٌ وَتَعْلُقُهَا حَادِثٌ كَسَائِرِ الصِّفَاتِ  
 وَهُوَ الْمَشْهُورُ وَقَدْ عُرِفَتْ تَأْوِيلُهُ فِيهِ مَا فِيهِ بَعْدَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ أَنَّ صِفَةَ الْعِلْمِ قَدِيمَةٌ  
 وَلَهُ تَعْلُقَاتٌ قَدِيمَةٌ غَيْرُ مُتَنَاصِحَةٍ وَتَعْلُقَاتٌ حَادِثَةٌ مُتَنَاصِحَةٌ وَقَدْ عُرِفَتْ تَأْوِيلُهُ أَيْضًا  
 وَالْإِيلَنْزِمُ تَعَدُّدَ قَدَمًا غَيْرُ مُتَنَاصِحَةٍ وَبَطْلَانَهُ اتِّفَاقِي بَيْنِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَكَذَا كَوْنُهُ مُحَلًّا لِلْحَادِثِ  
 كَثِيرَةٌ جَدًّا وَبَطْلَانُهُ بِدِيْنِي قُطْعًا وَهِيَ جَاهِلِيَّاتٌ قَبِيحَةٌ لِلْمَعْتَرِ وَالْفَلَسَافَةِ وَغَيْرِهِمْ  
 فِي حَقِّهِ تَعَالَى كُفْرِيَّاتٌ شَنِيعَةٌ قُبْحُهُمْ اللَّهُ وَلَعَنَهُمْ فَلَا فَاوِدَةَ لَذِكْرِهَا أَيْضًا سِوَى مَا ذَكَرْتُ  
 أَنَّ ارْتَدَّتِ الْأَطْلَاحُ عَلَيْهَا فَارْجِعْ إِلَى الْمَطْوَلَاتِ وَاللَّهُ اعْلَمْ قَالَ الْمَصْرُوحُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى  
**وَعِلْمُهُ بِالْزَمَانِيَّاتِ قَاطِبَةً لَا يَقْتَضِي فِيهِ تَوْقِينًا بِزَمَانٍ** وَأَقُولُ وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ  
 اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْلَمُ الْكَلِّيَّاتِ عَلَى وَجْهِ الْكَلْمِ وَالْجَزَائِيَّاتِ عَلَى الْوَجْهِ الْجَزَائِيَّ  
 أَيْضًا وَمَا صَدَقَ عَلَيْهِ الْجَزَائِيَّاتُ مِنَ الْأَفْرَادِ الْخَارِجَةِ مَعَ الزَّمَانِيَّاتِ وَالتَّغْيِيرِ فِيهَا لَا  
 يَجِبُ التَّغْيِيرُ فِي عِلْمِهِ الْحَقِيقِيِّ بَلْ يَجِبُ تَغْيِيرُ تَعْلُقِهَا بِهَا وَالتَّعْلُقَاتُ أُمُورٌ عَتَبَارِيَّةٌ وَكَذَا  
 تَغْيِيرُ عِلْمِهِ الْأَضَافِي سِوَا مَا كَانَ نَفْسُ التَّعْلُقِ أَوْ غَيْرُهُ مُسْتَبَاحًا عَلَيْهِ وَقَالَ بَعْضُ مُنَاجِحِي  
 الْمَعْتَرِ الْمَعْتَرِ لَهْ وَكَثِيرٌ مِنَ أُمَّةِ الْأَشَاعِرَةِ كَمَا أَنَّهُ لَا تَغْيِيرَ فِي عِلْمِهِ الْحَقِيقِيِّ الْمُتَعْلَقِ بِهَا  
 لَا تَغْيِيرَ فِي عِلْمِهِ الْأَضَافِي الْأَعْتَبَارِي الْمُتَعْلَقِ بِهَا فَإِنَّ الْعِلْمَ بَابُهُ وَجَدَ الشَّيْءَ وَبَابُهُ يَجِدُ  
 الْآنَ أَوْ فِيمَا سِوَا ذَلِكَ وَاحِدٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يَزِلُّ مِنْ تَغْيِيرِ الْمَعْلُومِ تَغْيِيرَ الْعِلْمِ بِهِ هَذَا  
 مَا خُذَ مِنْ كَلَامِ الْفَلَسَافَةِ حَيْثُ قَالُوا إِنَّ عِلْمَهُ تَعَالَى لَيْسَ زَمَانِيًّا وَاقْعَا فِي الزَّمَانِ  
 كَعِلْمِ أَحَدِنَا بِالْحَادِثِ الزَّمَانِيِّ فَإِنَّ الْعِلْمَ بِهَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ يَتَغَيَّرُ وَعِلْمُهُ تَعَالَى لَا يَتَغَيَّرُ فَإِنَّهُ  
 تَعَالَى يَعْلَمُ الْكَلِّيَّاتِ عَلَى الْوَجْهِ الْكَلْمِ وَالْجَزَائِيَّاتِ الْمَجْمُوعَةَ عَلَى الْوَجْهِ الْجَزَائِيَّ وَالْجَزَائِيَّاتِ

وهذا هو معنى قوله الضَّوْفَاءُ



المادية على الوجه الكلي لا على الوجه الجزئي والآية في التغير في علمه تعالى وهذا تحقيق قولهم ان الله تعالى يعلم الكليات دون الجزئيات عند البعض وعلى هذا اطلاق المقص على ما لا يخفى ولكن الحق هو الاول لان هذا يقتضي ان يعلم الله المعدوم معدوماً <sup>اي قول جمهور المتكلمين</sup> يعلم الموجود معدوماً لا موجوداً مع ان الظن من النصوص القرآنية واجماع العلماء انه تعالى يعلم المعدوم معدوماً ويعلم الموجود موجوداً كما يعلم معدوماً ولا يعلم كيفيته علمه تعالى والله تعالى اعلم قال المص رحمه الله **وليس يخرج شيئاً عن ارادته لكنه قط لا يرزى بكفران** واقول اعلم ان ارادة تعالى صفة حقيقية قديمة وليها تعلق لايزال في المختار وقت وجود الحادث وقيل اني بشرط الوجود فيما لايزال في وقته ومن شأنها تخصيص احد المقدورين من الوقوع واللاوقوع في وقت معين بذاتها كما ستعرف والله تعالى يريد الخير والنشر والطاعة والمعصية بمقتضى تعلق ارادته القديمة لها بعد تعلق العبد ارادته لها بعدية ذاتية لكلا يلزم الجبر لقوله تعالى انما امره اذا اراد شيئاً ان يقول له كن فيكون خيراً كان او شراً ولقوله تعالى الله خالق كل شيء ولقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون ولقوله عليه السلام ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن الى غير ذلك من الآيات والاحاديث المصروفة بعموم مشيئة الله تعالى وخلقه ولما زعم المعتزلة انه كنه لا يريد الشرور والمعاصي لانها لو كانت مريدة تكون بقضائه فيجب الرضاء بها لان الرضاء بالقضاء واجب واللازم لبطالان الرضاء لا سيما بالكفر لا يجوز ان ارادته بقوله كنه قط لا يرزى بكفران اي بكفر ومعصية بل بايمان وطاعة وتحقيقة ان الايمان والطاعة والكفر والمعصية مقتضيات لا قضا فلا يلزم من القضاء بالقضاء اي بخلقها او بامر النكويين الرضاء <sup>تعالى</sup>

بها الرضاء بالمقتضى وهو لكونه كتب العبد واختياره أولاً وخلقته تعالى واختاراً ثانياً فان الخلق تابع للكتب كما ان العلم تابع للمعلوم دفعا للجبر بالكلية فانه كما سيجي لا جبر ولا تفويض بل امر بين امرين والله اعلم قال المص رحمه الله تعالى **ليس الارادة امراً او ابتغاء بل وصف يخص مقدوراً برحمان** واقول لما زعم المعتزلة ايضا ان الارادة نفس الامر او لازمة المساوي فلما امر بالشرور والمعاصي فلما ارادة لها اثر الى جوابه ايضا بهذا البيت وحاصله ان الارادة الاثرية ليست امراً اثيرياً ولا طلباً اثيرياً وهو عطف تفسيره للوزن فان الله تعالى يأمر الكفار بالايان والعصاة بالطاعة ولا يريد بها منهم واللاوقوع لقوله تعالى ولولا انهدكم اجمعين ولقوله عليه السلام ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وايضا يريد الكفر والعصيان منهم ولا يأمرهم بهما النهية عنهما وهو لاجل الارادة تسمين قسرية <sup>اي جبرية</sup> وتفويضية وتجويزية تختلف في الثانية من توقيفات المعتزلة ومخالفة لنصوص الكثرة بلا صافي فظني فضلاً عن قطعي على ما لا يخفى وقوله بل وصف اي صفة حقيقية يخص اي يترجح بذاتها بناء على ان الترجيح والاختيار من مقتضى ذاتها مقدور اي حكماً من شأنه تعلق القدرة المؤثرة له برحمان اي بوقوع او لا وقوع في وقت معين والله اعلم قال المص رحمه الله **يكون ترجيح ما ينفي ترجمه كفي انائين من ماء لعطشان** واقول اي يجوز اختيار شيء ينفي ترجمه اي اولوية على آخر بمجرد ذات الارادة لكونه من مقتضاه كفي انائين اي كتر ترجيح احد ما في انائين من ماء وبين من ماء على آخر لعطشان متعلق بالترجيح وكره ترجيح احد الترغيبين المنب وبين على آخر لجهان وكره ترجيح احد الطريقتين المنب وبين على آخر لها رب الخائف



من السبع وبالجملة الترجيح بلا مرجح بمعنى الاختيار بلا داع أصلاً بجزء ذات الإرادة  
 جائز عند المتكلمين من أهل السنة ببداهة الوجدان كما في هذه الأمثلة ونحوها  
 خلافاً للمعتزلة والحكماء وأما الترجيح بلا مرجح بمعنى التخصيص بلا مخصص أصلاً  
 أو بمعنى الإيجاد بلا موجد أصلاً فحال اتفاقاً فتحفظ هذا فإنه ينفك في موضع  
 والله أعلم قال المصريح **تكوينية أزلي لا زمان له لكن مكنونه في الوقت والآل**  
 وأقول أعلم أن مذهب الأشاعرة أن التكوين بمعنى نفس الإيجاد الاعتباري  
 المصدري داخل في القدرة على أنه أثر لها لظاهر قوله تعالى أن الله على كل شيء  
 قدير في موضع لا تخصي مع أن القدرة صفة حقيقة اتفاقاً متعلقة بالفعل  
 أيضاً وذهب جمهور الماتريدية إلى أن التكوين أيضاً أمّا صفة حقيقة مبدأ  
 الإيجاد وأمّا صفة اعتبارية نفس الإيجاد على أن شأن القدرة التقريب  
 إلى الوجود أو العدم وشأن التكوين الإيجاد أو الإعدام لظاهر قوله تعالى **إنما أمره**  
**إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون** وقوله تعالى **خالق كل شيء** وفيه إن  
 الظن أن الأول عبارة عن سرعة الإيجاد وترتب الوجود عند المحققين والثاني  
 عبارة عن الإيجاد بالقدرة مع أن التقريب في القدرة لا يعقل فالظاهر مع الإ  
 شاعة على ما لا يخفى فالتكوين في قوله **تكوينية أزلي** بمعنى مبدأ الإيجاد لا نفس  
 وهو أن التكوين بمعنى نفس الإيجاد الاعتباري المصدري  
 الإيجاد للمحالية كحق الإيجاد بلا موجد كما للتي بلا موجد فإن الأمر الإضافي  
 الحقيقي لا يتحقق بدون المضافين كما أن النسبة لا يتحقق بدون المنتسبين  
 ومبني على مذهب الماتريدية وقوله لكن مكنونه بفتح الواو أي موجد ومخلوقه  
 تعالى في الوقت والآل أي لايزلي فلا يكون التكوين الأزلي عين المكون

المتعلقة بالوجود كما يتعلق بالعدم

أي أنه خالق كل شيء

أي الإيجاد مثلاً

اللايزلي

اللايزلي وهذا إشارة إلى رد ما اشتهر من الشيخ الأشعري أنه قال أن التكوين  
 عين المكون فحدث ولايزلي لا قديم وأزلي كما قاله الماتريدية ولعل مراده أنه  
 لا ينفك عن المكون فكانه نفساً كما اشتهر منه أنه قال الوجود عين الواجب  
 والممكن الموجود أي لا ينفك عنهما ما دام موجودين فكانه عينهما لأن المعنى  
<sup>أي عن الواجب والممكن الموجود</sup> <sup>أي عن الواجب والممكن الموجود</sup> <sup>أي عن الواجب والممكن الموجود</sup>  
 الاعتباري عين الموجود الخارجي فإن هذا التوهم لا يصدر عن عالم فضلاً عن  
 إمام في العقائد شتم أعلم أن أنواع التكوين بمعنى الإيجاد كالأحياء والامانة  
 والتزويق والتفتير والانشاء والابداع والاعزاز والاذلال إلى نحو ذلك  
 مما لا تخصي تسمى صفات فعلية اعتبارية لا قديمة ولا حادثة كالصفة النفسية  
 والصفات السلبية والمعنوية وأما التكوين بمعنى مبدأ الإيجاد فصفة حقيقية  
 ذاتية قديمة هذا وذهب بعض مشايخ ما وراء النهر من الضعفاء إلى أن  
 التكوين بمعنى الإيجاد وأنواعه الكثيرة جداً قديماً قائمات بذاته تعالى في الازل  
 وعليه غالب المتفهمة المعاصرة ولا يخفى فإداه من وجوه فتبصر ولا تغفل  
 والله أعلم قال المصريح **كلاماً من صفة نفسية فيها** **تمتاز عن آخره** **أعجم**  
**حيوان** وأقول تفصيل هذا المقام يقتضي بسطاً في الكلام وهو أن الفرق  
 الإسلامية اختلفوا في كلامه تعالى لا بالمعنى المصدري الذي هو التكلم بأي طريق  
 كان فأنه قطعي واتفاقي بل بالمعنى الذي يستلزم ذلك في الظن فأنه ظني بحتم  
 الاختلاف كسائر الصفات الذاتية السبعية على ما عرفت فقال جمهور الا  
 شاعرة والماتريدية أن كلامه **لكن نفسي** فقط وقديم قائم بذاته تعالى في  
 الازل وهو معنى واحد قديم يعبر عنه بالنظم المنزل فيما لايزال بأن يكون أحد

مبحث الكلام



اقام النظم باعتبار التعلقات اللائزلية فينقسم الى الامر والنهي والخبر والاستخبار ونحوها فيما ينزل باعتبارها وقال بعضهم ان ذلك المعنى القديم هو الخبر فقط ومرجع الكل اليه ولا يخفى ما فيه من الخفاء والتكلف وكون المعنى الواحد القديم عين الكلمات اللفظية الحادثة وقال جمهور السلف والعلماء العنود والمحقق الشريف ان كلامه تعالى نفسي فقط وقديم وهو هذه الكلمات المنطوقة النازلة على الانبياء عليهم السلام والترتب عندنا لا عند الله ولا يخفى ما فيه من الخفاء والتكلف وكون الكلام النفسي القديم مركبا من حروف واصوات حادثة غير قارة بالضرورة وتعدو قدماء لاخص وقال الجلال الدواني الظ ان كلامه تعالى نفسي فقط وهو الكلمات العلمية اللائزلية التي رتبها الله في الازل بصفة اللائزلية ويعبر عنها فيما لا ينزل بكلمات لفظية لائزلية وهي باعتبار وجودها الازلي لا قديم ولا حادث فباعتبار وجودها اللائزلي الى حادث ويسمى ح بالكلام اللفظي ايضا ولا يخفى ما فيه من الخفاء والتكلف وكون المعاني الاعتبارية عين الالفاظ الحقيقية واقول الظاهر من الواقع ومن كلام المصنف هنا ان كلامه تعالى نفسي قديم وهو معنى واحد حقيقي هو مبدأ الترتيب اللفظي فيما ينزل ولفظي حادث وهو النظم المنزل على الرسل ومعنى تكلمه تعالى بالنفسي ترتيب المعاني به اولاً في نفس ثم خلق الالفاظ المترتبة على طبقها كما هو الظاهر من تكلمنا بالنفسي وهذا اظهر فرها واقل تكلفا ومطابق للواقع في الجملة على ما لا يخفى هذا وزعم المعتزلة ان كلامه تعالى لفظي فقط وهو النظم الحادث القائم بغيره

ومعنى

ومعنى تكلمه به ايجاده في الغير وزعم الكرامية ان كلامه تعالى لفظي فقط وهو هذا النظم الحادث القائم به تعالى وهم جوزوا قيام الحادث بذاته تعالى وزعم الجنايلة من الفرق الضالة ان كلامه لفظي فقط وهو هذا النظم القديم القائم بذاته وهم جعلوا هذه الاصوات المترتبة قديمة قائمة بذاته تعالى حتى قال بعضهم بتقديم الجملد والغلط ايضا ولا يخفى ما فيه من الخفاء والتكلف ولزوم الاستكمال وتعدو القدماء الغير المتناهيته ومخالفة براهمة العقول السليمة ونحو ذلك ففي الكلام ثمانية مذاهب خمسة لاهل الاسلام وثلاثة لفرق الضالة فاذا عرضت هذا فنقول حاصل كلام المصنف ان يقال كلامنا اي ما نتكلم به على الحقيقة اولاً في النفس اصفة نفسية اي معنى واحد حقيقي قائم بانفسنا مبدأ لترتيب المعاني فيها ثم نتكلم بالالفاظ على طبقها كما يدل عليه الوجدان السليم او معنى واحد كذلك ولكن يكون احاد اقام الكلام اللفظي باعتبار التعلقات على ما سبق من جمهور الاشاعرة فيقول لصاحبك ان في نفسي كلاما اريد ان اذكره لك ويدل عليه قول الشاعر ان الكلام لغوي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً فبها فقط يمتاز معاشر المتكلمين بالكلام النفسي عن اخيرس او حجم حيوان بناء على ان الكلام النفسي ليس بموجود فيها ولذا لا يقدر ان على التكلم بالكلام اللفظي ايضا وهذا ما قالوا ان الكلام النفسي مناف للتكلم والافة الباطنية ثم لا يخفى ان هذا في الكلام النفسي بمعنى الصفة التي هي مبدأ للترتيب لا في المعنى الذي يكون احد الاقسام اللفظية حين التعلق بها كما ذهب اليه الاكثر ثم هذه البيت نوطنة لجعل كلام الله تعالى نفسياً حقيقة بناء على ان قياس الغائب على الشاهد

اي التابعون باحدى الجنين

اي كما لا يقدر ان بالكلام النفسي

اي في الكلام النفسي

اي كلامه تعالى

اي المحفوظ

اي في القول الثلاثة

اي معنى واحد

اي ويلزم كون المعاني

اي في القولين

اي ويلزم كون الكلام

اي ويلزم ايضا

اي ويلزم كون المعاني

اي في نفس الامر

اي كلام اللفظي

اي في ذاته



ظاهراً ومعتبراً عند الكل في المقام الخطابى دون البرهاني والمقام خطابى في الحقيقة لا بههاني على ما لا يخفى فتبصر والله الموفق والله اعلم قال المص رحمه الله **فليس علماً بشئ أو إرادة** **لفرقها باختراق عند وجدان** **واقول لما وقع الا** **الكلام النفسى** شتبه بين الكلام النفسى وبين العلم والارادة حتى توهمت المعتزلة ان الكلام النفسى الذى نشبهه هو نفس العلم في الخبر ونفس الارادة في الامر ونفس الكرامة في النهى اراد دفعه والتشبيه على افتراق هذه الثلاثة عند الوجدان فقال فليس علماً اه وذلك لانا نجد في انفسنا اننا نفعل الشئ او لا بالعلم التصورى ثم نحصى نكلمه بالارادة ثم نتكلم بالكلام النفسى ثم باللفظى وهذا ظاهر عند الوجدان لا ينكر ولكن لا يتصور كون ذلك الكلام النفسى عين الكلام في الخارج عند التعلق به كما ذهب اليه الاكثر على ما لا يخفى هذا وقد استدل على كونه مغايراً للعلم بان الرجل قد يجبر عما لا يعلم بل عما يعلم خلافه كذبا وعلى كونه مغايراً للارادة بان الرجل قد يأمر لعبده عند امتحانه او اعذاره بعصيانه بما لا يريد بل يريد خلافه وفيه ان الموجود هنا صورة الخبر وصورة الامر في اللفظ لا حقيقة بينهما في النفس والمقصود بذلك وبالجمل المثلثة ظنية والوجدان التام هو عدل مفيد لغلبة الظن والمقام خطابى يكفى فيه بامثال ذلك لا بههاني حتى يطلب المقدمات اليقينية فتبصر ولا تغفل والله الموفق والله اعلم قال المص **لا يقتضى خلق نفس وكثرته خلق اللغات كاجل وفرقان** **واقول لما** كان الكلام اللفظى حادثاً ومخلوقاً وكثيراً بحسب الاجزاء لكونه مركباً من اصوات الحادثة بالبداهة ودالاً على الكلام النفسى بالدلالة اللفظية العقلية

الغير الوضعية

الغير الوضعية كدلالة زيد المسموع من وراء الجدار على اللفظ كما لا يخفى كما قد ان يتوهم ان مخلوقه اللفظى وكثرته تقتضى مخلوقته النفسى وكثرته وليس كذلك فقال **دفعاً لذلك التوهم لا يقتضى خلق نفس وكثرته بنصب خلق** **الكلام النفسى** على انه مفعول لا يقتضى وقوله خلق اللغات بالرفع فاعلم اي وكثرتها خذرها للوزن وقوله كاجل وفرقان مثالان للغات المخلوقة الكثيرة واعلم ان القرآن وكذا الفرقان والانبيل والتورية والتربور والصيايف متبادرة في الكلام اللفظى الحادث الكثير والكلام في النفس القديم الواحد وقد يعكس بالقرينة ومن ثم قال عليه السلام في حديث **تكلم عليه القرآن** **كلام الله** غير مخلوق ولم يقل القرآن غير مخلوق كما قال العلامة السعد في شرح العقائد وكثر في كلام المشايخ ان كلام الله اللفظى دال على كلامه النفسى والمركب عند التحقيق انه دلالة عليه بالدلالة اللفظية العقلية الغير الوضعية لا بالدلالة اللفظية الوضعية المطابقة او التضمية او الاتزامية كما توهمه عوام العلماء حتى زعموا ان لفظ القرآن حادث ومعناه قديم ولا يخفى ما فيه من البطلان الصريح المستلزم لقدم السموات والارض وما فيه ما على ما لا يخفى وهذا المقام يجب ان يعلم هكذا فانه قد زل فيه اقدام كثير من الفضلاء وكثر معاركت الآراء والله اعلم قال المصنف رحمه الله تعالى عليه **الشئ ليس بغير الكلام لما** **يكفى لاثباته بحاجز قرآن** **واقول لما استدلال المتكلمين** على كونه تعالى متكلماً بالكلام النفسى اولاً واللفظى ثانياً على ان تكلم هو تسمية المعاني او الالفاظ بالنصوص القرآنية وباجماع الانبياء عليهم السلام وكان مرضياً للمصنف



ايضا توجه عليهم ان ثبوت الشرع يتوقف على كونه تعالى متكلما فلا يصح هذا الاستدلال  
 لاستلزامه الدوام <sup>اي كما كان لا يتغير</sup> الى الجواب عنه بقوله الشرع اي الاحكام الشرعية وكذا  
 الادلة الشرعية من نصوص القرآن واجماع الانبياء عليهم السلام ليس بفرع للكلام  
 اي ليس بمتوقف بثبوت عندنا اي علمنا له على ثبوت صفة الكلام النفس <sup>اللفظي</sup>  
 عندنا اي على علمنا باباها وان توقف ثبوت في الواقع على ثبوتها في الواقع وهذا منشأ  
 توهم الدور لما يكفي لاثباته اي لاثبات الشرع وتصديق حقيقته عندنا اعجاز قرآن  
 فان البلاغة جميعا لما عجزوا عن اتيان مثل اقصر سورة من سورته في كمال البلاغة وما  
 يقرب منه كما قال تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان ياتوا بمثل هذا  
 القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا <sup>هذا اشارة الى معنى المختص وهو قوله طرانا اعلى وهو حجة الاعجاز وما يقرب منه</sup> وقال تعالى ايضا وان كنتم  
 في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوبسورة من مثله الآية صدق الله العظيم علمنا ان  
 القرآن العظيم كلام الله تعالى ثم علمنا حقيقة الشرع اي الاحكام الثابتة به باعجازه  
 ثم استدلنا على ثبوت الكلام اللفظي ثم على النفس بالشرع فلم يلزم الدور  
 هذا كلام حق لا محيد عنه اصلا لكن لا يدل قطعا على ان الكلام النفسي ماهو  
 وان التكلم به باللفظي كيف هو وهكذا الامر في اثبات سائر الصفات الذاتية  
 القدسية وغيرها بالشرع بلا لزوم دور من الصفات التي تتوقف على الشرع في  
 الواقع كالحيوة والعلم والقدرة والارادة ونحوها والله اعلم قال المص رحمه الله  
**ورؤية الله بالابصار واقعة للمؤمنين ولكن لا للعيان** واقول المراد بالعيان  
 الكافرون جميعا والتعبير به بالزعم ولرعاية الوزن واعلم ان رؤية الله تعالى  
 بالزعم

مبحث رؤية الله

بالابصار

20  
 بالابصار جائزة عقلا لكونه تعالى موجودا خارجيا وكل موجود خارجي يجوز رؤيته في ذاته  
 ضرورة على ما لا يخفى او استدلالا كما استعرف ومن ثم يجوزنا رؤية اعمى الصبي بقية انفس  
 ورؤية جميع الاعراض الغير المرئية عادة ولان الله تعالى خلق الرؤية باستقرار  
 الجبل وهو ممكن في نفسه والمعلق على الممكن ممكن بالبداهة على ما لا يخفى ولان موسى  
 عليه السلام طلب الرؤية من الله تعالى ولو كانت ممثلة بالذات لما طلبها  
 لكونه عبدا او جهلا محلا بما لا يجوز في حقه تعالى وهو على الانبياء عليهم السلام  
 محال وواقعة للمؤمنين فقط نقلا في الجنة بلا كيف حقيقي مختص بالاجسام  
 ولا مكان ولا جهة حقيقيين مختصين بها لقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها  
 ناظرة فان النظر الموصول بالي بمعنى الرؤية والابصار في اللفظ ولقوله تعالى كذا انهم  
 عن ربهم يومئذ لمحجوبون فان فيه تحقيرا لثان الكفار بتبعيدهم عن رؤيته  
 كذا فلم يزل ان لا يكون مؤمنون محجوبين عن رؤيته ولقوله تعالى الذين احسن الحسنى  
 وزيادة فان المراد بالزيادة هو الرؤية على ما فسره رسول الله عليه السلام ولقوله عليه  
 السلام انكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر اي بلا شبهة في الرؤية لا كما القمر  
 فوقكم وهو حديث صحيح مشهور رواه احمد وشعرون من الكا به القحابة رضي الله عنهم  
 ولقوله عليه السلام في رواية الترمذي و احمد عن ابي هريرة رضي الله عنه ان ادنى  
 اهل الجنة منزلة لمن ينظر الى جنانه وازواجه ونعيمه وخدمته وسروره مسيرة الف  
 سنة واكثرهم على الله لمن ينظر الى وجهه <sup>مؤمنه زيادة</sup> ثم قرأ وجوه يومئذ  
 ناضرة الى ربها ناظرة وهذا والمعترلة اكثر ورواية الله تعالى بالكلية بل حكموا باستحسانها  
 لنها يشبه عقلية ونقلية اما العقلية فاقواها ان الرؤية مشروطة بكون المرئي

وما يشبه العقل واللبس به



مكيفاً بكيفية وفي مكان وجبهة ومقابلة وثبوت مسافة بينا للرؤى والمركب والكلح  
 على الله تعالى اتفاقاً والجواب ان هذه شروط عادية وديونية وقياس الغائب على  
 الشاهد في المقام البرهاني لا يفيد واما العقلية فاقواها ايضا قوله تعالى لا تدرى  
 الابصار وهو يدرك الابصار والجواب ان الادراك هو الانبصار مع الاحاطة بنا  
 بجوانب المرئي فلذا يقال رايته فما ادركته ولو سلم فالنفي لنفي العموم لا العموم للنفي ولو سلم  
 فلا يدل على عموم الاوقات والاحوال ولو سلم فحجوز تخصيصه بالكفار جميعاً بين الادلة  
 واعلم ايضا ان رؤية الله قد وقع في الدنيا لنبينا عليه السلام مرة في المدينة حين مكأ  
 شفة جميع الاشياء كما وقعت لابرهم عليه السلام في تلك الحالة عند الاكثر كما  
 قال تعالى وكذلك نرى ابراهيم مذكوت السموات والارض وليكون من الموقنين  
 ومرة في ليلة المعراج وقيل رآه بقلبه لا بعينه وقيل بقلبه او لا ثم بعينه ثانياً  
 ويؤيده ظاهر قوله تعالى ما كذب الفؤاد ما رأى ثم لم يعرف وقوعه بالنبي اصطفاً  
 عن ولي كما زعم الصوفية الجبرلة ومن ثم اشتوا للتجليات للشيخ كيف وقد قال  
 الله تعالى لموسى عليه السلام بعد ان طلب الرؤية بعد المكالمة بالذات لن تراني ولكن  
 انظر الى الجبل الآتية وبالجملة اثباتها للولي في الدنيا مرة فضلاً عن مرات خرق الاجماع  
 وتفضيل للولي على النبي كما هو زعم الاولياء ثمة منهم وهو كفر بالاتفاق واما الرؤية  
 في المنام فمنع الجمهور وشنعوا على من قال برؤيته فيه بناء على ان الرؤية فيه تستلزم  
 الكيفية الحقيقية مع انها اصعب من خطر القتاد والله تعالى منزه عن ذلك  
 وعن الحكم برؤيته بالظن وهذا هو الظاهر والصلوب على ما لا يخفى وجوزها بعض  
 المحققين كالعلامة السعد بنادعي انها نوع مكاشفة تكون بالقلب دون العين و  
 او الرؤية في المنام

ولا تستلزم

ولا تستلزم الكيفية وليس للظن مدخل فيها ومن ثم حكيت عن بعض السلف  
 والله اعلم قال المص رحمه الله يري اليهودية لامن جوهرية <sup>بدرجته</sup> **اولونه عرضاً او سبق فقدان**  
 واقول يري الموجود الخارجي وهو المراد باليهودية ولذا ارجع ضمير المذكر اليه قال الشريف  
 المحقق في شرح المواقف الماهية والحقيقة ما به الشيء هو هو واليهودية الحقيقة الجزئية  
 وقد تطلق على الوجود الخارجي وقال العلامة السعد تطلقا عن الغير في شرح العقائد ان  
 ما به الشيء هو هو باعتبار حقيقة حقيقة وباعتبار تشخصه هوية ومع قطع النظر عن  
 ذلك ماهية فتبصر وقوله لامن جوهرية امي لا لاجل كونه جوهرية او كونه عرضاً  
 او سبق فقدان اي عدمه اي لكونه ممكناً حتى لا يجوز رؤيته تعالى لشرهه عن ذلك  
 بل لكونه موجوداً بالضرورة او لانا اذا راينا شيئاً من بعيد فانا ندرك منه هوية  
 مما لا غير دون خصوصية الجوهرية او العرضية او الممكنية او نحو ذلك مما يختص بالممكنات  
 دون الواجب تعالى فلا وجه لرفع الامتناع العقلي للمعية على ما لا يخفى وبالجملة  
 المسئلة ظنية والمقام خطابي وقياس الغائب على الشاهد جائز في الاثبات  
 دون النفي فانهم يدعون القطع في النفي ولذا حكموا بالامتناع ونحن ادعينا الظن  
 الغالب في الاثبات ولذا جاوزنا عقلاً واوجبنا نقلاً وما اولنا طوا هو النصوص  
 بدون طوا هو قطعية صوارف قطعية على ما هو المقرر عندنا والله اعلم قال المص رحمه  
**حقيقة الحق لم تعقل بعالمنا لكن تروى في دار رضوان** واقول اختلفوا في معرفة  
 حقيقة تعالى وكثيره فذهب جمهور المتكلمين الى جوازها عقلاً لعدم الدليل على الا  
 امتناع فانه يصح ان يعلمها الله تعالى لبعض انبيائه بالعلم الضروري او بالمكاشفة  
 البقية ثم اختلفوا في وقوعها فنفاها المحققون منهم نقلاً بمثل قوله عليه السلام

اي الممكن

اي عن الكيفية

اي الرؤية في المنام

او الرؤية في المنام



تفكر في الآلاء الله ولا تفكروا في ذات الله فانكم لن تقدروا قدرة وبقول ابي بكر  
 الصديق رضي الله عنه العجز عن درك الادراك ادراك والحث عن سر ذاته الشريك  
 الى نحو ذلك وتروى بعضهم بعد رؤيته في الآخرة وهو المختار عند المص وذهب جمهور  
 الفلاسفة وتبعهم امام الحرمين والغزالي وجماعة من الصوفية الى امتناعها واستدلوا  
 عليه بان تعقل ما لا يدرك بالبداهة لا يكون الا بالحد والله تعالى منزه عن ذلك لا يستلزم  
 التركيب المنافي للوجوب الذاتي ورد بمنع المحصر لجواز ان يكون ذلك بطريق الفيض  
 والمكاشفة لبعض الانبياء عليهم السلام ويجوز بساطة الحد ويجوز التركيب من  
 الاجزاء الوجيهة ومنع منافاته للوجوب الذاتي كما عرفت ان المانع هو الاحتياج الخا  
 رجي في الوجود بل في الذات الموجودة الى العلة الموجودة لا مطلق الاحتياج ولو عقليا  
 في التصور الى الجزئي كما في المركبات او خارجيا في القيام الى الموصوف كما في الصفات  
 القدسية على المختار ويجوز افادة التبرسم الكنه في البعض بان يكون من لوازمه البينة  
 بالمعنى الاخص وان لم يظهر والله اعلم قال المص رحمه الله **خالق افعال العباد**  
**وما يظن توليده من فعل انسان** واقول اعلم ان افعال العباد الاختيارية  
 بمعنى الانوار الخارجية الموجودة الحاصل بالمصادور لا بالمعاني الاعتبارية المصدرية  
 كما صرح به في شرح العقائد مخلوقة لله تعالى فقط ابتداء وكذا ما يظن توليده من فعل  
 انسان كالاشارة الخارجية الحاصل من حكمة المفتاح المترتب على حكمة اليد فانه مخلوق  
 لله تعالى فقط ابتداء ايضا لترتبه في الحقيقة على خلق الله تعالى لا على حكمة اليد اذ هي  
 سبب لترتبه على خلق الله تعالى كسببية النار لترتب الاحراق على خلق الله تعالى  
 زعم جمهور المعتزلة القائلة بان العباد خالقون بقدرتهم لا فعالهم الاختيارية المبكينة

مبحث خلق الافعال

بالذات

بالذات والتوليدية بالواسطة وتعالى افعال العباد بمعنى المعاني المصدرية الاعتبارية فمكسوبة  
 للعبد بان تعلق قدرته لايقاعها كسبا وتعلق قدرة الله لايقاع الحاصل منها خلقا فلم يقع مقدور  
 واحد بين القدرتين ولم يلزم خالقية العبد اصلا وتوبا لا شريك اللازم لمذهب الاستاذ  
 والقاضي ابي بكر فان المؤثر في فعل العبد بالمعنى الحاصل بالمصدر كما في الحيا على شرح العقائد  
 قدرة الله فقط بلا قدرة من العبد اصلا عند الجبرية وقدرة الله فقط بلا تأثير لقدرة العبد  
 عند الاشاعة وقدرة العبد فقط بدون ايجاب عند المعتزلة ومع الايجاب عند الفلاسفة  
 ونجوع القدرتين على ان تؤثر في اصل الفعل عند الاستاذ ابي اسحاق الاسفغاني وجمهورهما  
 على ان تؤثر قدرة الله في اصل وقدرة العبد في وصفه اي في كونه طاعة ومعصية عند القاضي  
 ابي بكر الباقلائي فتبصر فلا فضل والله الموفق لنا دلائل عقلية ونقلية اما العقلية فاقوا  
 انه لو كان العباد خالقين لا فعالهم الاختيارية لكانوا عالمين بتفاصيلها واللازم بط بالضرورة  
 وكذا المنزوم والملازمة ضرورية على ما لا يخفى وتعالى النقلية فكثيرة جدا واقوالها ايضا قوله تعالى  
 والله خلقكم وما تعملون وقوله تعالى والله خالق كل شيء اي مشي وجوده بل ذاته الموجودة فانه  
 اشتر العلة هو الذات الموجودة الحقيقية دون الوجود الحالية الاعتبارية على ما لا يخفى وقوله تعالى وما  
 تمشاؤون الا ان يمشاؤا الله فان المفعول وما تمشاؤون فعلا الا ان يمشاؤا الله ذلك الفعل  
 بعد مشيتكم بعدية ذاتية فان الحق ان الخلق تابع للكسب كما ان العلم تابع للمعلوم دفعا  
 للجبر الكلية لامشيتكم كما ظنه البيضاوي القائل بالجبر المتوسط واما قوله تعالى فتبارك الله احسن  
 الخالقين فبمعنى احسن المقدرين والمعنيين كما في قوله تعالى واذ تخلق من الطين كهيئة الطير  
 فنفخ فيه فيكون طيرا باذن الله واما قول المعتزلة بداهة بين حكمة المختار حكمة المتعش  
 حكمة يكون العبد خالقا بفعله الاختياري دون الاضطراري فمردود بان هذا بداهة الوهم



وامّا بادهة العقل فيه فحكمة يكون العبد كاسباً في فعله الاختياري دون الاضطراب كما ان  
قولهم انه لو كان الكل بخلق الله تعالى بطلان قاعدة التكليف واستحقاق المدح والذم  
والثواب والعقاب بالضرورة <sup>التي</sup> يراد على الجبرية المحضة والمتوسطة لا علينا كما ستعرف والله  
اعلم قال المصريح **هذا مفضل حقيقي وان نسباً على الجاز الى رسل وشيطان**  
واقول لما قال المصنف ان الله خالق افعال العباد جميعاً خيراً كانت او شراً وكان عند الاشقي  
ومن تبعه في ذلك الهداية بمعنى خلق الاصل والاعتماد اى الايمان والطاعة والاضلال خلق الضلالة  
اى الكفر والمعصية اشار بهذا البيت الى اختيار مذهبه والى ان خلق الخير من افعال العباد وهداية  
وخلق الشر منها اضلال وان نسبة الهداية الى الرسل وكذا الى الكتب الالهية وسائر  
الناس ونسبة الاضلال الى الشيطان وكذا الى الكتب السحرية وسائر الناس مجازية  
من قبيل النسبة الى السب ولكن الجمهور من الماتردية والاشاعة ذهبوا الى الهداية لغة  
وشرعاً اعلم طريق البغية بلفظ <sup>المقصود والمطلوب</sup> ويسمى الارشاد فيسند الى الله تعالى والى الانبياء والكتب  
الالهية والى العلماء وكتبهم حقيقة والاصحاء قبول الهداية بدخول الطريق بمعنى وصول  
البغية اولا يقال هدايته فاصحى والاضلال الاخرى عن طريق البغية بكلفة فيسند الى  
جميع ما سبق حقيقة والاضلال قبول الاضلال بالخر وجع عنها ثم هدايته الله تعالى للناس  
تستوعب انواعاً لا يحصرها عدد لكنها تنحصر في اجناس مرتبة الاول باضافة القوى التي يتمكن  
المؤمن بها الى الاعتقاد الى مصالحه كالقوة العاقلة والعاملية والحواس الظاهرة والباطنة  
الباطنة واليه اشار بقوله تعالى اعطى كل شئ خلقه ثم هدى والثاني بنصب الدلائل <sup>نفسية</sup>  
والآفاقية الفارقة بين الحق والباطل والحق والمبطل والصلاح والفساد والمصلح والمفسد  
واليه اشار بقوله تعالى وهدىناه للتدين <sup>طريقين</sup> والثالث بارسال الرسل وانزال الكتب واليه

اشار

اشار بقوله تعالى وجعلناهم ائمة يهدون بامرنا <sup>الرابعة</sup> بالكتاب على القلوب والابصار والارادة  
الاشياء كما هي عليه بالوحى والالهام والمنامات الصادقة والاذالة المحجب المانعة واليه اشار  
بقوله تعالى جاهدوا فلما كذا حققه الفاضل البيضاوى وغيره في سورة الفاتحة  
واشتهر ايضا ان الهداية عند الاشاعة الدلالة على ما يصل الى المطر وعند المعتزلة الدلالة  
الموصلية الى المطر وقيل بالعكس وقيل مشترك بين هذين المعنيين وبين عدم الاصل ك  
المتعدية الى المفعول الثانى بالى او اللام بمعنى الدلالة وبفسرها بمعنى الايصال ولا بد من التمييز  
او التاكيد في مواقعها فتحفظ فلا تغفل والله اعلم قال المصريح **الحسن والقبح شرعيان**  
**لكننا نقول بالعقل ايضا قد بينا لان** واقول هذه المسئلة من امتهات مسائل الاصول  
ومن مهمات مباحث المعقول والمنقول فنقول وبالله التوفيق الحسن والقبح يطلق  
كل منهما على ثلثة معان في المشهور كافي التوضيح والتلويح الاول الحسن كون الشئ <sup>صفة</sup> بلا مياً  
للطبع كالحلوه والقبح كون الشئ صفة نقصان كالجبريل وهما معنيان اضافيان يختلفان  
باختلاف الطبايع والعقول ولذا صا العقلين اتفاقاً وزاد صاحب المرت مغرباً  
وهو كون الشئ موافقاً للعرض كالعدل وكونه مخالفاً كالظلم وعلته داخل في الاول  
او الثانى على ما لا يخفى والثالث كون الفعل الاختياري للعبد متعلق المدح عاجلاً  
والثواب آجلاً وكونه متعلق الذم عاجلاً والعقاب آجلاً فهذا المعنى مختلف فيه  
فعدنا معاشر جمهور الماتردية وبعض الاشاعة انهما شرعيان وعقليان اما كونهما شرعيين  
فبمعنى ان الحكم بهما والموجب لهما هو الشارع بالامر والنهي للعقل واما كونهما عقليين  
فبمعنى ان الفعل حسن وقبح لذاته او لصفة من صفاته على انها ممد لولا الامر والنهي التزمها  
لاموجبها اشباتاً للظهور عقلاً ولحكمة الامر بقوله تعالى ان الله يأمر بالعدل والاحسان

بحث الحسن والقبح



الآية والعقل ان يدركه في البعض قبل ورود الشرع به بعينه بدهة كما في الايمان وتعليم  
 الشارع باثبات صفات كمالية والصدق النافع واضدادها او كسبا كما في الصلوة و  
 الصوم والجهاد والكذب النافع واضدادها وان توقف في الاكثر على ورود الشرع  
 اي في الامور التي كما في اكثر المقدمات الشرعية فكلما المصنعي عليه على ما لا يخفى وذهب  
 جمهور الاشاعرة وبعض الماتريدية الى انها شرعيان فقط على انها موجبان للامر و  
 النهي ثابتان بهما فقط وليس الذات الفعل ولا الصفة من صفاته ولا الامر خارج  
 عنه فليس للعقل الادراك قبل ورود الشرع اصلا والحاكم بهما هو الشرع ونحن  
 نقول حسن الفعل لذلك فامر وقبح لذلك فنهى فلا يعكس في الحسن او القبح لذاته  
 او لصفة لازمة له وهم يقولون امر الفعل فحسن لذلك فنهى فقبح لذلك ولو عكس  
 لعكس مطلقا ولا يخفى ما فيه فتبصر وذهب جمهور المعتزلة في الكل والشيخ ابو منصور  
 الماتريدية واكثر العرفيين في معرفة وجود الله تعالى وكماله العظيمة الى انها مدلو  
 لاهما ايضا ولكن الحاكم بهما والموجب لهما هو العقل واما الشارع فتوحيده لحكمه بشرعه  
 وكاشفا عنه ولا يخفى فاده في الكل وقيل مدلوله في المفهوم موجب في غبه ففيه  
 اربعة مذاصب كذا الخصم الفاضل المحقق مولا خسرو في المرات وللخيا الى الجلبى  
 هذا تعسفات فارغة وبمخالف عارية كما لا يخفى على الناظر ولنا رسالة شريفة  
 على المقدمات الاربعة وقد حققنا فيها مذهبنا وزيفنا غيره فنعرض في فعلبك  
 بها والله اعلم قال المص رحمه الله **وَالْعِبَادُ اخْتِيَارٌ وَهُوَ كَسْبُهُمْ فَيُوصَفُونَ بِطَوَعٍ**  
**اَوْ بَعْضِيَانِ** واقول واعلم ان مسئلة الاختيار الجزئي للعباد كما قال في التوضيح  
 مما زلت في بوارها اقدم الراسخين وضلت في مبادئها افهام المتفكرين  
 وغرقت

مبحث الاختيار الجزئي

24 وغرقت في مجارها عقول المتبحرين وحقيقة الحق اعني الحاق فيها الاطرار والتفريط ستر  
 من السرار الله التي لا يطلع عليها الا خواص عباده انتهى فاقول وبالله التوفيق ومنه تحقيق  
 والتدقيق ان الاختيار الجزئي على ما وجدت في وجداني ودلت عليه ظواهر النصوص وكلمات  
 المحققين هو توجه النفس وميلها القوي نحو توجيه القدرة الحادثة الى ايقاع الفعل  
 الجزئي او الى الكف عن ايقاعه والميل بالفعل او الكف المعنى المصدرى الحالي لا الحاصل  
 المصدر الموجود في الخارج والا يلزم الاشتراك في الابداد كما عرفت فتذكر ومن ثم  
 سمي جزئيا وذلك مبني على ان المرئى الكلى لا ينبعث عنه الشوق بالضرورة وعنه  
 المحقق البركوي في شرح اربعينيه بأنه حالة قوية في القلب باعثة على العمل مقارنة  
 له على انها حاصلة من تصور الامر الملايم او المنافر او التصديق بفائدة ما في الفعل  
 ومرادفة للنية وانها اضطرارية في الحقيقة ولكنها كالاختيارية بالاعتبار ولكونها كما  
 تقتضيه الجبليّة الطيبة او الخبيثة وقسره الجلال بتأكده الشوق حيث قال الافعال  
 الاختيارية تستند الى الاختيار والاختيار الى اسباب غير اختيارية فان تصور الامر  
 الملايم مثلا يوجب انبعث الشوق والشوق يوجب بسبب كثرة التصور وتكرره  
 تأكده وهو نفس الاختيار وهذا ما قاله الفاضل البركوي في الطريقة ايضا واما  
 قول الاشعري فيلزم ان يكون للاختيار اختيار اي لو كان الاختيار اختياريا لا  
 اضطراريا كما هو المشهور من الماتريدية فيدور او تسلسل منقوض باختيار الله فجوابه  
 جوابه وحله ان المختار اي الفعل المختار بالمعنى الاعم ان كان قصدا واصالة اي كالا  
 فعال الاختيارية فلا بد له من اختيار مغاير له سابق عليه بالضرورة اي الوجدانية  
 واما ان كان ضمنا اي التزاما كما استوفى وتبعها اي كالاختيار فلا يلزم ان



يكون له اختيار مغاير له سابق عليه حتى يلزم الدور أو التسلسل بل يكون اختياراً  
 مقصوداً أي بالذات اختياراً لنفسه أي مثل الاختيار للاختيار في الاستلزام  
 ولذا قال ضمننا والنزاهة كما يشهد به الوجدان ثم اعلم أن في اثباته ونفيه أربعة  
 مذاهب في المشهور الأول مذهب الاشاعرة وهو أنه موجود خارجي ومخلوق الله  
 كإفعاله وكون أفعاله اختيارية مقارنة لمقارنتها للاختيار وهو الجبر المتوسط ولا فرق بين  
 وبين الجبر المحض في استلزام كون العباد كالمجاذات في الحقيقة على ما لا يخفى فلا يخفى  
 بطلانها لمخالفة النصوص القطعية فتبصر والشأن مذهب المعتزلة وهو أنه موجود داخلي  
 ومخلوق للعبد كإفعاله الاختيارية وهو القدر المحض ولا يخفى بطلانها أيضاً لذلك الثالث  
 مذهب الجبرية وهو أنه لا تحقق للاختيار من أصله بل حركات العباد وسكناتهم كحركات  
 المجاذات وسكناتهما ولا يخفى بطلانها أيضاً لذلك بحيث يؤدي إلى انكار النصوص المحكمة  
 ولذا حكموا بكفرهم في ذلك الرابع مذهب الماتريدية المحققين وهو أنه لا موجود ولا  
 معدوم بل واسطة بينهما لكونه من قبيل الحال وإنه مكسب العبد ومقتضى ما  
 جبلته الطبيعة أو الخبيثة لكونه غير موجود في الخارج والخلق إيجاد الموجود بذلك  
 الإيجاد فما لا يوجد لا يكون مخلوقاً فيكون مريد كاسبه لا خالقه ولذا قال الفاضل البركوي  
 في الطريقة وللعباد اختيارات جزئية وإلهيات قلبية قابلة للتعلق بكل من الضدين  
 الطاعات والمعاصي وليس لهما وجود في الخارج فلا يكون مريدها خالقاً أو الخلق  
 إيجاد المعدوم والصواب إيجاد الموجود فما لا يوجد لا يكون مخلوقاً وهذا هو الحق الحقيق  
 المطابق للنصوص القطعية والموافق للعقول السليمة كما لا يخفى على الأركب والمستبين  
 والاجلاء المتأملين فلما قال كثير من السلف والخلف لا جبر ولا تفويض ولكن أمرين  
 أي ولواقعة ما قال كثير من

الامر من

الامر من وقد قال صدر الشريعة في أوائل المقدمات الرابع وهذا سبب من السرار الله تعالى  
 لا يطلع عليه الا خواص عباده وفي اواخرها وقد ثبت بالوجدان أن للعبد صنعاً تاماً  
 فلا يكون الا في امر لا موجود ولا معدوم فتبصر ولا تغفل والله الموفق تنبيهها الأول  
 ان الفرق بين الخلق والكسب هو ان الخلق إيجاد الموجود بذلك لا كسب وبطلان  
 تحصيل الحاصل اذا كان بغير ذلك التحصيل ومن ثم قال الفاضل البركوي في كتابه  
 قوله عم من قتل قتيلاً فله سلبه حقيقة لذلك لا مجازاً ولما استعدا على ما  
 هو المشهور بناء على عدم الفرق بين التحصيلين ان الكسب هو توجيه القدرة الحادثة  
 الى ايقاع الفعل الجزئي بالمعنى المصدري في التحقيق وبالمعنى الحاصل بالمصدر في المشهور  
 كما عرفت وستعرف اولى الكف عن ايقاعه او نفس الايقاع والكف وقال السعد  
 في شرح العقائد وتحفقه ان صرف العبد قدرته وارادته الى الفعل أي بالمعنى الحاصل بالمصدر  
 كما صرح به قبل وستعرف كسبه وإيجاد الله الفعل أي بهذا المعنى عقيب ذلك خلق  
 والمقدور الواحد داخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين فالفعل مقدور الله بجهته  
 الإيجاد ومقدور العبد بجهته الكسب وهذا القدر من المعنى ضروري وإن لم نقد على ان  
 أريد من ذلك في تلخيص العبارة المفصلة عن تحقيق كون فعل العبد بخلق الله  
 وإيجاده مع ما للعبد فيه من القدرة والاختيار ولهم في الفرق بينهما عبارات مثل  
 ان الكسب وقع بآلة والخلق لا بآلة والكسب مقدور وقع في محل قدرته والخلق  
 لا في محل قدرته والكسب لا يصح انفراد القادر به والخلق يصح انفراد الله  
 قدراً على ازيد واوضح واخصر من ذلك كما عرفت وسوف تعرف بعد تتبع تقرير  
 علماء الكلام ههنا والثاني ان كون افعال العباد الاختيارية بعلم الله تعالى وتقديره

الامتحان ٤



وخلقه لا يستلزم الجبر كما توهم جمهور الاشاعرة وكثير من الماتريدية وذلك لان  
 معنى الجبر ان يقع الفعل بلا اختيار اصلا او بلا اختيار من العبد وقد علم الله في  
 الازل ان فلانا سوف يفعل الفعل الفلاني في وقت الفلاني على صفة فلانية با  
 اختياره وانا اخلفه بعد ان قصده بعدية ذاتية وقدره في الازل ايضا اى حكم في الا  
 زل بوقوعه على تلك الهيئة فيما لا يزال فهذا محقق للاختيار لا مناف له على ما لا يخفى  
 ومن ثم قالوا العلم تابع للمعلوم والتقدير للمقدور والخلق للكسب دفعا للجبر با  
 لكلية والثالث سر ان فعل القبح وكسبه كان قبيحا سافرا موجبا لاستحقاق الذم  
 والعقاب مع انه مستند الى اختيار مستند الى اسباب غير اختيارية على ما عرفت  
 دون خلقه وابعاده هو ان الفعل القبح لما كان منهيا عنه من قبل الله تعالى  
 ومنذ موافقه من قبله تعالى وموعدا عليه بعقاب اخروي ايضا وكان تصورات هذه  
 التثنية والتصديق بها مما يكون داعيا قويا على كفا النفس عن قصده بحسب الجبلية  
 الخبيثة كان قصده واختياره بعد ذلك قبيح كذلك بخلاف خلقه بعد ذلك انتقاما  
 عليه بعقاب دنيوي واخروي مع انه تصرف في ملكه وحكيم في خلقه ولاننا هي له  
 تعالى عن فعله يفعل ما يشاء وحكيم ما يريد وهو العزيز الحكيم وانما اطيننا رآنا  
 في هذا المقام لكونه من منزلة الاقدام ومضايق الاقرام والله ولي التوفيق  
 وبه العون والاحصام والله اعلم قال الحصري **لا دخل للعقل في حكم الآلهة وفي**  
**تجويز تعليلها في البعض قولان** واقول قوله لا دخل للعقل في حكم الآلهة اي بحسب  
 افعال العباد وقبحها بالمعنى الثالث فان الحاكم بهما والموجب لهما كما عرفت هو الله  
 والرسول ايضا باذنه في الكل وان كانت الافعال حسنة او قبيحة لذواتها اول صفاتها  
 اى في كل الاحكام

بحث تعليل افعال الله تعالى بالاعراض

خارجة عنها لا العقل كما ظنه جمهور المعتزلة في الكل والشيخ ابو منصور الماتريدي واكثر  
 العراقيين في معرفته وجوده تعالى ووجوب وجوده واتصافه بكماله كما لا اله الا هو  
 نصيح بالمدعى المعتزلة وعليهم بعد الرد الضمني عليهم بقوله الحسن والقبح شرعا للقاء  
 لما قبله والتعطلة لما بعده واعلم انهم اختلفوا في افعال الله تعالى واحكامه على اربعة مذاهب  
 كما في شرح المواقف فقالت جمهور الاشاعرة جميع افعاله واحكامه تعالى غير معللة بالاعراض  
 ومصالح العباد لانه يستلزم الاستكمال بالعرض وكونه تعالى متواشرا عنها بناء على ان  
 الغرض عنه فاعلية في فاعلية الفاعل وهذا ان يدان بعموم السلب ولانه لا بد من  
 الانتهاء الى ما لا يكون خرضا ولا يكون لغرض دفعا للتسلسل وهذا يدل على سلب العموم  
 ثانيا واولا اللهم التعليلية في النصوص القرآنية كما في قوله تعالى خلقكم ما في الارض جميعا با  
 الحمل على العاقبة والجواب ان فائدة الغرض راجعة الى العباد كما هو ظاهر النصوص وانه  
 ثانيا امر اعتباري تصوري باعث في الجملة لاقدام الفاعل المختار على الفعل الاختياري فلا يكون  
 ثانيا مؤثرا في العباد فضلا عن كونه مؤثرا في الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا ومعوظ وان الغرض  
 ثانيا لا يجب ان يكون فعلا ملحوظا مع الغرض حتى يحتاج الى الغرض ونحن لاندعي الكلية ونقول  
 ثانيا ايضا الغرض قد يكون غير فعل للتميز وندعي الكلية فلعل كلام المصنعي على الاول على  
 ثانيا ما لا يخفى فتبصر وقالت جمهور المعتزلة جميع افعاله واحكامه معللة بالاعراض ومصالح  
 العباد ووجوبها عليه تعالى بناء على قاعدة وجوب الاصلح ولا يخفى بطلانه وقالت جمهور الفلاسفة  
 انها غير معللة بها كالاشاعرة الا انهم قالوا لانه تعالى فاعل موجب في افعاله والغرض انما يكون  
 في فعل الفاعل المختار ولا يخفى فاده وقالت جمهور الماتريدية وعبر عنهم الشريف با  
 افعاله تعالى واحكامه تعالى معللة بالاعراض ومصالح العباد تفضلا وكما لا يدرك على

وهو محتمل لاندعي الكلية

اى لا يثبت له افعال العباد



ذلك ظواهر النصوص بلا صارف قطعي كما عرفت <sup>وهو ان غاية الغرض راجعة الى العباد</sup> وملاحظات العقول فان العقل يقتضي  
 ويحكم انه تعالى لو لم لغرض <sup>بفعل</sup> ومصلحة اصلا يلزم العيب في فعله حين خلقه قطعاً عليه ما لا يخفى  
 كذا في التوضيح حتى شنع على منكري التعليل بقوله وما بعد عن الحق قول من قال انها غير  
 معللة بها فان من انكر التعليل فقد انكر النبوة و انكر امثال قوله تعالى وما خلقت  
 الجن والانس الا ليعبدون ووافق العلامة السعد في التلويح حتى قال فان انكاراً  
 اللازم يستلزم انكار الملزوم وذلك لان بعثته النبي لاجل تبليغ الاحكام الى عباده  
 وهذه العلة لازمة لها وانكار العلة انكار المعلق <sup>او صاحب التوضيح</sup> وقال في شرح المقاصد والحق ان تعليل  
 بعض افعاله واحكامه لا سيما شرعية الاحكام للحكم ومصلح لا يمكن انكاره على ما يشهد  
 به ظواهر النصوص والاحاديث ولعل تخصيص البعض لدفع التسلسل على ما عرفت فان  
 قيل فاذ انكار التعليل انكار للنبوة يلزم ان يكفر الاثارة <sup>اي تعليل بعض افعاله واحكامه</sup> وهو باطل قلت التزام الكفر  
 كفر بالانفاق واما لزوم الكفر انما يكون كفراً اذا كان بينا وغير اختلافي والقيدان مستفيضان  
 هنا على ما لا يخفى وهذا معنى ما يقال التزام الكفر كفر دون لزومه فتبصر وهذا المقام يجب ان  
 يعلم هكذا والله اعلم قال الص رحمه الله **وَلَا يَكْلَفُ عَبْدٌ فَوْقَ طَاقَتِهِ لَكِنَّهُ لَ الْعَقْلُ عَاجِزٌ**  
**عَنِ** واقول ولعمري ان ما لا يطاق اثنان عند الماتر بديته محال ذاتي كاد خال الجمل في سم الخياط  
 وعادى كالطيران في الهواء وثلاثة عند الاشاعة والثالث محال عارضى وما تعلق علمه  
 تعالى بخلافه كلابان الكافر وطاعة العاصي والتكليف بالاولين غير واقع كقولهم لا يكلف  
 الله نفس الا وسعها وبالثلث واقع لكونه ممكناً في نفسه وبالنظر الى قدرة العبد  
 واما الجواز فيجوز عند الاشاعة بناء على انه لا يقع الله تعالى وعلى انه لا يلزم ان يكون المطلق  
 الفعل وكذا عند اكثرنا لذلك وعند بعض مشايخنا لا يجوز اذ حقيقة التكليف تقتضي  
 لا يمكنه في نفسه ايضا واما بالاول عند الاشاعة <sup>اي لا يقع الله ولا يلزم ان يكون المطلق</sup>  
 كون

كون المطلق حصول الفعل وهو محقق وهذا هو الظاهر على ما لا يخفى وزعم المعتزلة انه لا يجوز التكليف  
 بالاولين للنجس العقلي اي لكونه قبيحاً في ذاته بحكم العقل بامتناعه من الله تعالى ولوجوب الا  
 صلاح للعباد على الله تعالى عن ذلك علواً كبيراً ومعنى البيت ولا يكلف عبد فوق طاقته اي بما  
 لا يطاق مطلقاً لقوله تعالى لا يكلف الله نفس الا وسعها لا يحكم العقل بانه لا يجوز لكونه قبيحاً  
 من الله تعالى لكونه خلاف الاصلح ولذا قال لكنه لا العقل عاجز عن فهم الحق كما ينبغي عاني  
 متكلف في فهم بعض الامور لمعارضته القوة الواهنة له فانها تعارض للعقل في غالب المعاني  
 بل تغلبه كما للفلاسفة والفرق الضالة والملاحدة الصوفية ولذا قالوا العقائد لا تقدر به  
 ما لم تؤخذ من الشرع الذي لا يخالطه شائبة وهم ولا يعارضه في محكماته وهم ولا عقل والله  
 اعلم قال الص رحمه الله **لَوْ كَانَ أَصْلَحُ فَرَضًا مَا ابْتَلَى أَحَدًا بِالْكَفْرِ وَالْفَقْرِ وَالْبَلْوَى وَاحْزَانٍ**  
 واقول لما كان زعم المعتزلة في البيت السابق مبنيّاً على وجوب الاصلح على الله تعالى ان  
 الى رده ليم رد الاول فقال لو كان اصلي اي انفع للعباد في الدين والدنيا افي احدهما كما هو  
 زعم غالب المعتزلة فرضاً اي لازماً واجباً على الله تعالى بحكم العقل واجابه عليه تعالى ببناء  
 على انه يقبح خلافه منه تعالى فيجب عليهم رعاية الاصلح بحيث يمنع تخلفه عنه تعالى عن ذلك  
 علواً كبيراً لما ابتلى احداً من العباد بالكفر والفقر والبلى و احزان <sup>بصفت</sup> ايضا لما كان له من امتداد النعم  
 على العباد والاستحقاق الشكر في الهداية وافاضة النعم لما كان امتثاله على النبي فوق امتثاله  
 على احاد الامة ولما كان لسؤال العصمة والتوفيق وكشف البصيرة والبسط في الخصب  
 والرخاء ومعنى وما بقى في قدرته الله بالنسبة الى مصلح العباد شئاً واللوازم كلها بطل وكذا  
 الملزوم والملازمة بديهيته ولذا قال العلامة السعد في شرح العقائد بعد ذكر هذه الادلة  
 على بطلان وجوب الاصلح على الله تعالى وتعي ان مفاد هذه الاصلح اعني وجوب الاصلح بل  
 الحق انه



اكثر اصول المعتزلة اظهر من ان يخفى من ان يخصى وذلك لقصور نظرهم في المعارف الالهية  
 ورسوخ قياس الغائب على الشاهد في طبائعهم في الاحكام اليقينية وغاية تشبهتهم في  
 ذلك ان ترك الاصلح تكون قبيحا ونجلا او جهلا وهي محال على الله تعالى والجواب ان منع  
 ما يكون حقا للمانع يكون محض حسن وعلم والكل ملكه لا يقع في ملكه الا ما يشاء  
 ولم يتصرف في ملكه كيف يشاء ولا يسل عما يفعل وهم يسلون والله اعلم قال المصريح  
**والرزق ما سبق للحيوان باكله** **حرم ما اومباحا فوقه مان** **واقول** ان الرزق في اللغة  
 الاعطاء وكثيرا ما يطلق على الخط المعطى حلالا كان او حراما ما كولا كان او مشروبا او ملبوسا  
 او غيرها وعليه قوله تعالى وقما زرقناهم ينفقون وفي الشرح عند اهل السنة ما ساقه الله  
 للحيوان لينتفع به بالفعل بالاكل او الشرب حلالا كان او حراما لقوله تعالى وما من دابة في الارض  
 الا على الله رزقها اي طول عمرها على ما هو الظاهر من مقام التعظيم لانه تعالى خالق الخير والشر  
 وقال صاحب الابكار المختار ان الرزق ما ساقه الله تعالى للحيوان لينتفع به بالفعل حلالا  
 كان او حراما ما كولا او مشروبا او ملبوسا وغيرها وهذا هو الاوفق للتعظيم واللغة  
 ولطواهر النصوص ايضا فقول المصير ياكله اي مثلا والاولى ينفعه ومن اجل اشتراط الان  
 الانتفاع بالفعل قالوا وكل يستوفي رزق نفسه ولا ياكل احد رزق احد ولا يزيد ولا  
 ينقص واما ما بلغه اللغوي فيجوز ان لا يستوفي وان ياكل ويزيد وينقص هذا وزعمت  
 المعتزلة ان الرزق لا يكون الا حلالا والا لما جاز الذم والعقاب على اكله والجواب ان  
 ذلك ليسو مباشرة السبابة باختياره الشئ وارثا له للمنهى عنه وان لم يلزم ان من  
 لم يملك طول عمره الا الحرام او اكل في بعض الاوقات حراما ان لا يزرقه الله تعالى شيئا  
 وهو خلاف النص القطعي وخلاف الاجماع على ما لا يخفى فتبصر والله اعلم قال المصريح رحمة الله تعالى

**ولا يقدم حيوان على اجل** **وان تقطع في انياب غيلان** **واقول** واعلم ان الاجل في الشئ  
 هو الوقت المقدر للموت فيه المعلوم له تعالى في الازل ومن ثم قلنا ان الاجل واحد ولا يتقدم  
 ولا يتأخر في آن اصلا وان المقتول ميت باجله ولو لم يقتل لجاز ان يموت او يعيش بحسب  
 علم الله تعالى وان كونه مستمى بمقدار بان يقول الله عمر فلان مائة او خمسون او معلقا بشئ  
 وبان يقول الله عمر فلان مائة على تقدير اعطاء الصدقة مثلا وخمسون على تقدير عدمها  
 لا بنا في كونه واحدا عند الله تعالى وفي الواقع على ما لا يخفى فيكون اعطاء سببا على تقديره كزيادة  
 العمر وعدمه لتقدير نقصانه فيكون نسبة رد البلاء وزيادة العمر الى الصدقة مجازا من قبيل  
 الاسناد الى السبب كما في الحديث المشهور وكذا نسبة النقصان الى عدمها وهذا كله  
 ضروري بعد القول بان الله تعالى يعلم الاشياء قبل وقوعها هذا وذهب جمهور المعتزلة ان  
 الاجل اثنان في حق المقتول القتل والموت حتى انه لو لم يقتل لعاش الى اجله بالموت ولا  
 يخفى فساده وذهب ابو الهيثم منيهم ان الاجل واحد وان المقتول ميت باجله الا انه  
 قال فلو لم يقتل لموت البتة لانه علم بالقتل انه وقت موته وفيه على تقدير عدم القتل  
 لا يعلم موته يقينا على ما لا يخفى وزعم بعضهم ان الاجل واحد ولكن القاتل قد قطع  
 اجله ولا يخفى فساد ايضا ولهم شبهات ضعيفة في ذلك بحيث لا تحتاج الى الاجوبة  
 عنها والغيلان بالكسر جمع غول بالظن وهو كل ما اغتال الانسان اي اهلكه كالسبع  
 والذئب وقيل جنى البرية كما يتوهم العرب والانياب جمع ناب وهو سن معروف  
 والله اعلم قال المصريح **لكل العناصر والافلاك حادثة** **وجزئها جوهر فربها هان**  
**واقول** تحقيق هذا المقام يقتضي بسطا في الكلام فاعلم ان الحقيقة الخارجية للجسم البسيط  
 اعني ما لا يتكبر من اجسام مختلفة الطبائع كالعناصر الاربعة والافلاك التسعة







عند المتقدمين من الفلاسفة ومنهما او من امرين متساويين او امور متساوية عند  
 المتأخرين منهم فثبت على الوجود الذهني في الحقيقة وعلى وجود الكل الطبيعي في الخارج  
 في ضمن الاشخاص وعلى اتحاد الحقيقة العقلية والخارجية بالذات ولذا حكموا باختلاف  
 حقايق الانواع الحقيقية بالذات والكل بط في الاسلام عند المتكلمين المتكبرين لها ولذا  
 حكموا بكون الكليات المنزهة من الامور الاعتبارية الوصفية المحضة على ما لا يخفى وحكموا  
 بان الحقايق الخارجية للاجسام متحدة بالذات وانما الاختلاف بالحق العوارض الشخصية  
 لا غير هكذا احقق هذا المقام ودفع عنك ما قيل او يقال ولقد طوّل الخيال الجلي هذا  
 ايضا بطويلات فلسفية وتشكيكات سفسطية كما لا يخفى على المصنف <sup>المقال</sup> الناظر فيها  
 والله اعلم قال المصنف **لِلْعُلُوِّ بِالسُّفْلِ رِبْطٌ لَا يَتَعَلَّقُ اِذْ قَدِيدٌ وَرَمْدٌ اَبْلُ مَضَامَانِ**  
 واقول لما زعم المنجمون والصابئون من الفلاسفة ان الكواكب المتحركة بحركات الا  
 فلاك هي العلل المؤثرة للحوادث الواقعة في العالم السفلي من البسائط الاربعه <sup>العلل</sup>  
 والمركبات التامة الثلاثة والناقصة الكثيرة كالسحاب والمطر والثلج والدخان... <sup>حيوانات نباتات معادن</sup> والبخار  
 ونحو ذلك واستدلوا على ذلك بالدوران اي بترتيب هذه السفليات على هذه العلويا  
 العلويا وجودا وعدمها بحسب الحركات في الفصول الاربعه وزعم بعض المتكلمين <sup>الافلاك</sup>  
 ايضا انه لا دخل للعلويات بالسفليات اصلا لا بطريق التعليل ولا بطريق السببية  
 اذ ان ينبت على ما هو الحق وهو ان الله تعالى ربط هذه العلويات بهذه السفليات  
 بان جعلها اسبابا لها ليعلمها كما يشير اليه قوله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا فكار  
 للعلو اي للاجسام العلويات من الافلاك والكواكب بحسب حركاتها المختلفة في  
 الفصول الاربعه بالسفل ربطا اي مبروطية بجميع السفليات لا كما زعم المتكلمين لا بتعليل  
 مبروطه <sup>بعضهم</sup> كما زعمه

كما زعم المنجمون والصابئون لا استدلالا بالدوران على كون المدار علة مؤثرة في الدائر انشا الله  
 رده بطريق النقض والتخلف فقال اذ قد يدور مدار اي قد يكون مدار دائرا فيلزم ان يكون الدائر  
 مدارا فيلزم ان يكون المعول علة والعلة معلولا وهو بطل بالضرورة وقوله بل مضافا فان عطف  
 على مدار اي بل قد يدور لكل واحد من المتقابلين المتضادين فيكون كل منهما مدارا ودائرا كالابوة و  
 البنوة فيلزم مما ذكرنا ان يكون كل منهما علة مؤثرة في الآخر وهو ضروري البطلان ويجوز ان يكون  
 بل مضافا فان عطف على مقدار اي هما ليسا بعلة ومعلول بل هما مضافان بالسببية والمسببية  
 كما يدل عليه طوا هو النصوص ومجربا الامور والله اعلم قال المصنف **اِنَّهُ ارْسَلَ فِينَا لِلْهُدَى رُسُلًا**  
**مُصَدِّقِينَ بَايَاتٍ وَتَنْبِيْهَانِ** واقول لما فرغ من الالهيات شرع في النبويات لكونها من اعظم ضرورات  
 الدينية ايضا فقال الله تعالى ارسل فينا اي بعث اليها معالمة المؤمنين من لدن آدم الى نبينا نعم لمزيد  
 اختصاصهم لنا والا فهم مبعوثون الى مطلق الناس للهدى اي لاجل هداية واعلام طريق البغية <sup>بالمطهر</sup>  
 الحقيقية لنا بسهولة والبغية الحقيقية لنا هي السعادة الاخرية الابدية وطريقها جملة الاحكام  
 الشرعية الالهية والنبوية الاعتقادية والتخلفية والعملية الملقبة بالاديان الالهية والشرائع النبوية  
 وقوله رسلا اي انبياء وعظام فان الرسول لغة من الرسالة وهي نقل الكلام من احد الى آخر بامر فاعول  
 بمفعول فاعل وشرعا انشا بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام ومعه كتاب له اول غيره او شريعة  
 جديدة والنبى لغة من النبأ بمفعول فاعل وشرعا انشا بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام <sup>او شريعة</sup>  
 حكام ومعه كتاب او لا وشرعية جديدة او لا فاعلم من الرسول ومن ثم ورد في بعض الحديث ان ال  
 نبياء مائة الف واثنى وعشرون الفا والرسل منهم ثلثمائة وثلاثة عشر والكتب مائة واربعه نازلة  
 على ثمانية منهم وكثيرا ما يجيى الرسول بمعنى النبى كما في هذا المقام وكما في قوله تعالى كل آمن بالله  
 وملئكته وكتبه ورسله وفي قولنا آمنت بالله وملئكته وكتبه ورسله وقوله مصدقين صفة

بمجت النبويات



لرسول اي مصدق من عند الله في دعوى النبوة عند طلب الامة البينة على ذلك بايات اي بخلق معجزات  
 كثيرة عظيمة خارقة للعادة والله على ذلك قطعاً بتوفيق الله تعالى وخلقاً علمياً ضرورياً لبعض الامة  
 بان هذه فعل الله البتة خلقها لظهورها لصدورهم عند الامة وقوله وتبين عطف تفسير للآيات ذكره  
 وافرد للسمع اي معجزات واضحات في كونها من الله تعالى فقط والله على صدقهم لكونها خوارق  
 عظم ظاهرة في ابدى ذوات عظم وقد عرفت المعجزة بانها امر خارق للعادة اراد الله به اظهار  
 صدق من ادعى انه نبي من الله تعالى فخرج بقوله اراد الله اه الارهاصات وهي الخوارق في يد النبي عم  
 قبل النبوة والكلمات وهي الخوارق في يد الولي الذي هو العالم المحقق العامل الكامل والاعانات  
 وهي الخوارق في يد الصالح في الجملة وقيل في يد الجاهل الصالح والاستدراجات وهي الخوارق  
 في يد الكافر بخلافه عواه كما في مسئلة الكتاب حيث ادعى ان معجزة تكلم هذا المعجز فقالت  
 موافقاً لعواه كما في الدخان والاهانات وهي الخوارق في يد الكافر صحتها  
 انت كذاب ملعون فالخوارق ستة واما السحر فمجرد جبر المحققين من الامور العادية لانه  
 فائدتب على اسباب كمالا بشرها احد خلق الله عقيبها هذا وقد انكر بعض غلاة الكفرة مطلق  
 الخوارق والنبوة والولاية من اصلها عناداً او مكابرة وتشبهت في ذلك بشبهتها باطلية وتوهمها  
 عاطلة فلا فائدة في ذكرها وتوهمها الا بطلان ظهور بطلانها بحيث لا يخفى على احد المسلمين  
 فضلاً عن العلماء الراسخين فلقد طول الخيال الجلي صناع ما هو وادبه بخرافات فلسفية و  
 شبهات فسطحية فاجوب عليه تركه بما لا يعنيه واستغاله بما يعنيه اذ لا فائدة في امثالها الا  
 توهين عفاء الضعفاء وتمكين شبهتها الجبل على ما لا يخفى والله اعلم قال المصنف رحمه الله  
**لحاجة الخلق في حكم العقول الى متمم كذا في علم اديان** واقول واعلم ان بعثة الانبياء عم معلل  
 بعلة في النظ الاولى تحصيلية واثار اليها بقوله للهدى والثانية حصولية واليه اشار  
 بقوله حاجة الخلق فان العقول وان كانت في غابة اللطافة والركاوة لكنها لمعارضة الاوهام

معها كثيراً وعلية عليها في الغالب تخطئ وتغلط غالباً في الحكم العقلية الصرفة لا سيما  
 الاعتقادية الدينية وكذا اكثر المخطئون كالفلاسفة الكفرة والفرق الضالة والمنصوفة الملا  
 بخلاف حكم الوحي اليقيني الخالص عن معارضة الافهام وغيرها فانه صواب دائماً ومن ثم  
 قال المحققون كثيراً ما يشبه بهداهة العقل بدهة العلم فلا يعتد بالعقائد الدينية لا سيما  
 باصولها اليقينية ما لم تؤخذ من الشرع لا سيما من محكم القطعي اليقيني كما قال الله تعالى  
 منه آيات محكمات هي ام الكتاب واخر متشابهات الآية وقال صاحب المواقف انه اذا  
 تعارض العقل والنقل يقدم العقل ويؤول النقل اذا كان النقل من المتشابهات الظنية  
 لامن المحكمات القطعية على ما لا يخفى فنفى البيت الله تعالى ارسل فينا رسلاً مصدقين  
 بايات وتبين لوجود حاجة الناس المخلوقين في حكم عقولهم بالاثبات والنفي في محالاتهم  
 العلمية والعملية وغيرها الى متمم عظيم لقصور احكام عقولهم في ذلك من الخطاء والسرور  
 والاشتباه وقوله وكذا في علم اديان وكذا الى متمم عظيم في تصديق الاحكام العظيمة الالهية  
 لقصور احكام عقولهم في تصديق تفاصيل ذلك بحيث تحتاج الى الاحاديث النبوية المبينة  
 لمعاد الله تعالى اي بيان وهذا في التحقيق من قبل عطف الخاص على العام للتعظيم ولزبد  
 الاهتمام ببيان الانبياء عم هذا وفي هذا البيت والبيت السابق اشارة ايضا الى رد  
 غلاة المنصوفة الاباحية المصوبة المنكرين لبعثة الانبياء والشرائع الالهية من اصلها حيث  
 زعموا ان حكم العقول لا تحتاج الى متمم له اصلاً لان حكم العقول صواب دائماً وان مذهب  
 كل شخص حق بالنسبة اليه وباطل بالنسبة الى خصمه وانا قد تتبعنا الشرايع فوجد  
 ناهما متشكلة على ما لا يوافق العقل والحكمة فعلمنا انها ليست من عند الله تعالى  
 ومن ثم قالوا هذه الشرايع المجموعة نواويس مؤلفة لانتظام الامور العورى وحيل منخرقة  
 من الناموس وهي بيت الصياد امور الدنيا المكشوفة



لاحقيقة لها وقال ابن العربي الطائي في فصوصه الردى اهل الشرايع كلهم كافرون وان  
كل من ادعى الالوهية فهو صادق في دعواه وان مذهب كل شخص حق بالنسبة اليه وبا  
طلة بالنسبة الى خصمه الى نحو ذلك من الضلالت والمحالات ثم بينوا عدم الموافقة <sup>بما لا يوافق العقل</sup>  
للعقل والحكمة بقولهم ان ابا حنيفة <sup>في باب في الشريعة</sup> ذبح الحيوان <sup>من الام</sup> وابلا منه لمنفعة الاكل <sup>من الام</sup> واجاب الجوع <sup>من الام</sup> والعطش <sup>من الام</sup> <sup>من الام</sup>  
في صوم ايام معينة والمنع عن الملاذ التي بها صلاح البدن مع انه لا منفعة في هذا المنع <sup>من اللذة</sup>  
وفيه مضار للعباد فيكون مخالفا للعقل والحكمة وايضا تكليف الافعال الشاقة كطهي  
العيان في زيادة بعض المواضع والوقوف في بعضها والسعي بين بعضها والطوف في بعضها <sup>في العرفة</sup>  
والرعي لا الى قري وتقبيل حجر لا منيرة له على سائر الاجار الى نحو ذلك كما في الجمع مماثلها في  
ذاتها ومضاحات المجانين والصبيان في التعري وتحريم النظر الى الحرة الشوهاء دون  
الجارية الحناء وحرمة اخذ الفضل في صفقة وجوارحه في صفقتين مع السنوثرها في  
المصالح والمفاسد الى نحو ذلك كذا في المواقف وشرحه وانما بيئت هذه الجهرلات والضلالات  
مع عدم الاحتياج اليها كما عرفت اظهرها الفضايل المتصوفة في المحدثين المخلوطين المضللين <sup>في الزنازل</sup>  
بصفقاء المسلمين في معظم البلاد الاسلامية وارثا دالهم الى انهم من الكفرة المستترين  
بنزى الصوفيين المرشدين الى طرائقهم الباطنية فانه قد جاء اليها غلاة التروافض العنادية و  
غلاة الشيعة الباطنية الاباحية فاضلوا كثيرا من الكبار العوام الغفلة واخرجوهم عن طريق  
الحق الى طريق البطله فتبصر فلا تغفل والله اعلم قال المصارع **لولا ان لم ينظم امر المعاد ولا**  
**امر المعاش لا يشار وحد وان** واقول وهذا البيت كالليل على ما قبله من البيتين وشارة <sup>في</sup>  
ايضا الى بطلان ما زعمه غلاة المتصوفة المصوبية وما زعمه سائره الكفرة المنكرين لبعثة الانبياء  
عم مخفي البيت بطريق الخلف لولا ان ارسل الرسل للهدى الحاجة الخلق في حكم العقول الى متمم

لا سيما في الاحكام الشرعية الالهية لم ينظم امر المعاد اي لا يوضح الامور المعادية الاخرية  
الدينية اللازمة بالجملة منتظمة مطابقة موافقة لرضا الله تعالى في جميع انواع السعادات  
الاخرية من الاكرامات الالهية في الجنات العالية ولا امر المعاش اي ولا الامور المعاشية  
الدينية اللازمة في الجملة وهي جميع انواع الانتظامات الدينيية والمعاملات الانسانية <sup>الاية</sup>  
وذلك لان نظام الآخرة والدنيا انما هو جميع الاحكام الشرعية الالهية المبلغه بواسطة  
الانبياء وعم المتكلمين ببيان على اتم وجه واكمل تفصيل لا يشار وعدوان الى اجل كل قوي <sup>من الظلمة</sup>  
الاشياء الحسنة لنفسه وتجاوزة للحد بالنصرف في ملك الغير ظلما كما نشاهد من غلاة الظلمة <sup>هذا معنى العبدان</sup>  
وعتاة الفقة من الاعيان والقضاة ومع ذلك لولا الشريعة الشريفة وخوفهم واستحيائهم  
منها في الجملة ليجتث النظام بالكلية ويقع المخرج والمرج بالمرّة وقد قال عمر صنفان من امتي  
اذا صلح اصلح العالم واذا فسد العالم فسد العلماء والامراء وقال عمر ايضا افات دينه <sup>آفة الدنيا</sup>  
ثلاثة فقيه فاجر وامام جابر ومجتهد جاحل اي صوفي متكلف في العبادة جاحل لاحكام دينه  
ومع ذلك يفتخر بعبادته الجهرلية ويتكبر على غيره ويحجب بآرائه الوهمية فتبصر وكن على بصيرة  
والله اعلم قال المصارع **محمد افضل الرسل الذي سمعوا تصديقه من جمادات وزئبان**  
**واقول لما بين ارسال الرسل الى الامم على الله العموم** اراد ان يبين ارسال رسولنا محمد عم  
البناء على الخصوص وافضليت من كل واحد منهم بمخ الاثرية علما وعملا ومنفعة شريفة في الدنيا  
وشوابة ودرجة وقربة من الله تعالى في الآخرة ودلائلها كثيرة جدا منها ان دينه عم الكل الادباني  
الالهي التام لسائر الاديان ومنها ان دينه عم انفع الاديان لكونه باقيا الى آخر الزمان  
ومنها ان اعظم معجزة الذي هو قراءن العظيم انفع المعجزات وابقا الى حر الدهور ومنها انه عم  
حبيب الله ومقام الحبيب على المقامات ومنها انه عم مبعوث الى كافة الناس او الثقيلين



الى يوم القيامة ومنها انه خاتم الانبياء عم ومتم القصص في الاديان ومنها ان علماء امته اكمل  
 علماء سائر اعم الانبياء عم وانفعهم للناس ومن ورد ان علماء امتي كانبيا وبني اسرائيل  
 ومنها ان امته اكثر الامم وافضلهم كما قال الله تعالى كنتم خير امته فالحمد لله على ذلك ثم الحمد لله  
 واعلم انه لما كان له عم معجرات كثيرة مشهورة اراد التنبيه عليها فقال سمعوا تصديقه من الله من  
 جمادات وذئبان وذلك ما ذكره في المواقف وشرحه وغيرهما انه قال على رضي الله عنه كنت مع  
 النبي عم بكية فخر جنا في بعض نواحيها فاستقبله جيل ولا شجر الا وهو يقول السلام عليك  
 يا رسول الله رواه ترمذي وغيره عن عمر رضي الله عنهما ايضا قال كنا مع رسول الله عم في سفر فابل  
 اعرجي فلما دني قال له عم تشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وتشهد ان محمدا عبده ورسوله  
 قال الاعرجي ومن يشهد علي ما تقول قال عم هذه الشكيلة فدعا بها رسول الله وصي بشا طلع الوادي  
 فاقلت تحذ الاض خذا حتى قامت بيني وبينه عم واستشهد بها ثلثا انه كما قال ثم رجعت  
 الى منبته رواه الدارمي وغيره وآمن الاعرجي وعن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه ايضا ان ارجيا  
 كان يبري غنما له بالخيرة فتوثب ذئب الى شاة فاختطفها فقال الرعي بيني الذئب والشاة واسترجع  
 فافقي الذئب على ذئبه فقال للرعي اما اتقي الله تحول بيني وبين رزقي ساقه الله الى فقال الرعي  
 العجب من ذئب يكلمني بكلام الناس فقال الذئب الا احدثك باعجب من ذلك هذا رسول  
 الله يحدث الناس باخبار ما سبق هو فاخذ الرعي الشاة وجاء النبي عم فاجره بذلك فقال عم  
 صدق ان من اقرب الشاة كلام السباع رواه بنو ع اختلافي في شرح السنة وقد روى ابو  
 حنيفة عن ايضا هذا المعنى بعبارة اخرى وعن ام سلمة رضي الله عنها انه كان النبي عليه السلام يمشي  
 في الصحراء فنادى منا ومترني يا رسول الله فالتفت عم فاذا ظليمة موقعة عند اعرجي فقام فقال  
 ادن مني يا رسول الله فقال عم ما حاجتك فقالت ان هذا الاعرجي صادني ولي حشفان  
 في هذا

في هذا الجبل فاطلقتني حتى اذهب اليهما فارضعهما فارجع فقال عم اتفعلين ذلك قالت  
 ان لم افعل ليعذبني الله عذاب العشار فذهبت وارضعت ورجعت فاثقها رسول الله  
 فاستبده الاعرجي من لومه وقال يا رسول الله حاجة قال لطف هذه الظبية فاطلقها فانطلقت وهي  
 وهي تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وقد روى ايضا ان اعرجيا جاء على ناقه حمراء فاقا  
 نأخ على باب المسجد ودخل وسلم على النبي عم ففقد فقال جماعة يا رسول الله الناقة التي تحت  
 الاعرجي سرقة فقال انكم بينه قالوا نعم فقال عم يا علي خذ حق من الاعرجي ان قامت عليه البيعة  
 وان لم تقم فردوه الي فاطر من الاعرجي فقال عم قم لامر الله والا فاذن بجحيتك فقالت الناقة  
 من خلف الباب والذي بعثك بالكرامة يا رسول الله ان هذا ما سرقتني وما ملكني احد سواه  
 وامثال ذلك كثيرة جدا منها اشتكا النوق عن اصحابها من قلة العلف ومنها التور الذي يظهر  
 في جبين ابائه الى ان ولد ومنها ولادته محتونا مسرورا ومنها خور الاوثان والاصنام سجدا  
 ليله ولادته ومنها سقوط الشراف قصور الكاسرة بعدها ومنها خاتم النبوة بين كفيه ومنها  
 طول عند الطويل ووسطا عند الوسيط ومنها رؤيته من خلفه كروية من قدامه ومنها اضلال  
 سحابة الى حيث يمشي ومنها ينسج الماء من بين اصابعه الى ان رؤية جيشه ووليتهم ومنها شبع  
 الخلفا الكثير من طعامه القليل الى غير ذلك مما لا يحصى وسبحي بعض منها صلى الله عليه وسلم وعلى  
 آله واصحابه واتباعه الصالحين والله اعلم قال المصريح **وامره بين في حالته لم يكن كانت له**  
**في اعنبار الحال عينان** واقول اعلم ان نبوته عم ثابتة بهذه المعجرات الكثيرة لا سيما بالقرآن  
 العظيم كما ستعرف عند الجمهور وقد اسند بعض المحققين على نبوته عم بوجوه من عقليتين  
 الاول ما نواتر عند الكل قبل نبوته عم وبعدها من عظيم واحواله الشريفة وعقائد المتينة و  
 اخلافه الكريمة واعماله القوية وافعاله الحكيمة ومن جملتها انه عم كان في غاية من الصبر وتحمل  
 في هذا



المشاق في تبيين احكام الله من غير فتور ولا توان ثم لما استولى على الاعداء وبلغ الفرصة العليا  
لم يتغير عما كان عليه وكان في غاية الشفقة على الامة ونهاية السخاء على الضعفاء حتى خطب  
بقوله تعالى ولا تذهب نفسك خسران عليهم وعوتب بقوله تعالى ولا تبسطها لكل البسط  
فتتعد ملوما محسورا وكان لا يلفظ الى رخا في الدنيا واحملها حتى ان قريشا عرضوا عليه  
مال الكثير والرباسة العظيمة ليرجع عن دعوى النبوة لم يلفظ اليهم اصلا وكان من الفقراء وكا  
المساكين في غاية التواضع والمخالطة ومع الاغنياء وارباب الرباسة في غاية الترفع والمباعدة  
ومع ذلك كله قد اوتي من علوم الاولين والآخرين مالا يحصى ولا يبطط كما يشهد له النبي المولفة  
في بيانه الاحاديث النبوة كالكتب الست وغيرها مع كونه اميا غير قارئ من احد وكان يقدم  
حيث يحجم الابطال ولولا ثقته بعصمة الله اياه لامتنع ذلك منه ومن ثم لم يجد اعداؤه مع كثرتهم  
وقوتهم وشدة عداوتهم وحصرهم على الطعن فيه مطلقا ولا الى الفتح فيه سبيلا فان العقل  
يكره بامتناع هذه الفضائل والفواضل غير النبي عم وبامتناع انه يحج الله هذه الكلمات  
العلمية والعملية في حق من يعلم انه يفتري عليه ثم يملأ ثلثا وعشرين سنة ثم يظهر دينه وطريقته  
على سائر الاديان والطرائق وينصره على اعدائه ويعظم دينه وانبأه العلماء والامراء وسائر  
المؤمنين المشيعين له ويحيى اثاره بعد موته الى يوم القيام صلى الله عليه وسلم باكمل الصلوة واتم  
الشهادتين واتى انه عم يبعث وادعى النبوة العظيمة بين اظهر قوم لا كتاب لهم ولا حكمة  
بل هم كانوا عن الحق القوي معضين وعلى البطلان القوي مصرين اذ كان القريش على ود البنائ  
وعباد الاوثان وكان القريش على عهد الاعتراف وتعظيم النيران وكان الترك على دري العباد  
وتخريب البلاد وكان الهند على عباد البقر وتعظيم الحجر وكان اليهود على صنعة التزوير بالغيوث  
وكنتم الحق بالانيمان الغليظ والجود وكان النصارى على التثليث في الفرد الاحاد والمعبود  
الصمد

من ربي  
الصمد الى غير فضل ادايتهم وسفاه احلامهم وابطل مللهم وهدم دولتهم مع كثرتهم اعوانا وشيئا  
وقلة عم اصحابا واتباعا وحمل البرايا بالبر والابحان ونور العالم بالعلم والعرفان واظهر دينه على جميع  
الاديان واتم مكارم الاخلاق بين الانس والجان حتى اشتهر ذلك في الافاق والاقطار و  
صار كالشمس في رابعة النهار فلا معنى للنبوة سوى ذلك صلى الله عليه وسلم كذلك واشاد  
المص رحمة الله بهذا البيت الى هذين الوجهين القويين فلهذا دعه فمفع البيت اجمالا وامر اى  
ونبوتهم بين ظاهرة جدا في حالته الى قبل النبوة وبعدها بحيث لا يشتبه حقيقة ما بعد  
التأمل فيما قلنا اصلا ولذا قال لمن كآله في اعتباره الحال اى في ملاحظة احواله الشريفة في حالته  
عينان عين البصر وعين البصيرة فينظر بعين نظره بصره ويعتبر بعين بصيرته كما فصلنا بما لا مزيد  
عليه والله اعلم قال المص رحمه **اخبار عن غيوب كالحكاية عن بلوى نصيب عثمان بن عفان**  
واقول يعني ان معجزة صلى الله عليه وسلم كثيرة جدا منها اخباره عن المغيبات باعلام الله تعالى  
وذلك كالحكاية عن بلوى ومجبة عظيمة بحسب الظان نصيب عثمان بن عفان رضي الله عنه  
وصح الشهادة ذكره البخاري في مناقبه ان ابا موسى الاشعري رضي الله عنه قال ان رسول الله  
عم دخل حائطا اى بستانا وامرني بحفظ بابه فجا من وراء الباب رجل يستأذن فنه  
الدخول فاخبرته عم فقال ايذن له وبشره بالجنة فاذا هو ابو بكر رضي الله عنه ثم جاء رجل آخر  
يستأذن في الدخول فاخبرته عم فقال ايذن له وبشره بالجنة فاذا هو عمر رضي الله عنه ثم  
رجل آخر يستأذن فاخبرته عم فبكت ثم قال ايذن له وبشره بالجنة على بلوى نصيبه فاذا  
هو عثمان رضي الله عنه وقصته طويلة مذكورة في السير والله اعلم قال المصنف رحمه الله  
**وما جرى بين كسرى والصحابية من اتفاق كنز ومن تحزيب بلدان** واقول قوله وما جرى  
عطف على بلوى في البيت السابق او على الحكاية وكسرى ملك الفرس وذلك انه قد روى



عَدِيَّ اِنْ رَسُوْلَ اللهِ عَمَّ قَالَ لِي لَمْ طَلْتُ بِكَ حَيَوَةً لَتَفْتَحَنَّ كُنُوزُ كَسْرِي ثُمَّ قَالَ عَدِيَّ كُنْتُ مِمَّنْ افْتَحَتْ  
 كُنُوزُ كَسْرِي بَنُو مُزَيْنٍ وَعَنْ اَبِي صَوْبَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ اَيْضًا اَنْ قَالَ عَمَّ اِذَا هَلَكَ كَسْرِي فَلَا كَسْرِي  
 بَعْدَهُ وَاِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ كُنُوزُهَا فِي سَبِيلِ اللهِ وَكَانَ  
 الْاَمْرُ كَمَا اخْبَرَهُ عَمَّ عَلَى مَا بَيَّنَّ فِي كِتَابِ السِّيَرِ فَاِنْ ارَدْتَ الْاِطْلَاعَ فَارْجِعْ اِلَيْهَا وَاللهُ اعْلَمُ قَالَ الْمَصْنُوعُ  
 وَغَزْوَةُ الْبَحْرِ مِنْهُمْ مَرَّتَيْنِ **وَانْ يَكُوْنُ مَعْ اَوَّلِيْهِمْ بَنُو مِلْحَانَ** وَاَقُوْلُ قَوْلَهُ وَغَزْوَةُ الْبَحْرِ عَطْفُ  
 عَلَى مَا جَرَى وَقَوْلُهُ وَاِنْ يَكُوْنُ عَطْفُ عَلَى غَزْوَةٍ فَهِيَ مَعْجَزَتَانِ اخْبَارُ بَنِي لَهْ عَمَّ وَذَلِكَ اَنْ قَالَ اَنَسُ  
 رَضِيَ اللهُ عَنْهُ دَخَلَ عَلَى رَسُوْلِ اللهِ عَمَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ بَنِي مِلْحَانَ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَكُوْنُ اللَّامِ فَاتَّكَمَ عِنْدَهَا  
 ثُمَّ ضَحَكَ عَمَّ فَقَالَتْ لَمْ تَضْحَكْ يَا رَسُوْلَ اللهِ فَقَالَ عَمَّ نَاسٌ مِنْ اُمَّتِي يَرَوْنَ الْبَحْرَ الْاَخْصَرَ  
 فِي سَبِيلِ اللهِ فَيَقُولُونَ مِثْلُ الْمُلُوكِ عَلَى الْاَسْرِ فَقَالَتْ يَا رَسُوْلَ اللهِ اَدْعُ اللهَ اَنْ يَجْعَلَ مِنْهُمْ  
 عَمَّ اللهُ اَجْعَلُهَا مِنْهُمْ ثُمَّ عَادَ عَمَّ فَضَحَكَ فَقَالَتْ مِثْلُ ذَلِكَ فَقَالَ لَهَا مِثْلُ ذَلِكَ فَقَالَتْ  
 اَدْعُ اللهَ اَنْ يَجْعَلَ مِنْهُمْ فَقَالَ اَنْتِ مِنَ الْاَوَّلِينَ وَلَسْتُ مِنَ الْاٰخِرِينَ قَالَ اَنَسُ رَضِيَ اللهُ  
 عَنْهُ فَتَنَزَّوَجَ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ فَرَكِبَتْ الْبَحْرَ فِي الْمَرَّةِ الْاُولَى وَوَدَّ الثَّانِيَةَ كَمَا اخْبَرَهُ عَمَّ وَاللهُ  
 اعْلَمُ قَالَ الْمَصْنُوعُ **وَشَقَّ قَمْرًا وَكَثَفَ اِذَا سَأَلُوا عِدَّةَ مَعْرَاجِهِ عَنْ حَالِ رُكْبَانِ**  
 وَاَقُوْلُ قَوْلَهُ وَشَقَّ عَطْفُ عَلَى اخْبَارِهِ لَاعِلَى غَزْوَةٍ اِذْ لَيْسَ هُوَ مِنْ قَبْلِ الْاَخْبَارِ عَنِ الْمَغِيْبَاتِ  
 وَذَلِكَ اَنْ قَدَّرَ اَنَسُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ اَيْضًا اَنْ اَهْلَ مَكَّةَ سَأَلُوا رَسُوْلَ اللهِ اَنْ يَرِيَهُمْ اَيَّةَ  
 دَالَةٍ عَلَى صِدْقِهِ فِي دَعْوَى النَّبُوَّةِ فَاشَارَ بِاصْبَعِهِ الْاُطْلُفِ اِلَى شَقِّ الْقَمَرِ فَانْشَقَّ شَقَّانِ مِنْهَا  
 عَدِيْنِ حَتَّى كَانَ الْجَبَلُ بَيْنَهُمَا فَلَمْ يُؤْمِنُوْا مِنْ غَايَةِ عِنَادِهِمْ وَزِيَاةِ خِيْلِهِمْ اَنْ يَزِيَهُمْ خِيْلَهُمْ وَاللهُ وَقَوْلُهُ  
 وَكَثَفَ عَطْفُ عَلَى الشَّقِّ وَذَلِكَ اَنْ لَمَّا اخْبَرَهُ النَّبِيُّ عَمَّ بِحَدِيثِ الْاَسْرَى لَاهْلَ مَكَّةَ قَالَ اَبُو جَبَلٍ  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ يَا مَعْشَرَ بَنِي كَعْبٍ بَنِي لُؤَيٍّ هَلُمَّوْا اِلَى هَذَا فَانْظُرُوْا مَاذَا يَدْعِيْكُمْ فَجَاؤُوْا فَخَبَّرَهُمْ بِحَدِيثِ  
 الْاَسْرَى

الْاَسْرَى فَتَمَّ مِنْ صَفَقِ اصْبَاحِهِ وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ تَعْجِبًا وَالتَّحَارُّرًا اَوْ السُّتْرَاءَ فَاتَّكَمَ اللهُ  
 مِنْهُمْ مَنْ سَعَى اِلَى اَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَاخْبَرَهُ بِذَلِكَ فَقَالَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ اِنْ كَانَ قَالَ ذَلِكَ فَلَقَدْ  
 صَدَقَ قَالُوا اَلْتَصَدَّقَةُ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ اَلَيْ لَاصَدَّقَةُ عَلَى اَبَدٍ مِنْ ذَلِكَ فَبَيَّنَ الصَّدَقَةُ رَضِيَ اللهُ  
 عَنْهُ وَارْتَدَّ آخَرُونَ مِنْ ضَعْفَاءِ الْمُؤْمِنِيْنَ ثُمَّ قَالَ اَهْلُ مَكَّةَ اِنْ كُنْتُ صَادِقًا فَبِمَا ذَكَرْتُ فَانُتُ  
 الْمَسْجِدَ الْاَقْصَى فَبَيَّنَ اللهُ عَنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَطَفِقَ عَمَّ يَنْظُرُ اِلَيْهِ وَيَنْعِنُهُ لِمَ فَقَالُوا اَمَّا النِّفْتُ  
 فَقَدْ اصْبَتَ فِيهِ فَاجْتَرَأَ عَنْ عَمْرِو بْنِ اَرْطَاةٍ وَرَكِبْنَا فِيهِ فَاجْتَرَأَ بَعْدَ جَمَالِهَا وَقَالَ بِقَدَمِ عَمْرِو بْنِ  
 كَذَا مَعَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَتَقَدَّمَ بِهَا جَمَلًا اَوْ فِي فَخْرٍ جَوَاشِرُوفِي ذَلِكَ الْيَوْمِ نَحْنُ الشَّيْثَةُ فَقَالَ  
 قَائِلٌ مِنْهُمْ وَاللهُ الشَّمْسُ قَدْ شَرَفَتْ وَقَالَ آخِرُ هَذِهِ وَاللهُ الْعَمْرُ قَدْ اَقْبَلَتْ بِقَدَمِهَا جَمَلًا اَوْ  
 كَمَا قَالَ مُحَمَّدٌ ثُمَّ لَمْ يُؤْمِنُوْا وَقَالُوا مَا هَذَا اَلَا سِحْرٌ مِنْ خِذْلِهِمْ وَاللهُ وَلَعَنَهُمْ وَاللهُ اعْلَمُ قَالَ الْمَصْنُوعُ  
**وَالرَّيُّ بِالْبَدْرِ بِالْحَصْبَاءِ اَعْيُنُهُمْ** **وَالرَّيُّ فِي اَحَدٍ عَيْنُ بَنِي نَعْمَانَ** وَاَقُوْلُ قَوْلَهُ وَالرَّيُّ عَطْفُ  
 عَلَى الْكَثْفِ وَالْبَدْرِ فِي الْاَصْلِ اِسْمُ مَاءٍ كَانَتْ الْعَرَبُ تَجْتَمِعُ فِيهِ فِي السَّنَةِ مَرَّةً لِسَوْقِهِمْ وَ  
 تَجَارَتِهِمْ فِيهِ قَبْلَ الْمَوْضِعِ الْقَرِيبِ مِنْهُ بَدْرُ اَوْ الْحَصْبَاءِ دِقَاقُ الْحَصَى وَالرَّيُّ ذَلِكَ اِنْ اَبَا  
 جَبَلٍ خَذَلَهُ اللهُ لَمَّا خَرَجَ بِجَمِيعِ اَهْلِ مَكَّةَ وَنَزَلَ بِالْبَدْرِ وَهُوَ سَافِرٌ يَوْمَ اِلَى الْمَدِيْنَةِ لِلْمُغَاتِلَةِ  
 مَعَ النَّبِيِّ عَمَّ وَكَانَ اَكْثَرُ مِنَ الْاَلْفِ مُسْلِمِيْنَ فَقَالَ عَمَّ لَاصْحَابِهِ هَذِهِ كَفَرَةٌ قَرِيشٍ فَدَجَّتْ  
 بِجَبَلِائِشِهَا وَخَفَّهَا بِكَذِبِ رَسُوْلِ اللهِ فَخَرَجَ عَمَّ مَعَ ثَلَاثَةِ مَائَةٍ وَثَلَاثَةِ عَشَرَ مِنْ خُلَصِّ اصْحَابِهِ  
 عَلَيْهِمُ الرِّضْوَانُ وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ مِنْهُمْ قَلِيْلًا فَلَمَّا قَرَّبَ الْفَيْسَتَانِ دَعَا رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ اَللَّهُمَّ اسْئَلْكَ مَا وَعَدْتَنِي مِنَ النَّصْرَةِ فَبَالَغَ فِي امْتِنَانِ ذَلِكَ حَتَّى  
 وَضَعَ رِدَائِهِ الشَّرِيفَ مِنْ ظَهْرِهِ عَمَّ فَاتَاهُ جَبْرِيلُ عَمَّ فَقَالَ خُذْ قُبْضَةً حَصَاءً فَارْمِمْهَا فَخَذَهَا  
 فَرَمَى بِهَا اَلْاَوَّلَ وَجُوهَهُمْ فَقَالَ شَهِتَ الْوُجُوْهُ فَدَخَلَ كُلُّ حَصَاةٍ عَيْنًا كَافِرًا فَلَمْ يَبْقَ مِنْكُمْ



لا تشغل بعينيه فانهم كانوا يفتلونهم وبأسروهم حتى قتلوا سبعين  
 والسر والسبعين من صناديدهم وذلك قوله تعالى وما رميت اى حقيقة اذ رميت اى  
 ظاهراً ولكن الله رمى اى حقيقة وقصته مشهورة بالخصصة في التفالير لا سيما في تفسيرنا  
 مجمع البحرين يشرنا الله انما هذا وقدرى ايضا ان عين بن نعان في غزوة احد سقط  
 الى الارض فاخذها وجاء بها الى رسول الله عم فاخذها عم فوضعتها في موضعها فخصت  
 كالاول والله اعلم قال المصريح **وكم روايا يند مصححة امثال ما قدرى عنه الصحيح**  
 واقول يعني ان الاحاديث المروية باسناد صحيحة في بيان معجزة عم كثيرة جداً كما ذكره  
 في الكتب الست في بيان الاحاديث الصحاح التي هي البخاري ومسلم والترمذي والنسائي  
 وابن ماجه وابوداود وغيرهم فمن اراد الاطلاع فليرجع اليها فمفع البين ورواية  
 كثيرة روى المحدثون النفاث على انهم خبرت للتكثير مفعول مطلق لرووا وواجب التقييم  
 للنصير باسناد مصححة في بيان معجزة عم اى بسبب نقل عدول ظاهرين يلى  
 الى المنتهى الذي هو النبي عم عند الجمهور او النبي او الصحابي رضي الله عنه او التابع  
 رحمهم الله عند البعض فالاول يسمى حديثاً مرفوعاً والثاني موقوفاً والثالث مقطوعاً  
 وذلك لان الحديث عند الجمهور قول رسول او فعله او تقريره وعند البعض هذه  
 الثلاثة من الصحابة والتابعين تسمى حديثاً ايضاً ثم الحديث باعتبار السند الذي  
 هو رجال الحديث اما صحيح او حسن او ضعيف فالصحيح ما ثبت بنقل عدل ضابط  
 متصل سنده الى المنتهى **والحسن** هذا مع نوع قصور في هذه الصفات الثلاثة والضعيف  
 ما نقص منه صفة او صفتان او ثلثة منها وكثير ما يطلق الصحيح في رده ما ليس  
 فيشمل الحسن ايضاً وهو المراد هنا والله اعلم وقوله امثال ما مفعول رَوَوْا اى

امثال

امثال احاديث صحاح في بيان معجزة عم قدرى عنه عم الصحابة اى كتابان صحيحان عند المجتهدين  
 وغيرهم يعني البخاري ومسلم فانهما مشهوران عند ذلك والله اعلم قال المصريح **دلالة الصدوق بين الكل**  
**تواتر مثل شعيرتان** واقول لما ورد انه يجب ان يكون دليل المعجزة القطعية قطعاً متواتراً  
 حتى يقيد اليقين ويدل على صدقه عم قطعاً في دعوى النبوة وهذه المذكورات ثابتة بطريق الاجاد الظنية  
 فلا يصح الاسناد لال بها على ثبوت المعجزة القطعية انما الى جوابه بان هذه الاحاديث الاحادية الدالة  
 على هذه المعجزة المتفرقة وان كان كل منها احاداً مفيداً للظن لكن القدر المشترك فيهم بينها وهو ثبوت  
 المعجزة الدالة على صدقه عم في دعوى النبوة قطعي بالتحديد التواتر عندنا معاشر اهل السنة كحسن  
 وشجاعة علي وجود حاتم فيستدل بالقدر المشترك فيهم بينها على صدقه عم في دعوى النبوة فمعنى  
 البين دلالة الصدوق اى دلالة القدر المشترك فيهم على صدقه عم في دعوى النبوة قطعاً بين الكل من هذه  
 الاحاديث الاحادية مشترك اى مشترك فيها لانها توجد في كل منها بدلالة كل منها على ثبوت المعجزة  
 تواترت اى هذه الدلالة بواسطة تواتر القدر المشترك بينها من ثبوت المعجزة وهو خبر بعد خبر مثل معنى  
 شعيرتان وهو شاة النبي عم رضي الله عنه فان هذا اللغز ثابت بالتواتر ومشارك فيهم بين الآ  
 حاد الدلالة على ذلك فلان الله اعلم قال المصريح **واعظم الاي قران لما عجزوا عن صورة منه منصرف**  
**لاذهان** واقول لما ذكره معجزة الكثرة وبيان ان القدر المشترك منها يدل قطعاً على صدقه عم في دعوى  
 النبوة اراد ان يذكر اعظم معجزة التي تواتر عنه عم اى تواتر آيدل على كمال صدقه في ذلك وليكون كما  
 الختام بالملك ثم اعلم ان جهته اعجازه لبغاء العرب مع غاية بلاغتهم وكثرة تهم وحرصهم  
 على المجادلة وتهاكمهم في صرف اذهانهم على المعاصرة والمفاومة كما قال الله تعالى وان كنتم في ريب  
 مما نتر لنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهدائكم من دون الله ان كنتم صادقين في الشك  
 على الطيف العلوي او ما يوجب منها من البلاغة ومع مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال اى حال المتكلم

روى الكل من هذه الاحاديث الاحادية



او الخطاب والسام او غيرهما لا يحصى او لما نفع الخلق عند جهور الحقيقين من اهل السنة  
 والمجمع قد رتورة القصيدة اخذ من قوله فأتوا بسورة من مثله هذا وقيل نظم القريب مخالف  
 لنظم العرب في مطالعة ومقاطعة ومفاصلة وقيل اشتماله على المغيبات الكثيرة وقيل عدم التناقض  
 احكامه الوفيرة وقيل مجموع هذه الثلاثة وزعم بعض المعتزلة والشيعية انها بالقرفة اي بصرف الله  
 اذهان البلقاء بعد البعثة عن اتيان مثله مع قدرتهم عليه في نفسه كذا في المواقف وشبهه  
 وقدر فيهما غير الاول وكذا رتد فيهما مطالع الطاعنين وشبهه بالخلافة بما لا مزيد عليه فلقد طول  
 الخيال الجلي صونا بالاطائل تحت غير ما ذكره والله اعلم قال المصريح **معه راجع واقع بفظان في بدن**  
**بأية ومشاهد ووحدان** واقول واعلم ان جهور اهل السنة ذهبوا الى ان معراجهم كان في  
 البقعة بحمد الشريف من مكة الى المسجد الاقصى بشهادة الكتاب ثم منه الى السماء بالا  
 حادث المشهورة ثم منها الى الجنة او العرش او الى ما وراء العالم في العدم المحض بالاحاديث  
 الاحاد وهذا معنى قوله **بأية ومشاهد ووحدان** وقال بعض المفسرين قوله **فكان قاب**  
**قوسين** او ادنى وقوله **فكان قاب قوسين** ما كذب القواد ما رأى كان في ما وراء العالم في العدم المحض وقصة  
 العجيبة المنيفة عما في البخاري ومسلم وغيره وقدمت في عما فيها بعد روى انتهى ان انيس ابن  
 مالك رضى الله عنه قال ان نبى الله حدثهم ليلة اسرى به فيها بيننا انا في الخطيم وراى قال في حجر  
 مضطجعا اذا اتاني جبريل فشق ما بين هذه الى هذه يعني من شق نحره الى شق نحره فاستخرج قلبي  
 ثم اتيته بطست ذهب مملوءا ابانا فغسل قلبي ثم حشي ثم اعيد ثم اتيته بدابة دون البغل  
 وفوق الحمار ابيض يقال البراق يضع خطوه عند اقصى طرفه فمكث عليه وقدر روى انه نكح قال جبريل  
 اذهب الى الجنة وخذ البراق واذهب الى محمد حبيبي فأت به عندي يرى عجائب ملكي وملكوتي  
 واكلمه معه بالذات فذهب جبريل الى الجنة واخذ البراق وسرجه من ياقوته حمراء جاء به الى  
 النبي عم

النبي عم فقال ايها النبي المختار قم الى حضرة الغفار وان الملائكة لك في الانتظار فقام مكرمه  
 فانرفع بين الفضاء والرهوى كالبرق الخاطف حتى انتهى الى بيت المقدس فنزل عم فربط  
 جبريل البراق بحلقة النبي يربط الانبياء عم ورايتهم فتمثل ارواح جميع الانبياء باجسادهم فمكثوا  
 عم فرد عليهم السلام ثم قال جبريل قد تم وصل بالانبياء عليهم السلام ركعتين فتقدم وصلى بهم ركعتين  
 فاقدوا به عم ثم قال جبريل اصعد فصعدت انا وجبريل الى سماء الدنيا في السبع من طرفة العين  
 وهي دخان انتهى فانطلق بي جبريل الى السماء الدنيا فاستفتح اى جبريل من خازن السماء  
 فبقي من هذا طالع جبريل قبل ومن معك قال محمد قبل وقد رسل اليه قال نعم قبل مر حبا به فنعج المجي  
 جاء ففتح فلما خلصت فاذا فيها آدم عم فقال هذا ابوك آدم فسلم عليه فسلمت فرد السلام  
 ثم قال مر حبا بالابن الصالح والنبي الصالح وقدر روى انه كان في يمينه السورة وهي نسمة بينه  
 من اهل الجنة وفي شماله السورة وهي نسمة من اهل النار فاذا انظر الى ما في يمينه ضحك  
 واذا انظر الى ما في شماله بكى انتهى ثم صعد بي حتى اتى السماء الثانية فاستفتح اه وقدر روى  
 انها من حديد انتهى فلما خلصت فاذا هي يحيى وعيسى عليهم السلام وهما ابنا خالة فسلمت  
 عليهم فردا ثم قال مر حبا بالاخ الصالح والنبي الصالح ثم صعد بي الى السماء الثالثة وقد  
 روى انها من نحاس انتهى فاستفتح اه فلما خلصت فاذا فيها يوسف عم فلما مثل ما سبقا  
 وقدر روى فاذا فيها داود وسليمان ويوسف عليهم السلام انتهى ثم صعد بي الى السماء  
 الرابعة وقدر روى انها من فضة انتهى فاستفتح اه فلما خلصت فاذا فيها ادريس عم  
 فوقع مثل ما سبقا ثم صعد بي الى السماء الخامسة وقدر روى انها من ذهب انتهى فاستفتح  
 اه فلما خلصت فاذا فيها هارون عم فكان مثل كان ثم صعد بي الى السماء السادسة  
 وقدر روى انها من جوهر بيضاء انتهى فلما خلصت فاذا فيها موسى عم فكان ما كان ثم



صعدني الى السماء البعثة وقد روى انها من باقوتة جراء انتهى واستفتح اه فلما خلصت  
 فاذا فيها ابراهيم عزم ثم قال مرحبا بالابن الصالح والبنين الصالح وقد روى انه قاعد على كرسى  
 من نور ومستند ظهره الى بيت المعمور فاذا هو من باقوتة بيضاء فقال جبريل هذا بيت المعمور  
 الذي يصلي فيه كل يوم سبعون الف ملك فاذا خرجوا لم يعودوا اليه ابدا انتهى ثم رُفِعَتْ  
 الى سيرة المنزه وقد روى انها شجرة عظيمة جدا في الجنة مقر لعظام الملكة ورواح الانبياء  
 والعلماء والشهداء والصالحين انتهى ثم فرضت على الصلوة خمس صلوة كل يوم فرجعت  
 ومريت على موسى فقال به امرت قلت بخمس صلوة كل يوم قال ان امكنت الاستطيع  
 ذلك واتى والله فوجرت الناس قبلك فارجع الى ربك فآله التخفيف لا امكنت  
 فرجعت فوضع عني عشر فرجعت الى موسى فقال ما قال فرجعت الى ربى فوضع عني عشر  
 وهكذا حتى بقي خمس صلوات فقال الله تعالى انتهى خمس صلوات فلكل عشر قد كنت  
 خمسون صلوة كذا في البخاري ومسلم وقد روى ايضا اني قد ازلت من التدرية فارقي  
 جبريل وقال والذي بعثتك بالحق نبيا ما اقدر اخطو بشرا والا لا حترقت فوعدت  
 في بحر ابيض بنلاء لو من نور لوطار الطائر خمسمائة عام ما يصل جنه من مائة اجزائه  
 ثم في بحر اخر كذا لك ثم في بحر اصفر كذا لك ثم مريت بصفوف الملكة الساجدين ثم  
 بصفوف القائمين ثلما ولما وصلت الى محذب العرش فنظرت فوق العرش لاسماء ولا  
 حجاب ولا زمان ولا مكان ولا جهة فسمعت يقول الله اذني مني يا محمد فدنوت فلما  
 توسلت اذني فقلت بالهام ربني التحيا لله والصلوات والطيبات فقال الله لي السلام  
 عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته فقلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد  
 ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ثم رايت الله بلا كيف قالوا اي بقلب

وهو من الجسد  
 يطلع به الجسم

قالوا

قالوا اي بصره وقالوا اولاً بقلبه ثم ببصره وبؤيته قوله تعالى ما كذب الفؤاد ما رأى فتبصر ثم  
 نزلت على موسى عزم فقلت ما قلت فقال ما قال فكان ما كان فرجعت الى مكة في مدة عشرين  
 فاجرت الناس بذلك فريد ناس العباد بالله وسعي رجال من المشركين الى ابي بكر رضي الله عنه  
 فقالوا اهل رايت صاحبك بنعم انه السري به الليلة الى بيت المقدس ومنه الى السموات  
 وجاء قبل ان يصبح قال رضي الله عنه لئن قال ذلك لصدف قالوا انصدقه في هذا قال نعم لصدقه  
 فيما هو ابعده من هذا فسمي الله لذلك الصديق رضي الله عنه والله اعلم قال المصاحف الله  
 وقوله كان تكلرا وقد فعلوا **بمعترض ما دل الحديثان** واقول قال العلامة السعد في  
 شرح المقاصد لا خلاف في ان المعراج قد ثبت بالكتاب والسنة واجماع الامة وانما الخلاف  
 في انه في المنام بالروح فقط او في البقطة بجده وروحه معا او مرتين في البقطة بجده  
 وروحه مرة من الملكة الى السماء ومرة منها الى القدس ثم السماء والجمهورية انه في  
 البقطة بجده وبعضهم انه مرة بوجه فقط ومرة بجده مع روحه وبعضهم  
 مرتين بالجسد مع الروح كما عرفت وكلام المصاحف في الاخيرين لدفع التعارض بين الحديثين  
 احدهما يدل على العروج بجده مع روحه من العظيم او الجبر كما عرفت من حديث البخاري  
 ومسلم وثانيهما على عروجه بوجه فقط وهو قول معاوية لما سئل عنه قال كان رؤيا صائبا  
 وقول عائشة رضي الله عنها ما فقد جسد محمد ليلة المعراج او عروجه بجده مع روحه ايضا  
 من بيت ام هانئ اخذت علي رضي الله عنه كما في رواية واوّل الجمهور قولهما ان المراد بالروح  
 الروح بالعين وبعدم فقد جده عدم فقد من روحه بل كان مجموعهما لما ان المعراج في المنام  
 بالروح ليس مما ينكر كل الانكار والكفر قد انكروه غاية الانكار بل كثير من المسلمين  
 قد ارتدوا **سبب ذلك العباد بالله وبالجملة المعراج** خاص للنبينا عزم ومن اعظم معجزاته عزم



والله اعلم قال المصريح **ودينه ناسخ الاديان اجمعها** ولم يكن نسخها جهلا لذيان  
 واقول والمراد بدينه عام جميع الاحكام الشرعية الانسانية والنبوية والاجتهادية وبالاديان جميع  
 الاحكام الشرعية كذا لك من قبل الانبياء واما المرد بنسخها بيان مدة بعض احكامها الشرعية  
 وانتفاء المصالح المستوطنة بها فغيرها لوجود المصالح المنوطة بالناسخ فيها كما قال الله تعالى  
 ما ننسخ من آية او ننسخها من غير منها او نغلبها وقوله ولم يكن نسخها جهلا لذيان  
 اي لله الذي وضع الاديان كلها دفع لما يتوهم ان النسخ يقتضي الجهل ان لم يعلم فوات  
 المصلحة المنوطة بالمنسوخ والبداء ان علم فواتها ولكن رأى رعايتها انزلها ثم اهل ثانيا  
 لا سبب وهذا التوهم شاع بين اليهود حتى ما يجوزوا النسخ على حكم التورية ولا على الشيعة  
 ومن ثم زعموا انه لو جاز النسخ لوجب النقص على نبينا موسى به لشيخ محمد في دينه وقد  
 اجبتا بانه لا يجب عليه النقص اذ ربما يفيض الى قلب واضطرب في عقائد الامة وبانه جاز  
 ان ينقص لبعض الامة فلا يعلمون ذلك <sup>او ان ينقص موسى لم بعض الامة</sup> كذا من عند انفسهم لامة محمد بعده كما هو  
 اخبار اليهود والمخربين وكذا الحال في كل نبي لامة سبقت له الى الجواب الثاني فتبصر  
 والله اعلم قال المصريح **وتبائن لكن ما روى واحدا** نسخ توارثه موسى بن عمران  
 واقول والمعنى ونصا قليلا نقص اتمه كجب الاحتمال وفاعلم موسى بن عمران ونسخ مفعول  
 نقص مضاعفا الى تورية وانما خص موسى ردًا لليهود القائلين بالاستحالة  
 بخلاف النصارى فانهم يجوزون في ذان ولا يدعون الاستحالة مثلهم فيهم احق بالرد عليهم  
 والله اعلم قال المصريح **الانبياء برهون اتفاقا عن كفر وكذب وعن فسق باعلان**  
 واقول واعلم ان الانبياء هم مصون قبل النبوة وبعدها اتفاقا عن كفر وكذب وعن فسق  
 اي عن فاحشة قبيحة توجب النفرة العظيمة ودائنة الهمة وتعمل في ملأ الناس عادة لما هو

عادة التفات فالقيد باعلان لبيان العادة مع رعاية الفاصل لا للاحتراز عن الاخفاء كما في  
 قوله تعالى وربا نكلم اللاتي في جواركم ولذا قيل هذه الثلاثة في جميع الاديان استدل القبح فتدبر المص  
 في عطف الثالث على الاولين وتنزيه الانبياء عنه مطلقا ومن ثم قال جمهور اهل السنة انهم مصون  
 نون في الحالين عن الكبيرة المنفرة كالزنا واللواط ولوا بانهم واثماتهم كما قال عليه السلام لم ازل  
 انقل من اصحاب الطاهرين الى ارحام الطاهرات والله اعلم قال المصنف رحمه الله تعالى  
**وعن كبراء عمدة الكثرنا وخشيته مثل تطفيف باوزان** واقول وقال جمهور اهل السنة  
 ايضا انهم مصونون ايضا في الحالين عن تعدد الكبائر وصغيرة خبيثة منفرة مثل تطفيف  
 حبة وسرفة لغة واما صدور الكبيرة الغير المنفرة سهوا بعد النبوة فحوزه الاكثر والاحتياط  
 خلافة واما الصغائر الغير المنفرة بعد جوارها الجمهور عدا وسهوا واما قبل النبوة فالكبائر  
 يجوز عدا عند الجمهور فضلا عن تعدد الصغائر هذا مذهب علماء اهل السنة كما يدل عليه ظهور  
 النصوص القرآنية كذا في المواقف وشرحه وقد زعم جمهور المعتزلة انه يمنع صدور الكبائر عنهم  
 بعد النبوة ويجوز صدورها قبلها وذهب جمهور الشيعة والرافضة انه لا يجوز عنهم وذهب  
 اصلا لا كبيرة ولا صغيرة لا عدا ولا سهوا قبل النبوة ولا بعدها وهذا كما ترى بركي انه تعظيم لهم  
 ولذا اشتهر بين الجمهور المنصوفة زعمهم انه هو التعظيم لهم لا ما قال جماهير فحول علماء الاسلام  
 مطابقا للنصوص موافقا للعقول رضي الله عنهم وارضاهم كذا في المواقف وشرحه وعامة كتب الكلام  
 والله اعلم قال المصريح **يقول القصص الحاكي لذنبهم بانه قبل وحي او نبينا** واقول  
 لما احتج بعض الفرق الضالة اعني الحشوية القائلين يجوز تعدد الكبائر عليهم بعد سهوا  
 ببعض قصص الانبياء عليهم السلام الثابت بالآيات والاحاديث كما في قصة آدم عليه السلام  
 وفي قصة نوح عليه السلام وفي قصة نبينا عليه السلام كما قال الله تعالى ليغفر لك الله ما تقدم

اصحاب طاهرين ارحام طاهرات  
 نقل اول نوروم اوله ودم حاله  
 بن دايم اوله



مع ذنبك وما تأخر الى غير ذلك اراد الجواب عن حجتهم فقال يؤل القصص الحكى لذنبهم وانما  
 يؤل لان ظاهره التنصيح بالذنب على ما لا يخفى ولذا اعترض على الشيعة والروافض في تنزيههم  
 الكلى المخالف لظاهر النصوص بدون صوارف قطعية على ما لا يخفى بانه قبل وجي او بسبب  
 بعده واعلم ان جماهير خول العلماء الكلام قالوا ان ما ورد من القصص الحكى لذنب ان كان  
 بطريق الاحاد ولو صحيحة كما في الكتب الستة فمردود وجب الظاهر لان نسبة التروا  
 الى الخطاء اقوى من نسبة الانبياء الى الذنب وان جاز ان تؤله بما سياتى وان كان  
 بطريق التواتر كما في الآيات القرآنية والاحاديث التواترة ففيه اربعة تاويلات مرتبة الاول  
 انه ان كان له محمل صحيح آخر فله عليه ونقصه عن ظاهره نقول المراد ليغفر لامتك ما تقدم من  
 ذنوبهم وما تأخر لكثرة دلائل العصمة وقوتها في الثاني انه ان لم يكن له محمل آخر كما قوله  
 لموسى عليه السلام وقلت نفى فنجيناك من الغم وفناك فتونا نقول انه قبل الوحي  
 بنوع من الخطاء فانه عليه السلام اراد دفعه فضره بسنة قوية فافضت الى الهلاك  
 وكان مصر قبل النبوة وايضا الظاهر انه صغيرة لا كبيرة في الثالث انه بعد الوحي كسوا او  
 نسيان في الرابع انه من قبل ترك الاولى والثانية وانما سماه الله ذنبا تعظيما لمقامهم  
 ومبالغة في تشبيهم على ما كانوا عليه من العصمة والتعظيم لامر الله تعالى ونهيه ومنا  
 ثم قالوا حسنات الابرار سيئات المقربين والمخلصون على خطر عظيم كذا في المواقف  
 وشرحهم ثم اعلم ايضا ان الانبياء عليهم السلام معصومون وبريئون من العيوب المنقورة  
 كالعي والجدام والبصم وعنى جميع الاخلاق الذميمة كالكبر والتراى والحد والحقد والفضية  
 بمعنى الشهور والجبن لا بمعنى الشجاعة ونحوها وبالحكمة هم بريئون عن جميع النقائص  
 البشرية ومنصفون بجميع الكمالات الانسانية صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله

واصحابهم

واصحابهم اجمعين والله اعلم قال المصريح **والنبيين رجحان على ملك** **تعليم علم وتكريم بآلان**  
 واقول واعلم قال في المواقف انه لا نزاع في ان الانبياء عليهم السلام افضل من الملائكة الا  
 رضية وانما النزاع بيننا وبين المعتزلة والفلاسفة في الملائكة العلوية السماوية  
 فقال اكثر اصحابنا ان الانبياء عليهم السلام افضل منهم اكثر ثوابا اى على درجة الجنة  
 ومرتبة عند الله تعالى لقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها الآية فان الظاهر بين القصد تفضيل  
 آدم على الملائكة بتعليم الاسماء وبيان زيادة علمه وشرفه عليهم فهل يستوى  
 الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولان الله تعالى امر الملائكة بالسجود له عليه السلام على وجه  
 التكريم والتعظيم لم يقصده الحكمة والعقل ان يامر الادمى بالسجود للملائكة على ما لا يخفى  
 وهذا ان ما اثار اليه المص بقوله تعليم علم وتكريم بآلان ولقوله تعالى ان اصطفى آدم  
 ونوحا وال ابراهيم وال عمران على العالمين ولان الانبياء عليهم السلام حصلوا الفضل  
 والفواضل العلمية والعملية على وجه اتم واجتهاد اتم تقربا لله تعالى فقط مع وجود  
 الدنيوية والموانع البشرية ولا شك ان العبادة وكسب الكمالات لله تعالى مع ذلك  
 اشق وادخل في الاخلاص فيكون افضل بالضرورة على ما يدل عليه النصوص القرآنية والا  
 حاديث النبوية ثم اعلم ان رسل البشر افضل من رسل الملائكة افضل من عامة البشر من  
 المؤمنين الصالحين وتوفي الجملة وخاصة البشر افضل من خاصة الملائكة وعامة  
 البشر كذا في افضل من عامة الملائكة بالقياس الى هذه الدلائل وبالحكمة هذه المسئلة  
 ظنية وهذه الدلائل دالة على ما قلنا بحسب الظاهر صوارف قطعية وقد تكلف المعتزلة  
 والفلاسفة بشبهات وهمة وتشكيكات جهلية وقد اجاب عنها جهابذة علماء الكلام  
 في المطول كما للمواقف والمقاصد وشرحها فالحجب من الخيال انه ظن ان هذه المسئلة

او العوائق اه



يقينية وان دللتها برهين قطعية فاوردتموها بعيدة واعتراضات عجيبية واطال بما لا طائل  
تحت سوي توهين عقائد الضعفاء وتوسيع مطاوع السفها فبقية ولا تغفل والله اعلم قال المصنف  
**وَلَوْلَا كَرَامَاتُ مَا نَقَلْتُ عَنْ آصِفٍ وَابْنِ الدَّرْدَاءِ وَسَلْمَانَ** واقول الولي في اللغة المحب  
والناصر والقريب والمعنى المعنى والموتى للامر اي المتصرف فيه كيف يشاء كسما او  
خلقا وفي الشرح هو العالم العامل العارف بالله وصفاته حسب ما امكن وسائر الضرورية  
الدينية كذالك بالضرورة او بالاستدلال بالمواظب على الطاعات المحسنة عن السبب  
المعرض عن الانهماك في الشهوات المباحة واللذات وقد يصدر من قبله خوارق العادات  
اكثر ما له من الله تعالى والدلائل الدالة على وقوعها كثيرة جدا بحيث يبلغ القدر المشرك منها احد  
التواتر قطعاً لقصة عمر ومريم واصف ابن برخيا وزير سليمان عليه السلام واصحاب الكهف  
وكقصة ما وقع من ابي الدرداء وسلمى حيث سحت فصعة عندها وسبعاً سيجها و  
بالجملة لا يصح انكارها بوجه الاجتهاد بالضرورة او عناداً بالمحکامات كما انكرها المعتزلة  
بذلك وتكوا في ذلك بشبهات وهمية اقواها انها لو وقعت لاستشهدت بالمعجزة  
فلم يتميز الولي عن النبي ورد بانها تتميز عن المعجزة لوجوب مقارنة الدعوى والتحدى في المعجزة  
دون الكرامة وانه لا ينبغي بعد نبينا فلا اشتباه في هذا الوقت واستشهد ايضا في الجواب  
ان كلمة الولي معجزة النبوة ولا يحق ان لا يصح على الحقيقة بدون التأويل كما يقال الارهاص  
معجزة للنبي قبل النبوة فان المعجزة شرطها مقارنتها بالدعوى النبوة وتحدى الامة بخلاف الكرامة  
والارهاص فيكون التسمية لها بالمعجزة على طريق التشبيه ولا تغفل والله اعلم قال المصنف  
**وَصَدْرُ سَارِيَةِ الْفَارُوقِ عَنْ جَبَلٍ** والبعد بينهما في القدر شهران واقول قوله سارية الفاروق  
بجر صديقه على انه عطف على قوله ما نقلت اي وكصد عمر الفاروق وصد سارية والجمع سارية لكونه  
غير منصرف

غير منصرف للعلمية والتأنيث ورفع فاروق لكونه فاعل صد المضاف الى مفعوله وعن جبل متعلق  
بصد والبعد بينهما اي بين عمر والفاروق وبين سارية في القدر في قدر المسافة شهران  
مسافة شهرين او قد روي ان عمر الفاروق رضي الله عنه ارسل في عهد خلافة سارية رضي الله  
مع جماعة من الصحابة الى نهاوند فريب من ديار بكر بينهما مائة شهرين فمكت سارية زعانا ولم  
يظهر فيه خبر فكان عمر رضي الله عنه في تشوishi وكان بخطب على المنبر في المدينة فجا ذلك  
ذلك لعقله فنظر عمر رضي الله عنه الى جانب نهاوند فراه ان سارية رضي الله عنه مع جيشه  
تحت الجبل والعدو يطلعون على الجبل فنادى المنبر يا سارية الجبل الجبل فسمع سارية نداء  
فطلع مع جيشه على الجبل فغلبوا العدو فكان كرامة لها رضي الله عنهما وكبريا النيل بكنانة  
عمر رضي الله عنه از قد روي ايضا ان كان لا يريد ولا يجري على معناده الا اذا رموه بنينا منبئة  
فكتب عمر رضي الله عنه في عهد خلافة الى وكبله في مصر عمر بن العاص رضي الله عنه هكذا كتب  
هذا وارميه في النيل وهو انك ان كنت تريد وتجري بامر الله فزد واجبر والافلا تحتاج  
اليك ففعل عمر بن العاص رضي الله عنه فزاد وجرى الآن وبعده الى يوم القيمة ونحو ذلك  
كما سيجي من احواله الخارقة رضي الله عنه والله اعلم قال المصنف **فَضْلُ النَّبِيِّ جَلِيٌّ بِلِ نَبُوته**  
**فَاقَتْ وَلَابَيْتهُ فِي قَوْلِ اخوان** واقول معناه ان فضل كل نبي عليه السلام على كل ولي  
بمئة اثنى عشر الفضائل والفواضل في الدنيا واكثرية الثواب والقرب من الله في الآخرة  
واضح وبين كالشمس لمن تدب بالشرعية الحقة وعلم حقيقة النبي والولي وما لهما من الفضل  
والفضائل وما يترب على ذلك من المراتب النبوية والسعادة الآخرة فان النبي عليه  
السلام مشرف بالوحى وزيادة القرب من الله تعالى هذه الملك وغاية الخلوص ونهاية التقوى  
الى الله تعالى مبعوث بصلاح العالم ونظام العالم والمعاشي ومأمون العاقبة ومكمل زيادة

هذا هو عمر بن العاص رضي الله عنه



الكلمات العلمية والعملية ومكمن عند الله بزيادة المثوبات والقرب من الله كما يدل على جميع  
 ذلك النصوص القرآنية والاحاديث النبوية <sup>والمأثر</sup> غالب مشايخ الصوفية الملاحدة ان  
 مرتبة الولاية افضل من مرتبة النبوة ومن ذلك قول ابن العربي الطائي في اول قصوده  
 الروي الذي لم يكمل بسيد البشر في منه موضع لبنتين ذهب ولبنة فضة انا لبنة ذهب  
 ومحمد لبنة فضة انا خاتم الاولياء ومحمد خاتم الانبياء والولاية افضل من النبوة فخذله الله ومن  
 تبعه ردة بقوله فضل النبي اى على فضل الولي عند احاد المسلمين فكيف عند العلماء المحققين  
 والمأثر <sup>بعض</sup> مشايخ الصوفية الجاهلة ان ولاية كل نبي افضل من نبوة نفسه بناء على ان ولا  
 يته معاملته مع الله بالعبادة ونبوته معاملته مع الناس بتبليغ الاحكام اليهم ان رده  
 بقوله بل نبوته فاقت ولاية في الفضل والشرف في الدنيا والآخرة في قول اخوان اى  
 عند علماء اهل السنة لما عرفت اتفاقا فان الحق ان النبوة مرتبة عظيمة جامعة لمجامع <sup>الكلمات</sup>  
 العظيمة والمراتب الشريفة النبوتية والاخرية لا مجرد تبليغ الاحكام الى الامة كما توهموا  
 وقد قال عليه السلام فضل العالم على العابد كفضل علي ادناكم وللخيا الى جلبي هذا تكلفات  
 بارادة كما لا يخفى على المتصلي في الشريعة والله اعلم قال المصنف <sup>في</sup> **فضل الناس بعد الانبياء ابو**  
**بكر الصديق من قبل اقران** واقول اعلم انه ذهب علماء اهل السنة قاطبة الى ان افضل  
 جميع الناس بمغنى الاكثرية تقوى في الدنيا وشوابا في الآخرة بعد الانبياء عليهم السلام ابو بكر  
 الصديق رضي الله عنه على خلاف الشيعة وجمهور المعتزلة واستدلوا على ذلك بالكتاب والسنة  
 والآثار والامارة <sup>حديث صحيح</sup> اما الكتاب فقوله تعالى وسيجعلها الانبي الذي يؤتى ماله يتزكى الانية فانه  
 في حق ابو بكر الصديق رضي الله عنه عند جمهور المفسرين فاذا كان اتقى هذه الامة لنرم ان يكون  
 اتقى من جميع الامة بالطريق الاولى <sup>والمأثر</sup> اما السنة فقوله عليه السلام لا بى الدرداء رضي الله عنه  
 حتى يمضى

حيث يمضى قدامه <sup>استشهدوا</sup> ائمة امم من هو خير منك والله ما طلعت الشمس غربت بعد  
 النبيين والمسلمين على احد افضل من ابي بكر وقوله عليه السلام <sup>لوج</sup> **وزن ايمان ابي بكر مع ايمان**  
**جميع الناس غير الانبياء** دلل على ايمانه على ايمانهم وقوله عليه السلام خير امتي ابو بكر ثم عمر رضي الله عنهما  
 واما <sup>المأثر</sup> لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما كذا نقول ورسول الله حتى افضل النبي ابو بكر  
 ثم عمر ثم عثمان رضي الله عنهم اعلم <sup>المأثر</sup> فاما ما روى في ايام ابي بكر رضي الله عنه من تأليف القلوب  
 الكثيرة ونتاج الفتوحات العفيرة وقره لكثير اهل الردة وتطهير وفسر لجزيرة العرب من  
 اهل الشرك والبدعة واجلاء الروم من الشام وطر د فارس عن حدود سواد الكوفة  
 والبراق هذا واستدل المصنف <sup>من القرآن</sup> بفضليته بتصديقه للنبي عليه السلام قبل الاقران من الرجل البالغ  
 من الصحابة الكرام حتى سمع دعوى النبوة من غير تقسيم في ذلك ويلزمه كمال محبة وغاية  
 مطاوعة ونهاية مفارقة رضي الله عنه ومجموع ذلك بعد اشتراك في سائر خصال النبوة مع  
 سائر الصحابة لا سيما مع كمال تقوية يقتضي ذلك <sup>افضلية</sup> ولذا قال عليه السلام ابن مثل ابي بكر  
 كذبني الناس وصدقني هو وامن بي وزوجني بنته وجزى بي ماله واساني نفسه <sup>من الانبياء والمفارقة مع النبي صلى الله عليه وسلم</sup>  
 مع في سعة الخوف والعزة ولعل المصنف المرحوم اشار الى ذلك وبالحكمة قد وقع اجماع  
 الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الدين على افضلية ابي بكر الصديق ثم عمر رضي الله عنهما  
 فلا وجه لذلك شبه الشيعة وجمهور المعتزلة هذا الظهور بطلانها وفي لغتها لهذه الدلائل  
 القطعية والاجماع الامة والله اعلم قال المصنف **وبعد عمر الفاروق اذ هو في**  
**اظهار دين رسول خير معوان** واقول واعلم ان اهل السنة استدلوا على ذلك ايضا  
 على خلافها بالسنة والامارة اما السنة والامارة فقد مروا واما الامارة فهو ما اشار  
 المصنف الى في اظهار دين رسول الله صلى الله عليه وسلم خير معاني اتى معني او روى انه ارسل



ابو جهل الى ان يقتل رسول الله وكانوا المسلمين ح من الرجال والنساء والصبيان بنسبة  
 وثلاثين فجاءه اسألو فلما رآه رسول الله قال اللهم اغفر الاسلام عمر رضي الله عنه فلما سمعه  
 عمر اعتنق اعتنق اذا شديدا وسقط السيف من يده فقال لعن الاسلام يا رسول الله فلقنه  
 الاسلام رسول الله فارسل رضي الله عنه اسلام ثم قال قم معنا يا رسول الله فنظروا الاسلام  
 فقال رسول الله نحن قليلون يا عمر فنزل جبرئيل عليه السلام بقوله تعالى يا ايها النبي حسبك الله  
 ومن اتبعك من المؤمنين يعني عمر رضي الله عنه فخرجوا الى الكعبة وكان حولها ثم ثلثمائة وستون  
 صنما فكسروا الاصنام فدخل في هذا اليوم اكثر من اربع مائة رجل في الاسلام ثم فتم حتى  
 اظهر دين الاسلام وكان خير معين بخير الانام وايضا قد فتح في عهد خلافة رضي الله عنه كثيرا  
 من بلاد المشرق والمغرب وقرر الاكاسرة واخذ الخراج من القياصرة وثل عشر شهرهم و  
 هدم دوزهم وسبي اولادهم واخذ اموالهم ورتب الامور نفذ سياسة الجمهور واقام  
 العدل والاحسان على الرعية والفقراء واعمر من الشبهات النفسية الفانية ومثل  
 الدنيا ومجالس الاغنى الى غير ذلك مما لا يحصى و  
 وبعد ذلك قد اتمى مشايخنا **ان لا تروى في تفضيل عثمان** واقول اعلم انه قد ذهب  
 جمهور علماء اهل السنة الى ان الافضل بعد عمر رضي الله عنه عثمان رضي الله عنه واستدلوا  
 على ذلك بالاشارة والامارة اما الاشارة فقد مر عن ابن عمر رضي الله عنهما واما الامارة في تواتر  
 ايضا في خلافة رضي الله عنه من فتح كثير من البلاد واعلاء لواء الشريعة الى السماك وتكثير  
 نسخة المصحف الى سبع ونشرت الى الاطراف وتجهيز جيوش المسلمين والاتفاق  
 في نصرة الدين والمهاجرة بهجرتين وكونه ختانا للنبي عليه السلام على النبيين وبلوغه الغاية  
 القصوى في الحياء حتى كان عليه السلام يتغير من حاله حين يدخل عليه السلام **يقال له** تفعل  
 كذا

كذلك معه دون سائر اصحابك يا رسول الله فيقول كيف لا استحي من يستحي منه  
 ملائكة السموات والارض وهذا وقال بعض علماء اهل السنة تتوقف في تفضيله  
 على علي وقال بعض تفضيل عليا على عثمان وفي كلام المصنف اشارة الى روضتين القولين الضعيفين  
 المخالفين للجمهور بل دليل كجاءت وبالمجمل المراد بالافضل تفضيلا ونوابا ومعنى طاهر في عثمان  
 كما يدل عليه الاحاديث والامارات والله اعلم قال المصنف **وبعد ذلك على وهو اقربهم**  
**الى النبي واحظى بين اختان** واقول اعلم انه ذهب جمهور علماء اهل السنة الى ان الافضل  
 بعد عثمان رضي الله عنه علي رضي الله عنه واستدلوا عليه بالامارات فقط وهو اقرب الى  
 النبي عليه السلام بحسب النسب لانه ابن عمر الى طالب واحظى بين اختان اي اكثر  
 حظا ونصيبا بحسب الحب لكونه اعلم من عثمان ومن سائر الصحابة واعلم منهم غير  
 ابي بكر وعمر وعثمان بحسب الظاهر والله اعلم في خلافة الفتوحات والغزوات وبالمجمل و  
 جدنا السلف من علماء الصحابة والتابعين قبل ظهور المخالفين على هذا الترتيب لولم يكن  
 لهم دليل بل دلائل لا حكموا بذلك فخلافتهم ايضا على هذا الترتيب باجماع الصحابة كما ستعرف  
 تدل على ذلك ايضا وقد قال عليه السلام عليكم بالجماعة فانه من شذ عن الجماعة شذ  
 الى النار والله اعلم قال المصنف **الحشر والبداء امكانا وميمنا** وفي مدخل اوقات سويان  
 واقول تحقيق هذا المقام يقتضي بسما في الكلام فاعلم ان هذا المذهب في الحشر والمعاد  
 ثلاثة فذهب جمهور علماء اهل السنة من الصحابة ومن بعدهم من العلماء المحققين الى ان  
 الحشر والمعاد جسماني فقط بناء على ان الانسان مجموع البدن الذي هو جسم كثيف والنفس  
 الذي هو جسم لطيف وان الموت بخروج الروح عن البدن وانه مفارقة عن البدن حتى  
 بذاته باق الى الابد وان الحشر والاعادة اجتماع الاجزاء الاصلية المتفرقة الباقية من

بجانب الحشر والمعاد

بجانب الحشر والمعاد



اول العبر الى اخره لا الفرعية الحاصلة بالتقدير كما في الاصح الاكثر او باقامة الاجزاء الاصلية المتخفة  
كما في الانبياء وبعض الاولياء والعلماء والشهداء والقائلين او باعادة الاجزاء الاصلية المعدومة  
بعضها في البعض على تقدير ان الله تعالى اعدمها بالكلية واعادة ارواحها اليها في التقادير الثلاثة وعليه  
اجماع الانبياء وولاية النصوص المحكمة في مواضع لا تخص بحيث لا يمكن تأويلها بوجه من الوجوه اصلا فكان  
من اعظم الضرورات الدينية بحيث كان الكفار كفرة قطعيا وهذا ذهب بعض علماء اهل السنة  
كالامام الرغب والحلي والبيضاوي والغزالي وجمهور الشيعة الامامية وبعض المعتزلة وكثير من  
الصوفية المبتهدة كما في الموقف الى ان الحشر والمعاد جسماني روحاني معا حتى زعموا ان ظهور  
النصوص بناء على ان الانفس في الحقيقة هي الروح المحررة حيث زعموا ان النفس الناطقة  
المجردة عن المادة والصورة المفارقة عن البدن اولا واخر المتعلقة به بالتدبير والتصرف  
وهي المكلف والمطيعه والعاصية والمثابة والمعاقبة والبدن يجبر منها مجرى الآلة وانها  
باقية بعد انقطاع التعلق وتخراب البدن ايضا وهي المارة بانها وانت وهو الى نحو ذلك  
من طريق الاعادة والحشر ان الله تعالى خلق لكل واحد من الارواح المجردة بدنا يتعلق به ثانيا  
ويتصرف فيه بلا دخول فيه كما في الدنيا ولا يخفى عليك ان هذا مخالف لظواهر النصوص ولما ذهب  
جمهور المتكلمين المنكرين لوجود المجردات بالكلية وموافق لمذهب جمهور الفلاسفة المتوهمين  
بذلك وذهب جمهور الفلاسفة ومن تبعهم من جمهور الملاحدة الاباحية الى ان الحشر والمعاد  
روحاني فقط وهو عندهم عبارة عن مفارقة تعلق النفس الناطقة المجردة عن بدنها وانفصالها  
لها بالعالم العقلي الذي هو عندهم مجموع المجردات من العقول والنفوس وغيرها وسعادتها وبقاؤها  
وترباها هناك بفضائلها ووزايلها النفسانية قبل والجمع والاقامة ولا اعادة للاجزاء  
الاصلية البدنية اصلا بل هي فانية ابدًا وايضا لاجنة ولا نار ولا ما فيها من الكبر والظلمة

واعادتها في النعم  
في النعم

وسائر النعم ولا يخفى عليك انه كفر صريح والكاذب مخالف للكتب الالهية واجماع الانبياء عليهم  
السلام ولهم وبعض المتكلمين ايضا بشبهات في الحشر الجسماني بطريق اعادة المبدوم  
بعينهم اقواها ثلثة فلا بأس ان نبيتها ثم نردّها باجوبة عقلية قطعية لما ان المحصن تقرها  
للاشارة الى ابطالها الاولي انه لو امكن اعادة المبدوم بعينه وفرضنا اعادته بعينه  
والله تعالى قادر على ايجاد مثله من جميع الوجوه متناظرا فنفسه موجودا مع ذلك المعاد  
ويظهر من الاثنية بدون الامتنان وهو ضروري البطلان والجواب مع عدم التمايز في ذاته لا سيما  
بالنسبة الى الخالق المجازي كما قال تعالى قل يحسبها الذي انشأها اول مرة وهو بكل خلق عليم  
اذا الاثنية والمثلية تنافي الاتحاد بالضرورة والثانية ان المعاد انما يكون معادا بعينه اذا  
اعيد جميع اجزائه وعيونه رضة المشخصة ومنها الوقت فيلزم ان يعاد الوقت وكل ما وقع  
في وقته الا اول فهو مبداء للمعاد والجواب منع كون الوقت من المشخصة لانه امر وهمي  
متجدد فليس من العوارض الموجودة القائمة بالثخص ضرورة ان زيد الموجود في هذه الاشياء  
هو زيد الموجود قبلها وبعدها مطلقا وبعض التغيرات بالزيادة والنقصان لا ينافي الاتحاد  
لا عقلا ولا شرعا كما لا يخفى والثالثة الحكم الصحيح بان هذا الذي وجد الآن عين الاول الذي وجد قبل  
بسند غير متبينة حال العدم في الخارج وانه محال لان الشيء القهرف لا يتصور له تميز في الخارج  
والجواب منع الملازمة بان التميز الحقيقي انما يحصل في الخارج حال الاعادة لا حال العدم و  
التميز الحاصل للمبدوم حال عدمه انما هو لمفهومي لا ماصدق هو عليه فتبصر ولا تغفل كذا  
في الموقف وشرحه واذا علمت هذا فاعلم ان معنى البيت في الجملة الحشر الجسماني فقط  
من الله تعالى بالطرق الثلاثة كما هو مذهب جمهور اهل السنة وعليه اجماع الانبياء وولاية  
النصوص المحكمة والظاهر هنا الحشر بالطريق الثالث الذي انكره الفلاسفة وبعض  
الاباحية الاعادة الاجزاء الاصلية بعينها



المتكلمين والبدء، وخلق تلك الاجزاء الاصلية المجمعة ابتداءً امكاناً وتمييزاً اي حال كون  
كل من خسر الاجزاء المعادة من العدم بعينها ثانياً وخلق تلك الاجزاء اولاً امكاناً في نفسه  
وتمييزاً عن غيره بواسطة امكان تلك الاجزاء في نفسها وتمييزها عن غيرها في انفسها  
وفي علم الله المجازي يوم القيمة لا ان البدء ممكن والاعادة مع لوجود التمييز في الاول دون الثاني  
كما توهموا بشبهه بانه وظهر بطلانها ونفى مدخل اوقات بالنسب عطف على احد هاهنا اي  
قيداً كمنفى <sup>تأنيب فاعل</sup> حال كون كل منهما منفياً عنه مدخل اوقات بان لا يكون الاوقات من الشخصات لا الشخص  
كما هو الحق الصريح على ما عرفت لا انها منها فلا يمكن الاعادة كما زعم الفلاسفة ايضا سويان  
اي مستويان غاية الاستوى في الامكان الذاتي فيجوز وقوع كل منهما بالنظر الى قدرة الله تعالى  
بالارواح مع لانه لا يمنع وجوده الثاني لالذاته ولا لالزامه والالم بوجود ابتداء ايضاً لان مقتضى  
الذات او مقتضى اللزوم لا ينفك عن الذات ولازمه بحسب الازمنة المختلفة بالضرورة  
ولانه لو جاز كون الشيء الواحد ممكناً في وقت وممتنعاً في آخر بحسب الذات والالزام جاز  
ان يكون واجباً في وقت اخر ايضاً فيلزم انقلاب الحقايق الثلاثة واستغناء الحوادث  
عن المحدث واللوازم كلها باطله وكذا الملزومات والى جميع ذلك سبحانه وتعالى اثاراً بامثال  
قوله تعالى فل يحييها الذي اناها اول مرة وهو بكل خلق عليم وقوله يوم نطوى السماء كطي السجل  
للكتب كما بدأنا اول خلق نعيده وعدا علينا انا كنا فاعلين ولعل المصنف اشار الى جميع ذلك  
ايضاً فنتدبره والله اعلم قال المصنف **بَلْ لَّا اَحْتِجَاجَ اِلَى قَوْلِ بَصِيحَةٍ اَنْ يُعَادَ مَا عَدَمَتْ فِي شَرِّ**  
**اَبْدَانٍ** واقول اعلم ان المصنف ترقى في هذا البيت الى اختبار ان الخبر بالطريقين الاولين كما  
هو في النصوص والاحاديث والايه وشبهها من الفلاسفة وبعض المتكلمين اصلاً على ما لا  
يخفى ولكن قد يقال ان اعادة المعلوم بعينه لازم على هذين الوجهين ايضاً بانه وان لم يكن  
الاجزاء

الاجزاء الاصلية معدومة ولكن بعض عوارضها الموجودة معدومة كالحياة وما يتبعها من القوى  
المدركة والقوى العاملة واللوان والشكل المعين وقد ورد في الحديث ان اهل الجنة جرد  
مردو مكملون وان الجهنمي ضرب مثل احد وغلظ عليه <sup>جلده</sup> ثلثة ايام وانه يحشر المكملون امثل  
الذين على صور الرجال الى غير ذلك ومن ثم توهم بعضهم انه ما من مذهب الا للتناسخ الذي  
هو انتقال الروح من جسد الى جسد قديم راسخ والجواب ان الحياة وما يتبعها من القوى  
قائمة بالروح او باجزاء البدن الاصلية واما الشكل فامر وصفي لا عارض خارجي واما اللون فقام  
بجل جنة واما تنقيص بعض الاجزاء كما في اهل الجنة او تنزيها كما في اهل النار فمرها في الاجزاء  
الفرعية فلا يوجد التغير الذاتي في الاجزاء الاصلية ولا في عوارضها المشخصة ولا في صهيئتها  
الاعتبارية فلا يلزم اعادة المعلوم بعينه ولا التناسخ اصلاً فضلاً عن كونه راسخاً في كل مذهب  
كما لا يخفى وهذا هو مراد المصنف لمحقق لما قال الخياطي جلي ان مراده ان الله تعالى يجمع الاجزاء الا  
الاصلية بوجه ما ويعيد اليها الارواح ولا يضرنا عدم كون المعاد عين الاول كما ورد في  
الحديث ولما قال العلامة الشافعي في شرح العقائد قلنا انما يلزم التناسخ لو لم يكن البدن  
الثاني مخلوقاً من الاجزاء الاصلية للبدن الاول وان سمي مثل ذلك تناسخ كان نزعاً في  
مجرد الاسم ولا دليل على استحالة اعادة الروح الى مثل هذا البدن بل الدالة قائمة على حقيقة  
سوى سمي تناسخ او لا تبصر ولا تغفل والله الموفق والله اعلم قال المصنف رحمه الله تعالى  
**اَجْزَاءُ اَصْلِيَّةٌ كَمَا وَانْ اَكَلَتْ فَمَلَكٌ لَمْ تَكُنْ اَجْزَاءُ الْجَسَامِيِّ** واقول لما كان من شبه  
الفلاسفة وبعض المتكلمين المتكلمين للمعاد الجسماني باعادة المعلوم بعينه انه لو اكل انسان  
انساناً بحيث صار جزء منه فالاجزاء الماء وكولته اما شعاد في بدن الآكل او في بدن الماء  
كول واما ان كان لا يكون احدهما معاداً بعينه اثار المصنف الى جوابه بالمصنف الاول ولما اعترض



عليه بأنه يجوز أن يكون تلك الأجزاء الغذائية التي هي فضل في الأكل نطفة وأجزاء أصلية  
بالنسبة إلى بدن آخر فيعود المخذورات إلى جوابه بالمصريح الثاني فمفع البيت الأجزاء تلك الأجزاء  
المختصة يوم القيمة أجزاء أصلية لا مجموع الأجزاء الأصلية والفرعية كلها أي حال كونها كل  
الأجزاء الأصلية بل بزيادة جزء آخر ولا نقصان جزء منها وإن أكلت أي وإن فرطنا وجو  
زنا أن الأجزاء الأصلية متوكل كلها أو بعضها فتلك الأجزاء الأصلية المأكولة لم تكن في الواقع  
أجزاء أصلية لجسمي أي للجسم الآخر بأن حفظها الله تعالى عن ذلك فتعاد في بدن الماء  
كول فلا يلزم أن لا يكون معاداً بعينه والله أعلم قال المصنف **وواقع كل مانع الصدوق به**  
**من مكن كطراط أو كيزان** وأقول كما فرغ من بيان إمكان الجسمي مما في الإشارة إلى رد  
ما توهمه الفلاسفة شرح في بيان وقوعه ضمناً ووقوع ما يقع بعده صريحاً إجازاً كما تطرأ وكيزان  
وتوهمها عما أخبر به الله ورسوله القدوقان ودليل وقوع الكل عند أهل السنة أنها أمور ممكنة  
أخبر بوقوعها الله تعالى في كتابه والرسول عليه السلام في حديثه قطعاً أو ظناً وليس لها صانع  
قطعاً أو مانع قوتي وكل الأمور ممكنة شأنها كذا واقعة كذلك فهذه الأمور الممكنة واقعة  
كذلك وإنما قيدنا بالامكان لأنه لو أخبر الله ورسوله بالمتنع كقولهم نحن على العرش استوى  
وقوله عليه السلام إذا كان ليلة النصف من شعبان ينزل الله تعالى أسماء الدنيا بحطب  
عن ظاهره وتأويله بما يناسبه وهذا مع ما قالوا إذا تعاضى العقل والنقل يقدم العقل  
ويؤثر النقل وإنما قيدنا بعدم الصارف القطعي كما في المنسوخات والمخصصات بالنصوص  
القطعية المحكية وبمقتضى المانع القوي كما في المجازات والاستعارات بشهادة ظهور الواقع  
وخلاف العادة ومن ذلك حمل الفاضل البضاوي والفاضل ابوالسعد أمثال قوله تعالى  
أنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض وقوله تعالى وإخذ ربك من بني آدم من ظهورهم  
ذريتهم

مبحث الطراط والميزان

ذريتهم الآية على المجاز أو الاستعارة فتحفظ هذا الأصل ولا تغفل ثم الطراط جسم مدود على  
متن جبرئيل أدق من الشعر وأحد من السيف بعينه أهل الجنة وتنزل أقلام أهل النار  
كما ورد في الحديث وهكذا على طاهره الصغانية والتابعين قبل ظهور المخالفين ولا شك أنه يمكن  
ولا صارف قطعي عنه ولا مانع قوتي منه على ما لا يخفى فإن الظن أن الغالب الأمور الأخروية  
من قبيل الخوارق العادية مع أن في كون الطراط كذلك زيادة شريف للمؤمنين وغاية تقيدهم  
للكافرين فانه كما ورد في الأحاديث والآثار أنهم يبرون عليه بعضهم كالبرق الخاطف وبعضهم  
كالريح الربانية وبعضهم كالجود المنسج إلى غير ذلك والميزان عبارة عما يعرف به مقادير من ثقلها  
وخفتها يوم القيمة كميزان الدنيا في الظن كما جاء في الحديث ثم الظن من قوله تعالى ونضع موازين القسط  
ليوم القيمة أنها كثيرة حتى قيل لكل مكلف ميزان فيوزن بها صغيف الأعمال أو يجعل الأعمال  
الحسنة اجساماً لطيفة نورانية والأعمال السيئة اجساماً كثيفة ظلمانية فتوزن فمن ثقلت  
موازينه فهو في عيشة راضية ومن خفت موازينه فأمته عاوية قبل ومن تساوت موازينه  
فهو في الاعتدال وللوزن أيضاً حكم عظيمة منها أنظاراً لمحاسن الاحباب ومقاصح الاعداء على  
رؤس الاشهاد لزيادة مسرة الأولين ومساءلة الآخرين ومنها كمال التثقيب إلى الحسنة  
والتثقيب عن السيئات ومنها كمال عدل بين عباده إلى غير ذلك مما يعلمه الله تعالى فدلوا به  
لا تكاد المعتزلة الطراط والميزان يتم أن لا يمكن العبور عليه وإن أمكن فهو تعذيب للمؤمنين ونعيم  
إن الاعمال اعراض معدومة فلا يمكن اعادة ثقلها ولو سلم فلا يمكن وزنها ولو سلم فعبث فلا فائدة  
فيه وهكذا شأنهم في تأويل النصوص والأحاديث بامثال هذه التوقيعات لقصور نظرهم في  
المعارف الآلهية والخوارق الاخرية ورسوخ فساد الغائب على الشاهد في طلبهم وقوة  
وعجزهم عقولهم كالفلاسفة باعياً منهم والله أعلم قال المصنف رحمه الله تعالى عليه

ذريتهم



وَلَا تَحِابْ وَأَعْمَالِ الْقِيَمَةِ أَوْ كَحُضْنِ سَيِّدِنَا فِيهَا وَكَيْفَ أَنْ تَقُولَ أَنْ الْحَبَّ ثَابِتٌ  
 بِالنَّصِصِ الْكَثِيرَةِ مَثَلُ قَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ وَقَوْلُهُ تَعَالَى فَوَفَوْا  
 بِالْحَبِّ حَاسِبِينَ وَيُنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا اللَّهُمَّ بِتِلْكَ الْوَكْدِ بِالْأَحَادِيثِ الْكَثِيرَةِ مَثَلُ قَوْلِهِ  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ حَاسِبُوا أَنْفُسَكُمْ قَبْلَ أَنْ تَحَاسِبُوا وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ حَوَسِبَ عَذَابَ وَقَوْلُهُ  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوَّلُ مَا يَحَاسِبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ صَلَاتُهُ فَإِنْ صَلَحَتْ فَقَدْ أَفْرَجَ وَافَلَ وَإِنْ فَشَتْ  
 فَقَدْ خَابَ وَخَسِرَ وَأَمَّا أَهْوَالُ الْقِيَمَةِ أَيْ شِدَادُهَا الشَّدِيدَةُ فَكَثِيرَةٌ جَدًّا عَصِمْنَا اللَّهُ مِنْهَا  
 مِنْهَا أَهْوَالُ الْوَقُوفِ تَحْتَ الشَّمْسِ فِي الْعَرَفِ بِحَسَبِ الْمَرَاتِبِ قَبْلَ الْفَسَنَةِ وَقِيلَ خَمْسِينَ  
 الْفَسَنَةَ الْعِيَاذُ بِاللَّهِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى وَقَفُوا أَنْفُسَكُمْ يَوْمَ تَقُومُ السُّبُحَاتُ مِنْهَا هَوَاطِلُ الْكُتُبِ مِنْ حَتَّى  
 السَّمَاءِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَكُلُّ أَنْتَ لَكَ نَوْمَانَا طَائِرُهُ فِي عَذَابِهِ وَخُرُجُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا يُلْقَاهُ مَنُفَرِّقًا  
 الْآيَةُ وَمِنْهَا أَهْوَالُ السُّؤَالِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فَوَرَبِّكَ لَنْسَأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ وَلِقَوْلِهِ عَمَّ  
 لَا تَزُولُ قَدَمَا عَبْدُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ حَتَّى يَسْأَلَ عَنْ أَرْبَعٍ مِنْ عَمَلِهِ فِيمَا آفَاهُ وَعَنْ جَسَدِهِ فِيمَا أَبْدَاهُ عَنْ  
 عَمَلِهِ مَا عَمِلَ بِهِ وَعَنْ مَالِهِ مِنْ ابْنِ آدَمَ كَتَبَهُ وَفِيمَا انْفَقَهُ وَمِنْهَا أَهْوَالُ شَرَاهُ الْآلِ سَنَةً وَالْآلِ  
 يَدِي وَالْأَرْجُلَ وَالسَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْجُلُودَ وَالْأَرْضَ وَالْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ وَالْحَفِظَةَ الْكَلِمَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى  
 يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ وَقَوْلُهُ تَعَالَى شَهِدْ عَلَيْهِمْ  
 سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ يَوْمَ وَلِيْلَةِ يَأْتِي ابْنُ آدَمَ الْأَقَالِ  
 أَنَا يَوْمَ جَدِيدٍ وَلَيْلٍ جَدِيدٍ وَأَنَا فِيمَا تَفَعَّلْتُ فِي شَرِيْبِهِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ  
 مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ لِقَدِّكَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَيْفَ غَفَلْتَ عَنْكَ غَفْلَتُكَ فَبَصُرَكَ  
 الْيَوْمَ حديد الْآيَةِ وَمِنْهَا أَهْوَالُ تَغْيِيرِ الْأَلْوَانِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى يَوْمَ تَبْيَضُّ وَتَسْوَدُّ وَجُوهٌ وَ  
 وَمِنْهَا أَهْوَالُ السُّؤَالِ إِلَى الْجَنَّةِ وَالنَّارِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَسَيُفْقَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ الْآيَةِ

وسبق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمر الآية ومنها الفرع الأكبر العباد بالله لقوله تَعَالَى إِنَّ الَّذِينَ  
 سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَ الْحَسَنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا نُفِيتُ  
 أَنْفُسَهُمْ خَالِدُونَ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا الْفَرَعُ الْكَبِيرُ وَتَلْقِيهِمْ الْمَلَائِكَةُ هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ اللَّهُمَّ  
 بِسْمِ لَنَا بِحَرَمَةِ هَذِهِ الْآيَةِ الْبَقِيَّةُ إِلَى أَمِينٍ إِلَى كَوْنِ ذَلِكَ مِمَّا فَضَّلَ فِي الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ  
 وَأَمَّا حُضْنُ سَيِّدِنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكُنْزُهُ فِي الْقِيَمَةِ فَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حُضْنِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ  
 رَوَاهُ سَوَاءٌ مَا وَهُ ابْيَضَ مِنَ اللَّبَنِ وَرَجَحَ أَطْيَبَ مِنَ الْمَسْكِ وَكُنْزُهُ أَكْثَرُ مِنْ جَوْمِ السَّمَاءِ  
 مَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَا يَطْمَأَنِّدُهُ أَبَدًا اللَّهُمَّ بِسْمِ اللَّهِ وَاعْلَمْ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ  
 وَمِنْ حَيَاةٍ قَبُورٍ مَا يَذُوقُ بِهِ لَذَاتُ نَعْمَاءٍ أَوْ أَلَامٍ دِيدَانٍ وَقَوْلُهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَنْ أَهْلَ عِلْمٍ عَلَى وَقُوعِ  
 نَوْعٍ مِنَ الْحَيَاةِ فِي الْقَبْرِ قَدْ رَمَا يَعْرِفُ بِهِ لَذَاتُ نَعْمَاءٍ الْقَبْرِ وَخَوَاصُّهَا لِلْمُؤْمِنِينَ الْكَامِلِينَ لَا شَكَّ  
 لِلْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ الْعَامِلِينَ الْكَامِلِينَ عَلَى كَمَالِ الْخُلُوصِ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَوْ الْأَمِّ دِيدَانٍ فِي الْقَبْرِ  
 وَخَوَاصُّهَا لِبَعْضِ الْعَصَاتِ لَا سَيِّئِ الْغَلَاةِ الظُّلْمَةِ وَعَتَاةِ الْفُسْكَةِ وَجَمِيعِ الْكَافِرِينَ سَوَاءً  
 كَانَ يَدُونَ أَعَادَةَ الرُّوحِ إِلَى اللَّيْثِ أَوْ بِهَا أَوْ بِسَبَبٍ تَعَلُّقِهِمْ وَلَا يَنْزِعُ مِنْ ذَلِكَ  
 أَنْ يَتَحَرَّكَ أَوْ يَطْلُبُ أَوْ يُبْرَى أَنْتَ الْحَيَاةِ وَأَنْتَ الشَّقِيمِ وَالتَّعْذِيبِ فِيهِ فَانْ يَكُونُ أَنْ  
 يُوْجَدُ الْحَيَاةُ وَالْعَقْرَبُ وَسَائِرُ الدِّيدَانِ الْمُؤَذِيَةِ فِي الْقَبْرِ وَلَا يُتْرَكُ أَوْ يُوْجَدُ سَمَتُهَا فِي الْمَيِّتِ  
 بِدُونِ ذَوَاتِهَا أَوْ يُوْجَدُ أَلَمُ سَمَتِهَا فِيهِ بِدُونِ حَتَّى أَنْ يَكُونَ فِي بَطْنِ الْحَيَوَانَاتِ وَالْفَيْفِ  
 فِي الْمَاءِ أَوْ الْحَرِيقِ فِي النَّارِ أَوْ الْمَصْلُوبِ عَلَى الشَّجَرِ يَنْتَمِ أَوْ يَعْذِبُ وَأَنْ لَمْ تَطْلُعْ عَلَيْهِ  
 وَعَلَى كَيْفِيَّةٍ وَمَنْ تَأْمَلُ فِي غَرَائِبِ كَمَالِ قُدْرَتِهِ وَجَبَرُوتِهِ وَعَظِيمِ عَجَائِبِ مُلْكِهِ وَمُلْكُوْتِهِ  
 لَمْ يَسْتَعِدْ مِثَالُ ذَلِكَ بَعْدَ وَرُودِ الْأَخْبَاءِ الْقَادِمَةِ مِنَ الشَّيْءِ فِي ذَلِكَ فَضْلًا لَمْ يَنْ  
 أَنْ يَكُنْ كَمَالُ كَيْفِيَّةِ كَيْفِيَّةِ الْمُعْتَمِدَةِ وَالْأَفْضَلِ وَالشَّيْءُ زَعَمًا مِنْهُمْ أَنْ الْمَيِّتَ بِمَا دَلَّ حَقِيقَتَهُ

منه عند القبر وتغيبه



فتعظيمه وتعظيمه مع لنا قوله تعالى النار يعرضون عليها غدواً وعشيا ويوم تقوم الساعة  
 ادخلوا آل فرعون أشد العذاب وقوله تعالى بيبث الله الذين امنوا بالقول الثابت  
 في الحياة الدنيا فانها تزلزلت في بيان جواب المؤمنين لسؤال الملكيين وعدم جواب الكافرين  
 وقوله عليه السلام القبر روضة من رياض الجنة وحفرة من حفرة النيران وقوله عليه السلام  
 اذا قبر الميت اتاه ملكان السودان ازرقان يقال لاحدهما المنكر وللآخر النكير وبالجملة  
 الاحاديث الصحيحة كثيرة جداً في بيان تنعيم القبر وتعظيمه تعذيبه بحيث بلغ القدر المشترك  
 حد التواتر ثم انظر من الاحاديث ان الارواح تعود في البدن عند سؤال المنكرين ثم تذهب الى  
 مقامها ويبقى البدن مع نوع من الحياة الى يوم القيمة والله اعلم قال المصنف رحمه الله تعالى  
**عقوبة الذنب عدل غير واجبة كذا المشوبة من احسان منان** وقول اتفق علماء اهل  
 السنة ايضا على ان عقاب الكافرين والعاصيين على كفرهم ومعاصيهم عدل غير واجبة عليه تعالى  
 لكونه تصرفاً في ملكه فله ان يتصرف في ملكه كيف يشاء فضلاً عن العقاب على ذلك فلا  
 يتصور الظلم اي التصرف في ملك الغير في حقه تعالى ما لا يخفى كما زعم المعتزلة ولكونه فاعلاً  
 مختاراً في جميع افعاله وكذا اعطاء الثواب للمؤمنين الصالحين وللعصاة المغفورين  
 على ايمانهم وصلاتهم فضلاً واحساناً من الله تعالى المنان اي الحسن الكريم غير واجب عليه تعالى  
 لذلك ولان الاعراض ومصالح العباد لا توجب على الله تعالى ذلك كما زعم المعتزلة ولكن الله  
 لا يخلف في وعده اتفاقاً ولا في وعده تحقيقاً فانه لا يجوز الكذب وتبديل القول عما الله  
 والوعيد من قبيل الاخبار كما لو عد بالاتفاق واما آيات الوعيد واحاديثه فمقتضية التحقيق  
 بالمشية او بعدم المفضة او بعدم الشفاعة او بخود ذلك بدلالة النصوص مثل قوله تعالى  
 ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وترك التنفير بالمبالغة  
 في المنع

في المنع هذا والغفلة عن ذلك ظن بعض العلماء وغالب الجهلاء ان الخلف في الوعيد  
 كرم يجوز على الله تعالى قياساً للغائب المنته عن النقايض لا سيما عن الكذب وتبديل  
 القول على الشاهد الجائر عليه لا سيما الكذب لمصلحة عظيمة غالبته على قبح العوض والتمسك  
 في ذلك بقول الشاهد الذي شانه ان يتبع غير الحق وان يقول ما لا يفعل كما في النصوص  
 ولا يخفى ضعفه بل بطلانه والله اعلم اعلم قال المصنف **وكيف يلزم طاعتنا عوضاً**  
**ونعمة الوقت ترهبوا كل شكر ان** اقول لما زعم المعتزلة ان طاعتنا الله تعالى بتكليف  
 الله لنا اياتها وباختيارنا وكوننا خالقين لها نجعلنا مستحقين للثواب بالجملة  
 وتلزم وتوجب عليه تعالى ان يثيبنا في مقابلتها عوضاً لها اثار الى رده بقوله وكيف  
 تلزمه تعالى من الاثار طاعتنا في الدنيا طول عمرنا عوضاً اي ثواباً في الآخرة الى ما لا  
 نهاية له عوضاً لها على الحقيقة والحال ان نعمة الوقت اي انعام الله علينا في هذا الوقت  
 اي في الدنيا بطريق الكفاية بنعم جليلة كثيرة جداً ذاتية وخارجية دينية ودنيوية موصلة  
 الى السعادة الآخرة والابدية على ما لا يخفى كما قال تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها ان  
 الانس الظلم كفاً ترهبوا اي تزيد في الفضل والشرف كل شكر ان اي على جميع انواع  
 الشكر القلب واللسان والجوارح طول عمرنا في الدنيا فلا يمكن المعاوضة الحقيقية  
 على ما لا يخفى مع كون العباد خالقين لافعالهم قد اطل فيما تقدم ومن ثم قال بعض  
 المحققين المحدثين والشكر لله تعالى على ما ينبغي لا يمكن لنا فضلاً عن المعاوضة و  
 المداواة اما لان الحمد والشكر كما ينبغي يستلزم التسلسل في المحامد و  
 الشكر بناء على ان الحمد والشكر من النعمة ايضاً فلا بد لهما من حمد وشكر وهما جبر  
 الى غير النهاية واما لان نعم الله تعالى علينا في الكثرة والجلالة بحيث لا يقاومها حمد حامد



ولا يوازنها شكر كثير في الدنيا فضلا عن الآخرة التي لا استرها لنعمها الصافية ولا انقضاء  
لذاتها الباقية اللهم بسترنا ولا صدقائنا ولا مذنبا واحبا بنا وهذا التقرير هو الموافق للواقع  
والمطابق للنصوص والملائم للعقول <sup>بطلان</sup> ودال على ما زعمه المعتزلة بالضرورة على ما لا يخفى هذا وكما  
قرر الخيال جلبي هكذا ان طاعة العبد وان كثرت لا تقى بشكر بعض ما انعم عليه في وقت تمامي  
النعم الدينية فكيف يستحق عوضا عنها في الآخرة من النعم الاخرية وهذا هو المشهور بين  
الناس والصوفية فيرد عليه انه يجوز بل الظاهر ان يكون الطاعات تكونها تعظيما لله ومه  
مقصودا بها تحصيل رضا الله المنعم العظيم وافية بل اوفى بشكره ما انعم الله تعالى في وقت  
من الاوقات من النعم الدينية لتكونها تذكرا <sup>لله</sup> نفائيا ومقصودا بها رضا النفس الامارة  
على ما لا يخفى ويدل عليه قوله عليه السلام اذا قال العبد الحمد لله قال الله تعالى اعطيت عبدي  
من النعمة ما لا قدر له واعطاني من الحمد ما لا حمده وفي رواية ما انعم الله عليه على عبده نعمة  
فقال الحمد لله الا ادى شكرها وان قالها الثانية جدد الله ثوابها وان قالها الثالثة <sup>او اكثر النعم</sup>  
غفر الله ذنوبه ويدل على ذلك امثال قوله تعالى اعلموا انما الحياة الدنيا لعب ولهو  
وزينة الآخرة واما امثال قوله عليه السلام الدنيا ملعونة ملعون ما فيها الا ذكر الله وما والاه  
رادة وعالما ومتعلما فتبصر ولا تغفل والله اعلم قال المصنف **في العقل غفران كفر جائر**  
**لكن اني له نص تخليد بنبران** <sup>رواية</sup> واعلم انه ذهب جمهور اهل السنة الى ان غفران الكفر  
جائز في نفسه عقلا لما ان العقاب الابدي في مقابلة حقه تعالى فله ان يسقطه فلا <sup>معقب</sup>  
حكمه وهو احكم الحاكمين ولكنه ممنوع سمعا بالنصوص المحكمة بحيث لا يجوز تأويلها بوجه  
على ما لا يخفى من امثال قوله تعالى كلما مضيت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها ليزوق العذاب  
وما هم بخارجين من النار ولهم عذاب اليم وقوله تعالى ان الذين كفروا وكذبوا بايات الله

انما لك

اولئك اصحاب النار فيها خالدون وقوله تعالى ان الذين كفروا وما اتوا وهم كفارا اولئك  
عليهم لعنة الله واللعنة والناس اجمعين خالدون فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم  
ينظرون الى نحو ذلك وزعم جمهور المعتزلة وبعض الماتريدية القائلين بالحسن والعقلية  
انه غير جائز عقلا ايضا لانه مخالف لحكمة التفرقة من احسن غاية الاحسان <sup>بين المحسن والمسيء</sup> وبين من اساء  
غاية الاساءة والجواب بعد تسليم ذلك وان اقتضت التفرقة في العقل فيجوز ان يدخل <sup>المحسن</sup>  
في الجنة ابتداء ثم يدخل المسيء بعد ازمنة متطاولة او يدخلها معا ولكن يعطى المحسن درجات  
لا ينالها المسيء اصلا او يدخل المحسن في الجنة ولا يدخل المسيء في الجنة ولا في النار وفي  
كلام المصنف اشارة الى رده والله اعلم قال المصنف **اعدت الجنة استدعى تكونها**  
**ونقل آدم منها بعد اسكان** <sup>او مخرج</sup> وافق اهل السنة وكثير من الفرق الاسلامية على ان  
الجنة والنار اللتين هما دار الثواب والعقاب مخلوقان الآن بل قيل قبل زمان آدم عليه السلام  
لان الله تعالى اخبر عنهما بلفظ الماضي في مواضع لا تخصي كقوله تعالى في حق الجنة اعدت للمتقين  
وازلت الجنة للمتقين وفي حق النار اعدت للكافرين وبزرت الجحيم للغاوين ولان الله  
نقل آدم وصوامنها الى الارض بعد اسكانها فيها كما في البقرة ولما لم يتحقق هذا القول  
بالفصل كان ثبوت الجنة ثبوتا للنار وقد جاء كثير من الاحاديث دالة على ذلك عليه  
ارجاع المسلمين قبل ظهور المخالفين <sup>او بين الجنة والنار</sup> وزعم المعتزلة انها لا تخلق بعد بل انما تخلق ان يوم  
العرض والجزاء بناء على ان خلقها الآن بحيث لا فائدة فيه ولا يخفى بطلان <sup>او كان ثبوت النار</sup> وزعم غيرهم  
ان الجنة لم تخلق بعد والمرد بما دخل بها آدم بستانا بارضا فلما خلق الله تعالى امتحانا  
لادم وحمل الاصباط على الانتقال الى الارض الهند وقال العلامة السعد ولا يخفى عليك  
ان هذا التلاعب بالقرآن والدين وخرق الاجماع المسلمين بجمود توهم تطبيقا لمذهب الباطل



ومشبه العاقل على ما هو عليه في امثاله بلا صراف قوي فضلا عن قطعي وقد قال الامام فخر  
 الدين الرازي في تفسير الكبير سورة آل عمران وفي سورة فطمت وقد وقع صاحب الكافي  
 في سفاضة عظيمة فالاولى ان لا يلتفت الى كتابه وان كان قد سعى سعيا حسنا فيما يتعلق  
 بالالفاظ الا ان هذا المسكين بعيد عن المعاني لا سيما عن العقائد الحقة التي عليها  
 اصل السنة والله اعلم قال المصنف **نعمها ابدى لازوال له واكلها دائم لانه فان**  
 وافعل نعمها ابدى بحسب الانواع المتحققة في ضمن الاشخاص المتجددة الى غير النهاية  
 بمعنى الغير الواقعة عند حد اصلا لا بمعنى الغير المنحصرة في عدد اصلا والافيهان التطبيق  
 يخالفه ويطلبه وقوله لازوال له اي بهذا المعنى تأكيد لما قبله للاهتمام وللاشارة الى الرد  
 على كثير من الملاحدة القائلة بزوالها واكلها بضمين بمعنى المأكول دائم بالتدوام التجديدي  
 لانه فان ومستف بعد ازمان كثيرة كما رجعوا وبطل على ذلك النصوص القرآنية المحكمة  
 والاحاديث الصحيحة المشبهة وجميع الانبياء عليهم السلام كامثال قوله تعالى وبشر الذين  
 امنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات تجري من تحتها الانهار كلما رزقوا منها منى  
 ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل واتوا به متشابها ولهم فيها ازواج مطهرة  
 وصم فيها خالدون وقوله تعالى ان الابرار يشرعون من كل شيء كان مزاجها كافورا الى قوله  
 وسقيهم برهم شرابا طهورا ان هذا كان لكم جزاء وكان سعيكم مشكورا وقوله تعالى ان  
 الذين امنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا خالدون فيها لا يغيون  
 عنها حولا الى غير ذلك مما لا يحصى وامثال قوله عليه السلام كما في الصحيحين عن ابي  
 موسى الاشعري ان المؤمن في الجنة نجمة من لؤلؤة مجوفة عرضها وفي رواية طولها  
 ستون ميلا وفي كل زاوية منها للمؤمن اصل لا يبرحم الآخرون يطوف عليهم المؤمنون  
 وجنتان

وجنتان من فضة انبيتهما وما فيها وجنتان من ذهب انبيتهما وما فيها وما بين  
 القوم وبين ان ينظروا الى ربهم الا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن وقوله عليه  
 عليه السلام كما في رواية الترمذي عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ادنى اهل الجنة منزلة  
 لمن ينظر الى جنانه وازواجه ونعمه وخدمه مسيرة الف سنة وكرمه على الله لمن ينظر  
 الى وجهه شه غدوة وعشيتانم قراء وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة وقوله عليه  
 السلام ايضا في رواية الترمذي عن ابي سعيد رضي الله عنه ادنى اهل الجنة منزلة الذي  
 ثمانون الف خادم واثنان وسبعون زوجة وتنصب له قبة من زبرجد ولؤلؤ ويا  
 قوت كما بين جارية وصنعها الى غير ذلك مما لا يحصى ولا يستقصى فلعلم المراكمة  
 الف سنة الكناية عن كمال الوسعة والله اعلم قال المصنف **اهل الكتاب خير الناس لهم**  
**حاشا عقوبتهم المحاسن الثاني** **اقول** ان الكبيرة في المختار ما قرن به حدا ولعن وو  
 عبيد شديد كقتل النفس بغير حق والزنا واللواط والظلم للعباد وحقوق الولدين  
 المسلمين وكل الربا والسرفه وشرب الخمر وكتمان الشهادة وشهادة الزور و  
 اخذ الرشوة والسعاية عند سلطان ومنع الزكاة وترك الصلوة والصوم الى نحو  
 ذلك مما لا يحصى كاصول الاخلاق الذميمة ونحوها حتى قالوا انها سبعائة اقرب  
 من سبعين وقيل كل معصية اصر عليها العبد فزى كبيرة وكل ما استغفر عنها صغيرة  
 وقيل انها امران احنا فيان ثم قال علماء اصل السنة انها لا يخرج العبد من الايمان  
 كما رجع المعتزلة القائلة بالواسطة ولا تدخله في الكفر كما رجع خوارج المكرة لها  
 والقائلة بكفر العاصي مطلقا لان حقيقة الايمان هو التصديق القلبي في المختار  
 فلا يخرج العبد عن الايمان به الا بما بنا فيه ومجرد الاقدام على الكبيرة لغلبة  
 وجنتان

الاعمال والاعمال على الكاذب وعلى الظالمين

الاعمال والاعمال على الكاذب وعلى الظالمين



شبهة او تمية او انف او كل خصوصاً اذا اقترب به خوف العقاب ورجاء العفو  
 وان رجا العفو اذا اقترب به خوف العقاب بطريق الايمان  
 والغفر على التوبة لا ينافيه <sup>او لا ينافي التصديق</sup> ~~شبهه~~ اطلاق المؤمن كثيراً على العاصي في الآيات والاحاديث  
 على ما لا يخفى نعم اذا كان بطريق الاستحلال والاستخفاف كان كفاً لكونه علامة للتكليف  
 كسجود القنم والقار، المصحف في القازورات والتلفظ بكلمات الكفر ونحو ذلك  
 مما ثبت بالدلالة الشرعية انه كفر وايضاً الاجماع من الصحابة والتابعين قد وقع  
 بالصلوة على من مات من اهل القبلة من غير توبة والاستغفار لهم مع العلم بارتكابهم  
 الكبائر بعد الاتفاق على ان ذلك لا يجوز لغير المؤمن ولا مثال قوله تعالى ان الله لا يغفر  
 ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فان الاجماع قد وقع على ظواهرها ايضاً  
 قبل ظهور المخالفين فاذا عرفت هذا فنعني البيت اهل الكبائر غير التائبين حاصل  
 لهم قبل الموت وبعده عندنا بسبب هذه الأدلة الاربعة رجا، عفو من الله برغم كمال  
 اى على رغم انفس المعتزلى الحاسد لاهل السنة الشان الباغض لهم لسوء ظنهم انهم  
 على خلاف الحقا حيث زعموا ان مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر بل فاسق وان  
 ان مات بلا توبة فمخلد في النار لقوله تعالى ان كان مؤمناً لم يكن فاسقاً ولقوله  
 عليه السلام لا يرنى النارى وهو مؤمن والجواب ان المراد بالفاسق في الآية كمال الكفر  
 جملاً على الكامل في الفسق والحديث وارد على سبيل التعليل والمبالغة في الترجيح عن  
 المعاصي جمعاً بين الأدلة ولذا قال عليه السلام من قال لا اله الا الله دخل الجنة  
 قال ابو زر وان زنى وان سرق يا رسول الله قال عليه السلام وان زنى وان سرق  
 ثم قال وان زنى وان سرق يا رسول الله قال عليه السلام وان زنى وان سرق على رغم  
 انفس ابى زرو في كلام المصنف اشارة الى هذا فتبصر والله اعلم بالصواب

اذلا

اذا لعقوبة تغفى عنه معها ولم تقيد بها آيات غفران <sup>او قول واعلم لما زعموا ان التائب</sup>  
 ومرتكب الصغيرة المجنب عن الكبيرة لا يستحقان العذاب وكان اصل العفو ثباتاً بظواهر  
 آيات الغفران التي عليها الاحاديث والاجماع اشارة بهذا البيت الى ردّهم بعدم عفو غير التائب  
 فعني البيت اهل الكبائر غير التائبين لهم رجا عفو اذا لعقوبة تغفى عنه الى عند الحاكم الشان  
 معها اى مع التوبة في الامع للعفو الثابت بالتصريح ولان لم يقيد بها اى بالتوبة آيات  
 غفران مثل قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقوله  
 يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء ومثل قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعاً انه هو الغفار  
 الرحيم وعلى ظواهرها الاحاديث والاجماع على ما لا يخفى والله اعلم قال المص رحمه الله تعالى  
 ولا يخص احاديث الشفاعة ما ليس نعم باوقات واعيان واقول واعلم ان  
 علماً، اهل السنة ذهبوا الى ان الشفاعة للعصاة لدفع العذاب وللصلح لرفع الدرجات  
 حقاً لمن اذن له الرحمن من الانبياء والعلماء والشهداء والصلح لقوله تعالى من ذا الذي يشفع  
 عنده الا باذنه ولقوله عليه السلام اذخرت شفاعة لاهل الكبائر من امتي وهذا حديث صحيح  
 مشهور ولقوله عليه السلام يشفع يوم القيمة الانبياء ثم الشهداء بل الاحاديث في باب  
 الشفاعة متواترة المعنى وهذا يدل على عفو مرتكب الكبيرة بلا توبة ايضاً وزعم المعتزلة ان  
 الشفاعة للصلح لرفع الدرجات فقط بقوله تعالى واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس  
 شيئاً ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ عدل ولا هم ينصرون وبقوله تعالى وما للظالمين من  
 حميم ولا شفيع يطاع والجواب انها لا تدل على عموم الاشخاص ولو سلم فلا تدل على عموم الاول  
 قات ولو سلم فلا تدل على عموم الامكنة ولو سلم فلا تدل على عموم الاحوال ولو سلم فيجب  
 تخصيصها بالكفار جمعاً بين الأدلة على ما لا يخفى فعني البيت ولا يخص احاديث الشفاعة



ولا يجعلها خاصة للشفاعة للصالحين، لرفع الدرجات على ما رويها ما في آيات مثل هاتين الآيتين  
ليست تم الاوقات واعيان اي اشخاص وكذا ليست تم لا مكنة واحوال على ما عرفت  
والله اعلم قال المصريح **والله رسول بل الاخيار عليهم** شفاعته لعصاة عند رحمان  
واقول وهذا البيت كالتفصيل لما قبله والتفصيل برزخ المعنوية ولذا خص الشفاعة للعصاة  
والاولى للرسول بل للانبيا وقد قيل انه عليه السلام مشفع في جميع الانس والجن الا ان شفاعته تخفيف  
في الكفاية بغير فصل القضاء فيخفف عنهم احوال يوم القيمة وللعمومين بالعفو ورفع الدرجات  
شفاعته عليه السلام عامة كما قال الله تعالى وما ارسلنا الا رحمة للعالمين وقد ورد في الحديث  
ايضا ان الله يقول له الشفع شفع وقل تغط وهو عليه السلام لا يرزى الا باخراج من كان  
في قلبه مثقال ذرة من الايمان وهذا هو الشفاعة الكبرى التي خص بعض العلماء المقام المحمود  
والله اعلم قال المصريح رحمه الله تعالى **والله تعالى الاحياء والموت** منافع شهودت في بعض احاديث  
واقول قال علماء اهل السنة انه تعالى مجيب الدعوات ويقضي الحاجات كقوله تعالى ادعوني استجب لكم  
واقوله صلى الله عليه وسلم يستجاب دعاء العبد ما لم يدع ما شتم وقطيعه رحم ما لم يستعمل  
واقوله عليه السلام ان ركبتم حتى تكلمتم بغير عيبه اذا رفع يديه ان يرد بها صغرا او العدة  
في قبول الدعاء صدق النية وخلوص الطوية وحضور القلب لقوله صلى الله عليه وسلم  
ادعوا الله وانتم موقنون واعلموا ان الله تعالى لا يستجيب الدعاء من قلب غافل لاه ولا  
كثير من العلماء ان الاستجابة اما باعطاء ما سئل بعينه او بخير منه او بمثلها او برفع الدرجة  
او بعفو السيئة ثم قالوا ان الدعاء والصدقة للاموات والاحياء منافع لهم على خلاف  
المعتزلة لما ورد في الاحاديث من الدعاء للاموات والاحياء خصوصا في صلوة الجنازة  
وعن سعد بن عباد رضي الله عنه انه قال يا رسول الله ان ام سعد مات فلهي الصدقة

افضل

افضل فقال عليه السلام الماء فخر بنرا وقال هذا لام سعد الى نحو ذلك مما لا يخفى على  
المستبحرين والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب قال المصنف المحقق رحمه الله تعالى  
**وليس يدخل في الايمان اعمال بل ليس ذافير تصديق** **اذعان** واقول اعلم انه ذهب علماء  
اهل السنة الى ان الايمان في اللغة هو التصديق الاختياري الذي هو فعل من افعال القلوب  
وجعل احد اميناً وشراً هو التصديق اللغوي الاختياري لجميع الاحكام الشرعية التي جاء  
بها نبينا صلى الله عليه وسلم من عند الله تعالى تفصيلاً فيما علم تفصيلاً واجمالاً فيما علم اجمالاً  
وكفاية الاجمالي انما هي في الدخول في البقاء فتبصر وقيل هو التصديق الاصطلاحي  
المنطقي بها الذي هو قسم من العلم عند المحققين كما يدل عليه طواهر النصوص مثل قوله تعالى كتب  
في قلوبهم الايمان وقلوبهم مطمئنن بالايمان وقوله ولم يؤمن قلوبهم وقوله صلى الله عليه وسلم  
ولم اللهم ثبت قلبي على دينك اي على تصديقك ودينك وزيادة الايمان ونقصانه على  
هذا قوته وضعفه او زيادة متعلقة ونقصانه كما في ايمان الانبياء وامتهم عليهم السلام  
وفي ايمان الصديقين وخيرهم ومجموع التصديق والافراد عند جمهور الخلف لما ان النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم واصحابه لم يكتفوا بمجرد التصديق بل طلبوا الاقرار ايضا ومجموع التصديق  
والاقرار والعمل الصالح عند جمهور السلف والمعتزلة والجوارج لما ان النصوص دلت  
على زيادته بنزاهة الاعمال ونقصانه بنقصانها الا ان السلف ذهبوا الى ان الاعمال اجزاء  
فرعية مكملة وهما ذهبا الى انها اجزاء اصلية مقومة والمصن اختار مذهب المحققين  
ولكن قوله واذعان يدل بطواهره على انه اختار ان التصديق اصطلاحاً اضطراراً  
كما اختاره السلف في شرح العقائد لا لغوي اختياري كما اختاره الجمهور وصدقه الشريعة  
لما قال اصحابنا في رد اهل القدر ان الايمان هو المعرفة انه فاسد لان اهل الكتاب كانوا





يعرفون نبوة محمد صلى الله عليه وسلم كما كانوا يعرفون مع القطع بكفرهم لعدم تصديقهم  
 باختيارهم فتبصر ولا تغفل والله تعالى عثرنا أنه اعلم فإل المصنف رحمه الله تعالى عليه  
**والشرع قد عدت المراءى نارا** دليل جحد كنعظيم لاوثان **واقول** وكان هذا البيت  
 جوابا لسؤال مقدرة من طرف المعتزلة والخوارج العاقلين بأن الاعمال الصالحين داخله  
 في اصل الايمان لما ان تارك بعض الاعمال كما في شاذ الزنار بالاختيار بدون الاكراه  
 ومعظم الاوثان كذلك يكفر لذلك <sup>بالاعمال الصالحين داخل الايمان</sup> والا فلا يكفر بافعال الكفر والفاظه ما لم يتحقق عنه  
 التكذيب <sup>بدون الاكراه</sup> والانكار بالقلب <sup>باعتباره</sup> وحاصل الجواب انه لا شك ان من المعاصي ما جعله  
 الشارع اماره التكذيب <sup>باعتباره</sup> وعلم كونه كذلك بالادلة الشرعية كشاذ الزنار بالاختيار وليم  
 الاوثان والقاء المصحف في القازورات والتلفظ بالفاظ الكفر وباجملته <sup>باعتباره</sup>  
 ما حقه الشارع وتخفيف ما عظمه لا كما زعمتم ولذا قال المرحوم في الطريقة الايمان هو التصديق  
 بالقلب والاقرار باللسان عند عدم المانع حقيقه وحكما او حكما فقط فتبصر ولا تغفل  
 والله اعلم قال المصنف **ولا يغايبر ايمان واسلام** ولم يكن لهما في الشرع حكمان  
**واقول** واعلم ان الاسلام في اللغة الانقياد والاخلاص وفي الشرع له اربعة معان  
 في المشهور فعند الجمهور مرادف للايمان وعند البعض لازم مساو له على انه الانقياد  
 الباطني لا واهمه ونواهيته بعد التصديق بذلك وكثيرا ما يطلق على اظهرها شعائر  
 الاسلام بشرط الايمان كما في حديث جبرائيل وعلى دين المحدثي الكامل كما في قوله تعالى ان الدين  
 عند الله الاسلام فقوله ولم يكن لهما في الشرع حكمان مبنى على المعنيين الاولين و  
 بالجملة لا يصح في الشرع ان يحكم على احد بان مؤمن وليس بمسلم وليس  
 بمؤمن ولا غنى بوحدهما سواء هذا سواء كانا مترادفين او متساويين بطريق

الحمل او بطريق التحقق قال العلامة السعد في شرح العقائد فان قيل قوله عليه السلام  
 الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله وتقيم الصلوة وتؤتي الزكاة  
 وتصوم رمضان وتخرج البيت ان استطعت اليه سبيلا دليل على ان الاسلام هو الا  
 عمال لا التصديق القلبي قلنا كمال ثمرات الاسلام وعلاماته ذلك وهكذا كما قال عليه  
 السلام الايمان بضع وسبعون شعبة اعلاها قوله لا اله الا الله وادناها امانة الاذي  
 عن الطريق انتهى فتبصر فعلى هذا ما اشتهر بين الناس ان شرط الاسلام خمسة غلط او  
 مبنى على الادعاء والافه ثمرات كبيرة وعلامات عظيمة للاسلام كما لا يخفى على الاعلام والله  
 اعلم قال المصنف **وللمقلد ايمان شيا ب** **وان يك عاصيا في ترك ايمان**  
**واقول** اختلفوا في ايمان الجاهل المقلد الذي يصدق الاحكام الشرعية الاعتقادية تقليدا  
 للعلماء بلا سعي في معرفتها بالادلة البقية في اصول العقائد الدينية ولو اجمالية كجهل  
 العوام وبطلان اصل الشوكة المروم فقال جمهور علماء اهل السنة ان ايمانهم الاجمالي التقليدي  
 صحيح عند الله يشاؤون بدخول الجنة لاكتفاء النبي عم واصحابه عن جهلهم الاعراب بذلك  
 ولعموم بلوى وجود الخرج العظيم في التفصيل التحقيقي على ما لا يخفى ولكنهم عاصون  
 جميعا في تركهم معرفتها البقية بتعلم الادلة وكيفية دلائلها ولو في الجملة لانهم لم يخلفوا  
 عبثا ولم يتكوا سدى مع ان المقصد الاقصى للمؤمن هو تحصيل العقائد تحقفا  
 والتلذذ بنعيم الجنة غدا على ما لا يخفى ونقل قول عن الاشعري بعدم صحته اصلا والله اعلم المصنف  
 لا عذر من عاقل في جهل خالق **ان نال مدة فليكن نغان** **واقول** واعلم انهم اختلفوا  
 ايضا فيمن نشأ على جهل جليل ولم يسمع صيت الاسلام فقال الشيخ ابو الحسن  
 الاشعري ومن تبعه في ذلك انه مؤمن عند الله تعالى ولو انصف بالكفر لعدم استقلال



عقله بجملة الصانع وكما لا تدرك لعدم الحسن والقبح العقليين فهو معذور مطلقا ولقولته  
وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وقال الشيخ ابو منصور الماتريدي نقلا عن الامام  
الاعظم ومن تبعه في ذلك انه مؤمن ان صدق وجود الصانع وكما لا تدرك العظمة مثل  
كمال قدرته وغاية علمه وشمول رحمته ونحو ذلك من الطواغر الالهية بعد من هذه هذه  
العالم البديع بعد ان نال مدة فكره وكما قران لم يصدق ذلك بعدها استقلال عقله  
بذلك ولان الرسول في الآية شامل للعقل والحسن والقبح العقليين ويجوز ان يرد  
بالعذاب العذاب على الفروع والاصول التي لم يستقل العقل في معرفتها وقال  
غالب الحنفية انه مؤمن ان صدق ذلك او لم يصدق ولم يتصف بكفر صريح وكما  
ان اتصف به وهو الظاهر في التلويح والمراد ان الله اعلم قال المصنف رحمه الله  
**وليس مرتبة للعبد سقطة تكليفه كجائز وصبيان** واقول اعلم انه قال كافة  
علماء اهل السنة والجماعة ان العبد مادام عاقلا بالغالا يصل بانواع الرياضات و  
اصناف التجردات الى مرتبة يسقط عنه الامر والنهي والتكاليف الشرعية  
لعموم الخطابات الواردة في التكاليف واجماع المجتهدين على ذلك ولان الحمل الناس  
في المحبة لله والايمان بالله هم الانبياء عليهم السلام لا سيما حبيب الله عليه السلام  
مع ان التكاليف في حقهم اتم والحمل واما قوله عم اذا احب الله عبدا لم يضره  
ذنوب فمعناه انه عصمه من الذنوب فلم يلحقه ضررها وزعم خلافة الملاحدة  
الصوفية الى ان العبد اذا ارتقى الى العلم الباطن والسر انما هو الذي هو مقام  
الفناء في التوحيد بحيث يضمحل ذاته في ذاته تعالى وصفاته في صفاته تعالى  
حتى يتحد معه او يكل فيه او يظهر على صورته بل يعرف عيانا ان كل شيء هو الله  
من الخلق

له وعليه

وعليه محققون ومن ذلك ما قال بعض رئيسهم شيخه الشيرازي انت الذي  
الذي اوصلتني الى الحق وانت الحق الذي ادبت حتى حيث علمتني مذهب الوجودية  
وعرفتني انك وجميع الكائنات اله ولولا انت لكنت اعتقد كما يعتقد اتباع الا  
نبياء والرسل من ان وجود الله هو غير وجود الكائنات وانه خالق للمخلوقات وح  
كنت من القاصرين الغافلين لامن المحققين الواصلين ومنه قول رئيسهم ابن  
عزري الطائي في قصوده الردى كل من ادعى الالوهية فهو صادق في دعواه وكل  
من عبد الاصنام فقد عبد الله لكن اخطأ الطريقة لانه قصر العبادة على الاصنام ولم يعبد  
كل الاشياء وان الحق المنزه هو الخلق المشبه الى نحو ذلك من الكفرات القبيحة  
والاكتادات الشنيعة ثم قالوا كلامنا كله محمول على طاهره ولا يجوز تأويله بغيره  
ولعنهم وقد زعم غالب الصوفية الجهرية وبعض العلماء الفطلة ان العبد اذا بلغ غاية  
المحبة وصفي قلبه بسبب شدة الرياضات في الرباطات وكثرة المجاهدات في  
الخلوات حتى جا وزعالم النفس والهوى بالتجريد ووصل الى عالم الحقيقة و  
الفناء في الفناء في التوحيد وهو كمال استغراق العارف في ملاحظة جناب  
القدس عند ظهور انوار التجليات بحيث يضمحل في نظره وجود الكائنات بسقط  
عنه تناول العادات وانواع العبادات لعجزه عن مراعات الجائزين ويكون عبادة  
تفكر قلبيا ولا يدخله الله تعالى النار بارثكاب الكبائر واختاره من شيخ النقشبندية  
والخياي جلي ايضا نقلية لهم بالاعتناء وقصر النظر في اصول الانبياء والاسلام  
وقد قال العلامة السعد في شرح العقائد ومعد الكفر وضلال ايضا فان اهل النشأ  
في المحبة والايمان هم الايمان الانبياء خصوصا حبيب الله تعالى عليه السلام







السعد في شرح العقائد والحق ان رضا يزيد بقول الحسين واستبشاه بذلك  
 واهل بيته النبي عم مما تواتر معناه وان كان تفصيلها احاداً فمن  
 لا يتوقف في شأنه بل في ايمان الله عليه وعلى انصاره واعوانه وكلهم  
 المذهبين كالاجفي فبصر والله اعلم قال المصنف رحمه الله تعالى عليه  
**نصب الامام علينا واجب سمعاً لرفع مظنون اضار وطغياً** وافعل اعلم ان يجب على الخلق  
 نصب الامام سماعاً لقوله عليه السلام من مات ولم يعرف امام زمانه مات  
 ميتة جاهلية ولان الصلابة جعلوه اعم الامور بعد وفات النبي عم حتى  
 قدموه على دفنه عم لما يتوقف عليه كثير من الواجبات الشرعية كرفع ضرر  
 وطغيان مظنون وكشف احكام المسلمين واقامة حد ودم وسد نفوسهم  
 وتجهيز جيوشهم واخذ صدقاتهم للصرف الى الفقرة والفقراء وكحو ذلك مما في الجيش في على  
 يتوقف على الامام ثم اعلم ان مسئلة الامامة ليست من العقائد في  
 الحقيقة لكن لما جعلها الشيعة منها وزعموا فيها امورا مخالفة لجمهور اهل  
 السنة جرت عادة علماء اهل الاسلام بايرادها في آخر العقائد حفظاً لعقائد  
 عامة للمسلمين في حق الخلافات الاربعه ورداً على الشيعة وسائر الملاحدة  
 والله اعلم قال المصنف **امامنا باشارة الرسول ابوا بكركا جمع الفاصي مع الدان**  
 واعلم ان خليفة الحق بعد رسول الله عم ابو بكر الصديق رضي الله عنه وليس فيه  
 نص جلي بطريق العبارة بل ثبت بان رسول الله عليه السلام حيث  
 في قريب من وفاته عليه السلام للامامة في الصلاة واقبدي به وجعله وكم  
 امر الحاخ في السنة التي توفي بعدها وقال في حقه انه ما طلع شمس ولا غربت

على احد

على احد افضل مما ابي بكر الصديق الى نحو ذلك وباجماع الصحابة ايضا فان الوفا  
 كثيرة من الصلابة رضي الله عنهم قد جمعوا حيي وفاته عليه السلام من الاماكن  
 البعيدة والقريبة في سقيفة بني ساعدة فقال الانصار للمهاجرين منا امير  
 ومنكم امير فقال لهم ابو بكر الصديق منا الامراء ومنكم الوزراء واجتمع عليهم يقولون  
 الائمة من قريش فاستقر رأي هؤلاء الصلابة الكثرة العظام بعد المشاورة و  
 والمرجعة على خلافة ابي بكر الصديق رضي الله عنه واجمعوا على ذلك وبأيقونه  
 وبأيقونه على رؤس الاشهاد بعد توقف منه ثم قبوه عم كما في البخاري ومسلم  
 وسائر كتب الحديث ولعلم يكن الخلاف حقاله كما زعم الشيعة لما اتفق عليه  
 الصلابة مع غاية كثرتهم ونهاية عظمتهم في معرفة الحق والشبات عليه  
 ومعرفة الباطل والاعراض عنه ولنا زعم على كما نازع معاوية ولا حجة عليهم  
 لو كان في حقه نص كما زعم الشيعة وكيف يتصور في حق اصحاب رسول الله  
 على السلام الاتفاق على البطل والمخالفة لقول رسول الله عليه السلام ولقد علما  
 الطوسي اللعين في آخر النجدي في حق الخلافات الثلاثة وادعى النصوص في حق  
 على خلاف اجماع الاصحاب فان اردت كمال الاطلاع على ملهنة فارجع اليه  
 والله اعلم قال المصنف **وبعد نص ابو بكر لفاروق** **وبعد صار شورى بين اركان**  
**واقول** واعلم انه لما انقضت خلافة ابي بكر رضي الله عنه سنتان واربعه  
 اشهر اوسنته اشهر مر واسبوع من حيوته وعي عثمان رضي الله عنه واملئ  
 عليه كتاب العهد لعمر رضي الله عنه فقال **كتب بسم الله الرحمن الرحيم**  
 هذا ما عهد ابو بكر ابني ابي تحافة في آخر عهده بالدنيا خارجا عنها واول

اذكر امر ابو بكر بعثمان رضي الله عنه  
 بكتابة العهد باسمه لعرض فقال  
 ابو بكر رضي الله عنه اكتب الي







المحققين المتصلين الحافظين لدينك والقائمين بمراسم شعرك والأمينين بمراسم  
 وانشاءك عن المنكر لديك وكذا لا تبني بغض من لا يحبهم وتخرج من طاعتهم  
 الفراء الى الطرائق البراء آميناً آميناً وقد قال عليه السلام بحب في الله وبغض في الله  
 افضل لعبادة وقد قال عليه السلام ايضاً ان في الجنة لعمداً عليهم اغفر من زجدها ابواب  
 مفتحة تضئ كالنجوم الذي قالوا فمن يسكنها يا رسول الله عليه السلام قال عليه السلام  
 المتحابون في الله والمتجالسون في الله والمتكاثرون في الله ومن ثم قال عليه السلام ايضاً  
 المراء مع من احب صدق رسول الله والله اعلم قال المصنف **ودام نعمة بالخير يدكرني**  
**ما احضر وجه النبي من قطر نيا واقول** ودام ايضاً من يدرس هذا الشرح وينشره  
 بين الطلبة ويدكرني بالرحمة والمغفرة ويضبط بما فيه فانه خلاصة العقائد الاسلامية والالة  
 القواعد الدينية على ما لا يخفى واجزا من عظيم كبرتها وكثير رحمتها ان يجعله صدقة جارية  
 وستة سنة كما قال صلى الله عليه وسلم اذا مات الانسان انقطع عنه عمله الا من  
 ثلثة الا من صدقة جارية وعلم ينتفع به وولد صالح يدعو له وقال صلى الله عليه وسلم  
 من سئ سنة حسنة كان له اجرها واجرم من عمل بها الى يوم القيمة من غير ان ينقص من اجورها  
 شئ الا درهم يسير وقد فرغت من تأليفه سنة الف ومائة وتسع وستين في القصبة  
 شمس الهم يسير وقد فرغت من تأليفه سنة الف ومائة وتسع وستين في القصبة

البكرية المباركة بواسطة حلول الحرم واللمبة  
 العلوم فيها لا بالنسبة الى غالب  
 اهلها ليدرك المناقبات عصمتها الله  
 منهم ومن نفاقهم وشركنا  
 الله مع الحق المدقق الحاروم  
 في سنة الف ومائة وتسع وستين في القصبة  
 في سنة الف ومائة وتسع وستين في القصبة  
 في سنة الف ومائة وتسع وستين في القصبة



رسالة في حق والدي النبي عليه السلام ابا طالب زاد

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

بسم الله وبوجه وصلوة على رسوله يقول البائس الفقير محمد المذعوب ابا طالب زاد  
 متعلق بقول  
 اكرم الله تعالى بالعبادة ان قلت ما تقول في والدي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بلاموت ومن  
 وجماع عبد الله وزوجته امينه مانا قبل بلوغ النبي صلى الله عليه وسلم نبوته قلت  
 عطفية  
 اضع في هذا الباب رسالة ان الله تعالى واجعلها فصلا لثنا الفصل الاول واللاه  
 في هذا رسالته  
 اخبر من ابويه فان الثاني يطلق على العم والعممة لقول القاموس ان ازرر كذا جسر اسم عم  
 ابويه  
 ابراهيم عليه السلام واما ابوه فانه تاريخ انتهى وقد سمي ازرر في القرآن اب ابراهيم عليه السلام  
 فوس عليه العمه فانه سمي اتما ويطلق الثاني ايضا على المرحى والمربية كما في المصباح في باب  
 علامات النبوة انه سمي طرفة عليه السلام وهي حليمة امه عليه الصلوة والسلام وقس عليه المرحى  
 اذ داه عليه السلام  
 فانه يسمى ابا وابو طالب عمه ومربية لانه عليه الصلوة والسلام كان عند ابي طالب في زمان  
 صبا وانه بعد موت والديه فسمى اياه عليه الصلوة والسلام من وجهين وزوجته مربية عليه  
 الصلوة والسلام فتسمى امه عمه من وجه واحد وابو طالب وزوجته سميان ابوين  
 فاحفظ ذلك وقد دعى رسول الله صلى الله عليه وسلم عمه ابا طالب الى كلمة التوحيد حين  
 الوفا فامى من ذلك فهو مات كافرا وزوجته صادقت زمان دعوة النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم ولم ينقل اسلامها فالظاهر انها ماتت كافرة فزها من اهل النار فان  
 قال عليه السلام اني ابي في النار مريدا بالاب ابا طالب نصح هذا وان قل عليه الصلوة والسلام  
 ليت شعري ما فعل ابوي مريدا بهما ابا طالب وزوجته لانه الان اهل النار متفاوتون  
 في العذاب ولوقلت ان اباها عليه الصلوة والسلام في النار ومات كافرا مريدا به

ابا طالب

ابا طالب نصح هذا ولوقلت ان ابوي النبي عليه الصلوة والسلام في النار وماتنا على الكفر مريدا بهما  
 ابا طالب وزوجته لانه الان اهل النار متفاوتون في العذاب ولوقلت ان اباها عليه الصلوة والسلام في النار ومات كافرا مريدا به  
 من لم يبلغ اليه دعوة نبى صرح بذلك الشبوطي في رسالته في حق والدي رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وبدل عليه قوله تعالى خطابا لنبية لتندرقوا مما اتى من تذيير من قبلك  
 لعلمهم بهندون ووالد رسول الله صلى الله عليه وسلم آمننا بان الله تعالى هو الخالق لا الخلق  
 غيره فهما مؤمنان بالله تعالى وموحدان لله تعالى في الخلق لقوله تعالى في لقمان في حق مشركي اهل مكة  
 ولئن سألهم من خلق السموات والارض ليقولن الله وفي الزخرف ولئن سألهم  
 من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ولان اسم ابيه صلى الله عليه  
 عليه وسلم عبد الله وامه عليه الصلوة والسلام امينه زوجة عبد الله فهما مؤمنان با  
 الله فذكر اهل مكة ليس في الخلق بل في العباد فقط ومعناه انهم يعبدون الاصنام و  
 يسجدون لها طمعا فما شفاعتهم لهم عند الله تعالى كما هو صريح الآية ويسمى شركهم  
 في العبادة بعد دعوة النبي صلى الله عليه وسلم الى كلمة التوحيد اي توحيد الله تعالى ككفر  
 حقيقة واما قبل دعوة النبي عليه الصلوة والسلام الى التوحيد في العبادة كما فعله  
 اهل الفترة فسمى ذلك الشرك ككفر مجازا تشبيها له بالشرك بعد دعوة النبي  
 عليه الصلوة والسلام الى التوحيد في العبادة وليس كفر حقيقة وذلك لان الكفر  
 حقيقة هو عدم تصديق نبى فيما علم ضرورة مجيئه به من عند الله تعالى كما هو رأى الاشعري  
 وليس في تلك العبادة عدم تصديق نبى حينئذ والكفر حقيقة قسم آخر وهو عدم  
 تصديق العقل فيما دل عليه من اركان الاسلام وهو الخلق وهو رأى الى حقيقة كاشفة  
 في الفصل الآتي وفي عبادة الاصنام لا يدل عليه العقل يقينا بل فيه سمعي قال في التفسير











وقد اطلق ائمتنا الاثنا عشرية من اهل الكلام والاصول والثافعية من الفقهاء  
على انه من مات ولم تبلغ اليه الدعوة يموت ناجيا انتهى اقول السيوطي في  
اشعري ولم يصرح في تلك الرسالة بدخولها الجنة لان اهل الفترة يجوز عند الاشعري  
دخول الجنة بفضل الله تعالى او بشفاعة النبي كما عرفت ولا يجب لكن كما  
قال الله تعالى وسوف يعطيك ربك فترضى وجاز دخولها الجنة بفضل الله  
ولا يرضى النبي صلى الله عليه وسلم الا بدخولها الجنة ولذلك قال السيوطي في  
رسالته الاخرى ان والديه عليه الصلوة والسلام من اهل الجنة واما عند ابي حنيفة  
فيجب دخولها الجنة لانها آمنان بان الله تعالى هو الخالق ووحده في الخلق ويجب  
الثواب على ايمانها بالخالق عند ابي حنيفة كما سبق انفا والشرك في العبادة  
لا يضرها كما عرفت الفصل الخامس في ما منع قول ابي حنيفة في الفقه الاكبر والذ  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ماتا على الكفر وابطوا طالب عمه مات كافرا  
قلت معناه ان والديه عليه السلام ماتا على الكفر الحقيقي بل على الكفر المجازي وهو  
لا يضرهما لانها آمنان بالخالق ولم يوجب ابو حنيفة رحمة الله تعالى على اهل الفترة حقيقة  
الا الايمان بالخالق ويجب هذه الثواب على ايمان اهل الفترة بالخالق و  
ابطوا طالب مات كافرا حقيقة لانه امتنع عن قبول دعوة عليه الصلوة والسلام  
ففيه ابو حنيفة اسلوب العبارة اشارة الى هذا فلو كان الكافر من كفر والديه  
الكفر حقيقة لقال والذ رسول صلى الله عليه وسلم وابطوا طالب عمه ماتوا  
كافرين فاعرف انما صح بقوله ماتا على الكفر لانه توجه ان دعوة الرسول عليه  
الصلوة والسلام وصلت اليهما فامتنعا عن الشرك في العبادة وانما هما  
ماتوا موافقين لابي حنيفة في قوله انما صح بقوله ماتا على الكفر لانه توجه ان دعوة الرسول عليه

ماتا على شريعة ابراهيم عليه السلام كما قيل فالمنع انهما ماتا على الشرك في العبادة  
وهو لا يضرهما وليس ذلك كفر حقيقة لهما فوجب لهما الجنة عند ابي حنيفة  
ويجوز دخولها الجنة عند الاشعري ان قلت كيف يقال انهما ماتا على الكفر و  
انهما في الجنة وذلك امر عجيب قلت ذلك كعكس ما يقال ان فرعون  
مات على الايمان وان من اهل النار لحدوث ايمانه حال البئس كما قال  
الله تعالى فلم يك ينفعهم ايمانهم كما رأوا بأسنا وحديث ان ابي في النار  
محمول على ابي طالب وحديث ليت شعري ما فعل ابواي على تقدير صحة محمول  
على ابي طالب وزوجته كما سيأتي بيانه ان قلت ما تقول في حديث اسنا  
ذنت ربي للاستغفار لا يفي فلم يأذن قلت منع الاستغفار طلب مغفرة  
الذنب وهي امنت بالخالق ووجدت في الخلق وفي ما سواه معذرة الى قيام  
الجنة ولم يفرغ عليها الجنة فلا ذنب لهما فلا استغفار لهما كالا استغفار للصبي  
يتضمن الكذب في ان له ذنبا ولو استأذن النبي عليه الصلوة والسلام بانه  
لا استغفار للصبي لا يأذن له لا يجوز الاستغفار للصبي في جنازته فلا استغفار  
لها لغو متضمن للكذب ولا يجوز للنبي عليه الصلوة والسلام ان يلغو و  
يكذب فلماذا لم يأذن له ربه للاستغفار لانه قال السيوطي واما حديث  
عدم اذن الله تعالى نبيه عليه السلام للاستغفار لانه فهو خير آحاد لا يعا  
دل النص القاطع الدال على عدم اذن اهل الفترة انتهى اقول الاول في  
وجه عدم الاذن للاستغفار لانه عليه السلام ان الاستغفار لهما لغو متضمن  
للكذب واما بكائه عليه السلام عند زيارة قبر امه فتحسب اني فارقها بالعدم

قوله حتى اذا ذكر الفرق قال امنت  
انه لا ازال الا الذي امنت به بنو اسرائيل  
وانا من المسلمين الآن وقد عصيت قبل  
وكنت من الخاسرين  
وقيل الايمان في حالة البئس  
ليس بمقبول والتوبة في حالة  
البئس مقبول سيما في الامار

انما هو موافق لابي حنيفة في قوله انما صح بقوله ماتا على الكفر لانه توجه ان دعوة الرسول عليه



اذن ربه للاستغفار لها واما حديث ابيها والديه واما ثانيا فغير ثابت  
 لان اسناده مجهول كذا في تذكرة القرطبي قال البيضاوي في قوله تعالى  
كان للنبي والذين امنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولي قربى  
 من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم نزل حين هم عليه السلام للاستغفار  
 له بعد عدم قبول دعوته عليه السلام وقبل نزل حين هم عليه السلام  
 للاستغفار لانه عليه السلام انتهى فضعف الثاني فلم يذكره في المذكر  
 وقال البيضاوي في قوله تعالى ولا تستئجل عن اصحاب الجحيم على قوله نافع  
 عن صيغة انتهى عن التناول انها نزلت عند قوله عليه السلام ليت شعري  
 ابواي انتهى فالمراد من الابوين لا يجوز ان يكون والديه عليه الصلوة و  
 والسلام لانها ليسا من اصحاب الجحيم فيجب ان يكون المراد بهما غيرهما  
 لمراد بهما اما عمه ابو طالب وزوجته فلان ثالثا فاما  
 عرفي فالظاهر ان المراد بهما ابو طالب وزوجته كما عرفت في اول الرسالة  
 الفصل السادس انما ذكرته في اول الرسالة ان والديه عليه الصلوة و  
 السلام يجوز دخولهما الجنة عند الاشعري ويجب دخولهما الجنة عند  
 ابي حنيفة موافق لاصل الاشعري والما تيري المذكور في الاصول كما  
 عرفت فخر الآحاد والوارد في عذاب ابيه محمول على ابي طالب وقوله عليه  
 السلام ليت شعري ما فعل ابواي محمول على ابي طالب وزوجته فالجواب  
 من على القاري صنع رسالة فتكلف فيها بكون والديه عليه السلام في  
 النار وان في تلك الرسالة ملالة لمن نظر اليها وصدر رسالة بالمنقول

عن ابي حنيفة

عن ابي حنيفة في الفقه الاكبر والاداء عليها الصلوة والسلام ما تعلق الكفر  
 ولم يدرك ان المراد بالكفر فيه الكفر مجازا وهو لا يضرهما كما عرفت ويجب  
 دخولهما الجنة اصل ابي حنيفة واتى باخبار آحاد في عذاب ابيه عليه السلام  
 مع انه محمول على ابي طالب وابويه او على ابي طالب وزوجته ليصح ما ذكره  
 ذكره في الاصول كما ذكرنا والعمل باصول الفقه اولى من العمل باخبار  
 الآحاد مع انه يمكن حمل الاب فيهما على ابي طالب وحمل الابوين على  
 ابي طالب وزوجته وقال السيوطي في رسالة الاخرى ان والديه عليه  
 الصلوة والسلام في الجنة وانما قطع بذلك مع ان السيوطي في  
 اشعري ويجوز دخولهما الجنة عنده ولا يجب لقوله تعالى وسوف  
 يعطيك ربك فترضى والنبي صلى الله تعالى عليه السلام لا يضره عدم  
 دخولهما الجنة مع جواز دخولهما الجنة فالحق مع السيوطي واما  
 على القاري فلعل البرودة اشرت في رأسه فاختل عقله فصلى الله  
 تعالى على رسوله وعلى والديه فنقطع بانهما في الجنة لانا حفيون ما تيري  
 وسببها رسالة السرور والفرح لانها تسر الناظرين المؤمنين

ويفرحون بها الحمد لله الذي بغيره

وجلاله تنبئ الصالحات وسبحان

ربك الغرة عما يصفون

وسلام على المرسلين

والحمد لله رب العالمين

يم



رسالة إيمان بسم الله الرحمن الرحيم وبه أعوذ

بسم الله وبحمده وصلوة على رسوله وبعد فيقول البائس الفقير المدعوب جعفر  
زاده الكرم الله تعالى بالفلاح والسعادة ان قلت ما تقول في ما يقول  
لتجديد الايمان يا رب ان صدر مني كفر فانا ثبت منه وآمنت بجميع ما جاء به محمد  
رسولك هذا شك كما من ذلك المسلم في ايمانه والشك في الايمان كفر صريح  
به الفتاوى قلت وبالله التوفيق معنى الشك في الايمان فيما صرح به في الفتاوى  
في التصديق الذي هو العلم بجميع ما جاء به الرسول مع الاذعان والقبول وفي المواقف  
من علم شيئاً علم عليه بالضرورة اذا التفت الى علمه به اتون فالعلم بشئ  
يستلزم تلك العلم عند الانتفاء اليه فمن شك في علمه بشئ  
فهو غير عالم بذلك الشئ لان انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملتزم فمن شك  
في تصديقه فهو غير مصدق وهذا ومن صدر عنه شئ من امارات التكذيب قولاً  
او فعلاً يكفر ما مر ان قبله مطمئناً بالتصديق فيؤمن بتجديد الايمان وفي الاشياء  
عبادة الصنم كفر ولا اعتبار بما في قلبه وذلك بما قاله الخيال في ذكره  
شرح المقاصد ان التصديق المقارن لامارة التكذيب غير معتد به والايمان  
هو التصديق الذي لا يقارن شيئاً من الامارات انتهى اقول وانما قيل

للك شك في التصديق شكاً في الايمان لان الايمان هو التصديق في المشهور  
او لان التصديق هو المكنى الاعظم ثم اعلم ان الشك في شئ من احوال قول لا يحل القول  
التصديق لكونه غير مقارن لشيء ينافي في اعتدائه في عرف الشرع لا يدل على  
انتفاء التصديق لان العلم بشئ لا يستلزم بعد مقارنه لذلك العلم  
شئ

شئ ينافي اعتدائه في عرف ما وذلك ظاهر فالتك في كون التصديق غير  
مقارن لامارة التكذيب لا يدل على انتفاء التصديق كما لا يدل على وجود  
تلك الامارات لان الشك في عدم شئ لا يدل على وجود شئ وذلك نظ  
ايضا فان شك في عدم صدور عمارة التكذيب عنه ما عدم صدورها عنه  
في الواقع مؤمن عند الله كما ان الشك في عدم صدور العصيان عنه مع عدم  
صدوره عنه في الواقع مطيع عند الله واذا علمت هذا فاعلم ان من  
قال ان صدر مني كفر ان اراد مني الكفر انتفاء التصديق فمفع هذا القول  
ح شك في وجود التصديق والشك فيه على انتفائه كما عرفت و  
انتفائه كفر لكن لا اظن ان احدا اراد به ذلك وان اراد به شيئاً من  
امارات التكذيب فمفع هذا القول ح شك في اعتدائه التصديق شرعاً  
بسبب امارات التكذيب وهذا الشك لا يدل على عدم التصديق  
كما لا يدل على وجود شئ من امارات كما عرفت ثم ان المؤمن الفاضل عن احواله  
الغير المراقب على نفسه لا يؤمن بصدور شئ من الامارات عنه سيما مع  
الجهل بانه من امارات التكذيب فينبغي ان يجتهد ايمانه في كل يوم بمثل ما سبق  
ان قلت الكافر اذا قال آمنت بما جاء به الرسول بصير مسلماً كما في الخلاصة  
فلما لا شئ يحتاج المسلم في تجديد الايمان عند خوف صدور شئ من الامارات  
عنه الى ان يقول ان صدر مني كفر فانا ثبت منه وما لا يكفي عند ذلك ان يقول  
آمنت بجميع ما جاء به الرسول قلت قد علمت ما نقله الخيال ان كان الكافر  
قسان جاحد بشئ ما جاء به الرسول ومصدق بجميع ذلك لكنه متصف



بشئ من امارات التكذيب فالاول بصيرت لما يمثل آمنت بجميع ما جاء به الرسول  
 ولا يحتاج الى التوبة عن سائر المعاصي اذ ايمان الكافر ينهدم ما فعله في حال كفره  
 من المعاصي بالجملة ان امارات التكذيب لا تنافي اعتداد التصديق للكافر الواحد او  
 ليس له تصديق ثم بتصديقه ينهدم الامارات كما ينهدم سائر المعاصي فلا يبقى حكم الا  
 مارات سابقة في حال الكفر بعد التصديق حتى تنافي اعتداده ورجوعه الى التوبة عنها  
 واما الكافر الثاني فله تصديق لكن الامارة اعدمت اعتداده فلا ينفعه تجديد التصديق  
 ما لم يتب عن الامارات ما دامت باقية كما تنافي اعتداد تصديقه الجديد ايضا و  
 الهادى حكيم الامارات هو التصديق بعد التوبة لا تجديد التصديق فاعرفت ذلك  
 ثم لو ارتد المسلم عن شئ من ضروريات ما جاء به الرسول الصياذ بانته وصدور منه في  
 تلك الحالة شئ من امارات التكذيب لكفى في اسلامه ان يقول آمنت بجميع ما جاء  
 به الرسول ولا يحتاج الى التوبة من تلك الامارات كالاحتياج الى التوبة من المعاصي الصادرة  
 عنه في تلك الحالة ان قلت اليس يكفي لمصدر صدر منه شئ من الامارات التوبة من  
 تلك الامارات وهل يحتاج الى تجديد التصديق قلت نعم والله اعلم لان تصديقه قد  
 سقط اعتداده شرعا بصدور الامارات و بانتفاء الامارات بالتوبة لا يقود و  
 وهو ما حبطه من اعماله فاحتج الى التصديق الجديد ولذا صور محمد البكر كوي تجديد الايمان  
 عند خوف صدور الامارات في الرسالة التكميلية بمجموع الامر من التوبة عن الامارات  
 والتصديق الجديد شكر الله سعيد و فخر عن المسلمين خيرا واقول ولعل هذا اصل الحنفية  
 من عدم عود الابطال بالكفر بعد التوبة عنه خلافا لثاقب هذا وانما قلنا في صدر الرسالة فيما  
 صرح به في الفتاوى لان الشك في الايمان يجوز ان يطلق على الشك في عدم صدور شئ من الامارات  
 عن المصدق لكن الشك في الايمان بهذا المعنى  
 ليس بكفر كما عرفت والله الهادي  
 فله الحمد والمنة ثم  
 ب



رسالة البسملة للخادمي  
بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون

بسم الله الذي جعل البسملة شريعة لا فتاح • الرحمن الذي جعلها الوصول لكل بركة هي الفتاح • الرحمن الذي جعلها القاصد كل خير النجاح • وبكره الذي جعلها مفتاحا لكنوز الكتاب • وجناحا الى حل رموز الخطاب • وبصلوة من اجري رحيق البركة من منبعها • مع آله الذين اجتمعوا في اخذ الحكمة من معدنها • وبعد • فيقول ابو سعيد محمد الخادمي • جعل الله حبيب من اول الخادمي • ومما يشينه من اذل الرهادي • هذه خزائن الجواهر • ومخازن الزواهر • دقيقة تجائب السراها • رقيقة غرائب ازهارها • حاوية لفرائد العقليات • جامعة لفوائد التعليلات • لم يأت بمنظوم الا عصار • ولم يسمح الى الآن الادهار • على البسملة هي لفوائد الايات • ولبركة كل من مصباح • كاشفة عن كنوز جوارها • باسطة عن رموز فوارها • فاتحة عن مكبات الجوارفكارها • لا يكتفي عن غرائب نتائج انظارها • حاوية لمهام علوم الاوائل والاواخر • كافية عما احتاج اليه الاكابر والاصاغر • مقبوض من ذهل عن شراء مثل هذا الشأن الفاخرة • والدرر للابكار الناضرة • مع ان الثمن يسير • والوصول اليها غير عسير • تدخر ممر العروس ممالك المقاصد • ونيل الفتح قلاع يتجه اليه كل قاصد • والمبتدئ فيها يكون منتهيا والمنتهى مبتدئ • لانه ما من عالم الجوارفكارها • ولا عارف ازهار فوارها • وكل محتاج في الله من الاخوان • يقبلها هدية منيرة لود الخلان • وهو المقصود من وضع القلم • والاصل الى هذا الشأن في رفع القدم • ولا يلوم مما فيه من العيب والخط • ولا يغيب اعتقاده اذا سلامة امره على البشر • فان كتاب الرجل بيان عقله • وترجمان قدر فضله • لعل الله تعالى يصون من عائب تجوب • او غائب مسلوب • فمن ثقل عليه الجميع • فعليه ما تشتهى من الصنيع • لان لكل اناس ما يريهم • روي فيه لكل قوم مشربهم • لان النظر على هذه الكلمة الجليلة من حيث جميع العلوم • مراعيها في المرتب احوال الفهوم • اما النظر من حيث اللغة الذي هو علم يبحث فيه عن احوال جواهر المفردات من حيث

معانيها الاصلية فهو ان باء البسملة قال في القاموس الباء حرف للاتصاق حقيقيا امتسكت به بزيد وبجازيا مرت به • وللتعدي ذهاب الله بنورهم • وللاستعانة كتبت بالقلم ونجحت بالقدم • ومنها باء البسملة • والسيبية وكلا اخذنا بدينهم • وللمصاحبة اعطى بسلام • وللظرفية ولقد نصرهم الله بيد • وللبذل فليت لي بهم قوما اذ اركبوا • وللمقابلة اشترى به بالف • وللمجازرة كعن وقيل مختص بالسؤل فاسئل به خيرا • ولا يختص نحو ويوم شقق السما بالانعام • وللاستعلاء من ان تأمنه بظنار • وللتبعض عينا يشرب بها عباد الله • وللقسم قسم بالله • وللفاتحة احسن لي • وللتوكيد ومعنى الزائدة • ويكون زيادته واجبة كاحسن بزيد اي احسن زيدا اي صار ذا احسن وغلابة هي في فاعل كفي كفي بالله شريدا انتهى ملخصا فهذا ظاهر في ان الباء مشتركة بين هذه المعاني فهو موضوع لكل واحد من هذه المعاني وقيل عن سببويه انه لم يذكر له معنى غير الاتصاق فباني المعاني مجاز عنده وقيل ان جميع معانيه لا يفارق الاتصاق والتفصيل مذکور في معنى اللبيب وكونه فان قلت ان مثل هذه المباحث بحث نحو في فاعله ذكر ك في اللغوي قلت وجهره بحث اهل اللغة عنه كصاحب القاموس وان يجوز ان يكون مسئلة واحدة جزأ عن علمين مختلفين باعتبارين مختلفين فكون هذه المباحث من اللغوية بالنظر الى ذواتها ومفرداتها وكونه من النحوية بالنظر الى تركيب الكلام منها ووقوعها في التركيب والاسم بان عن مسمى قال في القاموس سميا سموا ارتفع فهذا مناسب لمذهب البصريين من انه مشتق من السمو وهو الارتفاع لانه يدل على مسامحة فيرفع ويظهره • وعند الكوفيين من الوهم سبأ في تفصيل في المباحث الصرفية ان شاء الله تعالى وفيه خمس لغات اسم بضم الهمزة وكسرهما وسم بكسر السين وقيل من قال سم بضم السين اخذه من سموت ومن قال بكسر السين اخذه من سميت او رد عليه انه غريب ودفع ان قائله احمد بن يحيى وهو



جليل القدر ثقة فيما نقل <sup>والحكمة</sup> مثل قدري وأورد عليه بامر لا يتجمله المقام وهو واحد <sup>الاسم</sup> الالهي  
سماء العشرة التي ابتدئ في اولها بهزمة الوصل وهي اسم واست وابن وابنة  
وامراً وامراً واثنان واثنان في القسم والاصل في هذه الهزمة ان تثبت خطا كغيرها  
من هزات الوصل لكن تحذف ههنا اي في اضافة الاسم الى الجلالة خاصة لكثرة استعمال  
وقيل لتوفيق الخط واللفظ وقيل لاحذف اصلا وذلك لان الاصل اسم واسم بكسر السين  
او ضمها فلما ادخلت اسكت السين تخفيفا لانه وقعت بعد الكسرة كسرة اوضة وهذا  
حكاية النحاس وهو حسن ولو اضيف الى غير الجلالة من اسماء الباري وقيل هذا الخذف مختص  
بما في الابتداء وامام في الوسط فلا يخوفه تعالى اقراء باسم ربك وفيه نظير ما عرفت ان الكلام باسم الرب  
عند الاضافة الى الجلالة فقط <sup>الله</sup> قال في القاموس <sup>الله</sup> الالهة والوصية عبادة الجلالة  
ومنه لفظ الجلالة واختلف فيه على عشرين قولاً الى آخر ما قال فلفظ عزى كما عند عامة اهل يجوز حذف  
العربية ونقل عن ابي زيد البلخي انه سرياني اذا صله لاهها فعرية العرب فقالوا الله  
وقيل عبراني وعلى الاول علم عند اكثر من خليل وسيبويه قبل هو مختار اصوليين والثاني في النقص  
واكثر الاشعية لكن اكثر على كون من الاعلام الموضوعية وقيل من الاعلام الغالبة قال  
المحقق الشريف في حاشية الكشاف الاله قبل حذف الهزمة وبعدها علم تلك الذات <sup>او نقل العرب الى العربية</sup> وان السؤل  
المعينة الا انه قبل الخذف اطلق على غيره تعالى اطلاق النجم على الثريا وبعده لم يطلق على غيره اصلا  
واستدل صاحب الكشاف على كون علم اصليا بان يوصف ولا يوصف به تقول الاله واحد  
ولا تقول شيء الاله وايضا انه لا بد لصفات تعالى من موصوف تجري عليه ولو جعلت كلها  
صفات بحيث لا يكون على اسم موصوف بها وهو محال يرد على الاول ان عدم الوجود الجارية على  
لا يصلح حجة على عدم الوجود فان اريد الاستقرار التام فغير مسلم وان التناقص فليس <sup>او ان اريد الناقص</sup> بل هو  
بمفيد

بمفيد الا ان يدعى كفاية النظر في المقام وان يجوز ان يقال ذات الاله اي معبود ولا بد من الحكم  
بامتناعه من جهة نعم الكلام في الجلالة وهذا ليس ذاك فافهم <sup>او يقال ذات الاله</sup> وورد على الثاني بان المحال  
قيام الصفات بدون الذات من اسم تجري عليه احكام اللفظ كالنعت النحوي وعلى كونها  
فأخترت قوافر كثيرة <sup>او يقال ذات الاله</sup> سيدك انت الله تعالى في البحث الاشتقاقية وقيل انه ليس بعلم بل صفة  
واستدل عليه ان ذاته تعالى لا يعرف كغيرها فلو لم اسم لزم ان يعرف سبحانه تعالى كغيرها وان الاله  
العلم قائم مقام الاشارة <sup>او الاشارة</sup> وهذا متنع في حقه تعالى ولا يخفى ان لزوم دلالة الاسم على كنه المسمى  
ليس بل لازم بل يجوز كفاية المعرفة الاجمالية على المسمى اذا كان هو الله نفسه كما هو المنصور  
فلا اشكال وايضا قيام العلم مقام الاشارة ليس بمسلم في حقه تعالى منشاؤه قياس  
الفأب على الله <sup>او الله غائب بالنسبة اليها</sup> وهذا ان اريد الاشارة الحسية فلا نسلم القيام المذكور لما مر وان  
العقلية فلا نسلم الامتناع وقيل انه اسم لمفهوم كلي منحصر في فرد لانه اسم لمفهوم الطوبى  
لذاته او المستحق للعبودية له فليس بعلم لان مفهومه جزئي <sup>او لو كان علما</sup> وورد ان لو كان كذلك لزم  
ان لا يفيد الكلمة الطيبة توجيدا واجمعوا على افادته وورد ايضا انه لو كان علما لا متنع  
حمل الاحد عليه <sup>او لان كل الاحد عليه</sup> وقيل ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى قل هو الله احد الضمير للثاني  
والله احد جملة خبرية لانه يكون بمنزلة ان يقال زيد احد ولا يشك احد في انه احد لا اثنان  
ولو اعتبر مفهومها كليا لصح بلا اشكال <sup>او لا يوجب</sup> ورد انه يعتبر الاحدية بحسب الوصف بمفعول انه احد  
في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة او بحسب الذات اي لا تركيب فيه اصلا  
فنفيد <sup>او انما يكون</sup> ولا يكون مثل زيد احد ثم انهم قالوا في لفظ الله سبع خواص لا يوجد في غيره احدها  
ان جميع الاسماء ينسب اليه ولا ينسب هو الى شيء قال الله تعالى والله الاسماء الحسنى <sup>او الى الله</sup>



وثانيها انهم يسمون به احد من الخلق بخلاف سائرهم قال الله تعالى هل تعلم له سميا لكن ينبغي ان  
 يستثنى الرحمن وثالثها خذوا يا النداء من اوله وزادوا ميمًا مشددة في آخره فقالوا اللهم  
 في يا الله بخلاف سائرهم وسابعها انهم التزموا الالف واللام عوضا عن همزة ولم يفعل ذلك  
 لغيره وخامسها انهم قالوا يا الله خاصة بقطع همزة وسادسها انهم جمعوا بين يا والنداء  
 واللام التعريف فيه دون سائر الالف في الضرورة قال الشاعر يا التي تيمت قلبي وانت بجنتك  
 بالوصل عني وسابعها تخصيصهم اياه بالقسم الرحمن الرحيم اعلم ان ال على ثلثة اوجه  
 احدها اسم موصول بمعنى الذي وفروجه وهي الداخلة على الصفات كما هي الفاعل والمفعول وقيل هي حرف  
 وقيل موصول حرفي والثاني حرف تعريف قيل موضوع للبعد فقط وقيل له وللجنس وقيل  
 لهما ولا استغراق وقيل لهذه الثلاثة وللبعد الذي لكن ما عليه المحققون كونها للبعد  
 وللجنس وكل منهما ثلثة فالبعد اما يكون مدخولها معهودا ذكرنا سواها كان مفردا او  
 تشبیه او جمعا معرفة او نكرة عيني الاول او غيره كقوله تعالى يا توك بكل ساحر عليم  
 في السحرة وصاحب هذا ان يد الضمير مدخولها ومنه ما يكون ذكره وتقدم  
 معنى كقوله تعالى وليس الذكر كالانثى او معهودا ذهنيا كقوله تعالى اذها في الغار او معهودا  
 تقديرية ان لم يتقدم لفظا ومعنى بل تقدم ذكره تقدير او حكما وذلك اما لكونه حاضرا نحو اليوم  
 اكلت لكم دينكم وكذا كل ما يقع بعد اسم الاشارة او التي في النداء او اذا الفجائية او  
 في الزمان الحاضر نحو الان كذا في الاتقان عن ابن عصفور واما لكونه معلوما للمخاطب حقيقة  
 او ادعاء كخروج الامير واما الجنس فاما لا استغراق الا فرد لغوية كقوله الغيب يعلمه الله  
 او عرفية كقوله الصاغة مؤتمرون بامر الامير وهي التي يخلصها كل حقيقة ومنى دلالتها صفة الاشياء  
 من مدخولها كقوله الانسان الذي آمنوا ووصفها بالجمع نحو والطفل الذي لم يظلموا

واما

واما لا استغراق خصائص الافراد ومعنى التي تخلصها كل ما مثل ذلك الكتاب اي الكامل في  
 الهداية الجامع لصفات جميع الكتب المنزلة واما لتعريف الماصية والحقيقة والجنس وهي  
 التي تدخل على المعرفات او التي تدخل على الاشياء التي يراد اجراء الاحكام على ما هيتهها نحو  
 وجعلنا من الماء كل شئ حي والرجل خير من المرأة وجعل بعضهم العهد الذي هو في حق الجنس  
 والثالث زائدة وهي قسمان الاول لازمة وهي جنس الا وهي الغلبة هي استعمال اللفظ  
 العام في بعض افراده بحيث يرجع اليه عند الاطلاق بلا قرينة بل القرينة تكون عند ارادة معنى  
 العموم الذي هو المعنى الاصلي وهذه اما حقيقية ان استعمال او لا في معنى ثم يغلب على آخره  
 في اسم كالتبث للكعبة بعد استعمالها في الغير او في صفة كالصديق لحويد بن نوفل بعد كونه  
 صفة لكل من اصابته صاعقة واستعمال في غيره واما تقديرية وهي ان لا يستعمل من ابتداء وضعه  
 في غير ذلك المعنى لكن القياس يقتضي ذلك وهذه ايضا اما في اسم كلفظة الله على من ذهب  
 من كان اصله الماله لانه وان اقتضى القياس صحة اطلاقه على غيره تعالى كاصلة لان الماله اسم بمعبود  
 بحق او باطل الا انه لم يطلق الا عليه تعالى وقال بعضهم انه وصف في اصله ثم غلب عليه حتى  
 صار كالعلم مثل الشربا فاجرى مجرى العلم في اجراء الوصف عليه وامتناع الوصفية وعدم المناسبة  
 بالغير او في صفة كالتحريم فانه وان اقتضى القياس استعمال في غيره تعالى الا انه لم يستعمل  
 والثانية الوضعية مع اللام سواء كان بالرجال كالان عند بعض والبتة او بالنقل سواء من اسم  
 كالنضر او صفة كالتراث او مصدر كالفضل والثالث الجبري يذهب من العلمية كما في مني علم  
 شخص او جنس غير مشترك كالنبيين والربيع الفرق بين الاعلام الاناسي واعلام البرهان كغلام  
 وفلانة للانسان والفلان والفلانة للبهيمة والخاص دفع التوهم كالتذي فانما اذا لم تكن لازمة  
 ونزعت نارة وادخلت اخرى لا وهم كونها للتعريف واما الذي في من فسمي الزائدة لغير لازمة



وهو فيما عدل ما ذكره كمال الواقعة في الحال لان الاصل فيها التنكير قبل منه قوله تعالى ليخرجن الاعتر منها الا  
 ذل بفتح الياء اي ذليلاً **فائدة** اجاز الكوفيين وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة ال عن  
 عن الضمير المضاف اليه وخرجوا على ذلك فان الجنة هي المأوى والمنايعون بقدره ون له واجاز البصري  
 نيابة عن الظاهر ايضا وخرج عليه وعلم آدم الاسماء كلها فان الاصل اسماء المسمايات كما  
 في الاتقان شتم اعلم انهم قالوا الرحمة في اللغة الرقة والانعطاف وقبل ارادة الخير وقبل رقة  
 يقتضي الاحث الى المرحوم وقد يستعمل في الرقة المجردة وفي الاحث المجرد وتام الكلام في جهة  
 البيان ان شاء الله تعالى قال في القاموس الرحمة ويحرك الرقة والمغفرة والتعطف كالمرحمة والرحم  
 بالهم وبضمين كسبعة ورحم عليه ترجما وترجم ثم ان لفظ الرحمن لا يستعمل الا باللام او الا  
 صفة واما قول الشاعر في مبيدة الكذاب وانت عيت الوري لارثت رحمانا فمحول على  
 تعنتهم او على الشذوذ كما في الدر المنصور اقول لا يبعد ان يقدر فيه اللام كما قيل فيما سمع من  
 قوله سلام عليكم بلائين او يقدر مضافا اليه والا ينقض القاعدة الخصمية المذكورة نحو ما ورد  
 في الادعية يا رحمن يا رحيم قال في الدر ايضا ومن غريب ما نقل فيه انه مغرب ليس بعربي الا  
 صل وانما بالياء المجهة قاله ثعلب والمبرد ورده الجعبي في شرح الشاطبية بعد نقله عن ثعلب  
 بوضع الاستقاف لكن لا يخفى انه يكاد ان يكون دعوى بداهة في محل نزاع لا سيما القائل من  
 كبار ائمة العرب فلا بد في الرد من بيان صحيح ودليل صريح وقد قال في الاتقان ايضا ان الرحمن  
 عبر الى عند المبرد واصل بالحاء المجهة ولم يورد عليه بشئ بل ابقاه وقرره قالوا يعرف اللفظ الغير  
 العربي بنقل الائمة وبمخالفه هيئات الاسماء العربية فليقل **خاتمة** الباء الجارة ان كان  
 معناها الاتصال فقط تكون منفردة وان للاتصاف وغيره تكون مشتركة فحينئذ لو كان بعض  
 المعاني ضد للاتصاف كما يتوهم بين الاتصال والمجازة تكون من قبيل الاضداد كما يجوز للابيض والا  
 الاسود

والاسود وتكون مرادفة بمثل في وعن علي وجه **تنبيه** ان كان اللفظ الواحد موضوعا باراء  
 معنى واحد فنفرد وان باراء معان متعددة فشارك فان كان بعض المعاني ضد للاتصاف فاضداد  
 ان كان اللفظان موضوعين لمعنى واحد فترادفيا وان لمعنيين فمتباينان كالاسود والحمار وعلى  
 الاول ان لم يكن المعنى الواحد متصفا بل كلياً فان استوت مفهومه فتواطى وان تفاوتت  
 فتشكك كالبياض في الثلج والبراق ثم هذه الجارة مبيضة للفظ الاسم والاسم متواطى ان كان  
 مشتركا معنويا بين نحو علم الشخص واسم الجنس واللقب لكون المعنى الذي هو ما ابان عن  
 مسمى كلياً صادقا على هذه الافراد متساويا وان فرضت التفاوت فتشكك والاسم  
 مع الجلالة متباينان والجلالة في نفسها منفردة ومع الرحمن وكذا الرحيم والرحمن مع الرحيم اما  
 مترادفان او غير مترادفين وسيأتي تمام الكلام ان شاء الله تعالى واما من حيث الوضع الذي  
 هو علم يبحث فيه عن احوال الوضع من حيث العموم والخصوص ومن حيث الشخصية والنوعية  
 فاعلم اولاً انه اي الوضع اما اعتبر لفظه خبرياً اي يعتبر اللفظ بخصوصه ولفظه كزيد وان  
 وهذا او اعتبر كلياً بان يكون مثلاً بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون كيفية كذا فهو بمعنى  
 كذا كالمشتقات والمركبات والمجازات والافعال وبالجملة كل ما يكون دلالة على المعنى با  
 لهيئة كقوله كل صيغة فاعل فهو لمن قام به الفعل ونحو كل اسم حي آخره الف ونون فهو نشية  
 ونحو كل لفظ مع القرينة لموضوع الاول فيدخل فيه المجاز الاول وضع شخصي والثاني  
 نوعي وعلى التقديرين اما ان يكون المعنى خبرياً ملحوظاً بتلك الجزئية او ملحوظاً بما يع  
 ملحوظاً بالكلمة ايضا ولا جائز ان يكون حينئذ ملحوظاً بالجزئية فالاول وضع خاص والموضوع له  
 كذا كذا كالاعلام الشخصية وفي الوضع النوعي كوضع اعلام اجناس الصبيغ من فعل يفعل  
 وغيرها وتوضيحه في حاشية دودة على شرح النجاشي والثالث وضع عام للموضوع له العام كالانثى  
 والاسود



للحيوان الناطق وعامة النكرات وفي النوع كوضع عامة المشتقات والثاني الوضع العام  
 للموضوع له الخاص كالمفردات والموصولات والاسماء الاثارات والاسماء الافعال والحروف  
 وبعضه الظروف كايين وحيث مما يتضمن معنى الحرف فانها موضوعة للمعاني الجزئية بملاحظة ما بها  
 يعبرها كالفاء المتقدم ذكره والمثاليات او حقلًا ونوع النسبة الحاصلة في الغيرة لفظ  
 هذا الموضوع لكل فرد من جنس مستحضر بمطلق المفرد المذكور المثالي الكلي فهذا الكلي اللفظي  
 للوضع وهو التحقيق وهو مذهب للعلامة العبد لا الموضوع له بشرط الاستعمال في الجزئية  
 على انها مجازات متروكة للحقايق كما هو مذهب التفازاني وفي الوضع النوعي كوضع الالف  
 فعال فانها موضوعة بالنوع للنسب الجزئية بملاحظة كلية شاملة لها وعرفت مما ذكره  
 من الحقايق ان عموم الوضع وخصوصه بعموم الله وخصوصها اذا انقرض هذا الوضع الباء شخصي  
 بوضع عام للموضوع له الخاص لان نفس الباء بخصوصها معناها هذا هو اللصاق المقيد  
 بين مدخولها الذي هو الاسم ومتعلقها الذي هو الابداء مثلاً وقد استحضرت هذا اللصاق  
 الجزئي بمطلق اللصاق الكلي العام المشترك بين جميع افراد اللصاق فكون وضعه شخصياً  
 لا اعتباراً للفظ حين الوضع على الوجه الخصوص وكونه يكون الله التي هو مطلق اللصاق عاماً  
 وكون الموضوع خاصاً لكون المعنى جزئياً وبهذا لم يكن اسماً اذ لو كان المعنى كلياً اي مطلقاً الا  
 لصاق كما نرى البعض لكان اسماً فالاسم هو اللصاق الكلي المستقل والحرف الالف  
 الجزئي الذي هو غير مستقل والحاصل ان الباء لفظ جزئي موضوع لمعنى جزئي والله الوضع  
 كليته والاسم لفظ جزئي موضوع لما أتبع عن المسمى وملحوظ كذلك فوضع شخصي  
 بوضع عام للموضوع له العام ومن قال ان لفظ اسم من حيث هو كلي معناه ما دل على معنى  
 في نفسه غير مقتدر باحد الازمنة فقد غلط غلطين احدهما ان اللفظ جزئي بل الكلي معناه

وثانيهما

وثانيهما ان ذلك المعنى ليس بمدعنا بل المعنى المدعنا ما عرفت انفاً والاسم باعتبار  
 اضافته من قبيل الوضع النوعي لدخوله تحت قاعدة قولهم ان كل اسم ضيف الى اسم آخر فيعمل  
 فيه الجرح قال بعض الاساتذة روح الله روحه ان المركبات تامة او ناقصة تقييدية بالوصف او  
 الاضافة موضوعة بالوضع النوعي لصورة كلية عقلية على ما يفهم من الوشاح وهو المناسب لما ذكره  
 الشريف قدس سره في تعليقه على التلويح من ان وضع الالفاظ للصور الذهنية عند ابي حنيفة  
 وللامور الخارجية عند الشافعي رحمهما الله ولا يخفى ان اول الكلام يبي اختصاص هذا الحكم بالمركب  
 وآخره شموله بالكل وهو ما يقتضيه العقل الصريح ويوافق لظاهر ما فهم من تقريرهم ان الالفاظ  
 موضوعة للصور الذهنية العلمية عند بعض وللصور الخارجية المعلوماتية عند آخر وان اتفق الكل  
 في ان المقصود بالافادة هو المعلومات ثم انه يشبه ان يكون من قبيل الوضع العام للموضوع له  
 الخاص ولفظ الله علم شخص على التحقيق موضوع للدلالة على ذات الواجب الوجود بملاحظة صفاته  
 الجزئية الشريفة فالمعنى هو ذاته تعالى والله هي تلك الصفات الجلية الجزئية فالوضع خاص  
 للموضوع له الخاص من الوضع الشخصي واما عند كون الواضع هو الله فلا لكون الوضع قدماً على  
 كون الجلالة اسماً للمفهوم الكلي فالاشبه انه اسم جنس فمن قبيل الوضع العام للموضوع له العام  
 كالانثى ورجل لكن ان اعتبر حين وضع الجلالة لمفهوم الواجب لذاته اشترط الحضور الذهني و  
 الوحدة الذهنية كما يفهم من عباراتهم فعلم جنس فوضع كعلم شخص مثلاً ان اسما موضوعة  
 للماهية من حيث هي للحيوان المفترس بشرط الحضور الذهني والوحدة الذهنية بخلاف اسم الجنس  
 كاسد فهو وان وضع للماهية من حيث هي لم يعتبر فيه هذا الحضور وان لزمه فالمعنى موجود فيها  
 ذمنا لكن معتبر في العلم دون الاسم فان قيل ان فسر اسم الجنس بالماهية من حيث هي مع قيد  
 الوحدة لا بعينها فهو المفرد المنتشر كما فسر به كيف يكون حال وضعه فلنا يكون مثل الاول

للموضوع العام



لانه كل ايضا لا يبرها منه بقي ان صفات الواجب لذاته كيف تكون جزئية بل الكلية معتبرة في مفهوم مطلق الصفات فلا يكون الوضع في الجملة خاصا قلنا ولو سلم ذلك يجوز انحصار ذلك المفهوم في ذاته تعالى ولا ينافي في هذا خصوص الوضع وقد قالوا انه قد يكتفي في العلم بملاحظة المعلم بوجه كلي منحصريه كما في تسمية المدلول قبل رؤيته <sup>المولود</sup> ولفظ الرحمن اللام فيه على كونه حرا فيقتضي ان يكون من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص لكن كونه لا لازمة للكلمة ورائدة كما سبق في اللغوية يشتهر وضعها لعدم المعنى الموضوع له ورحمن مشتق من رحم وصفة مشبهة ذات قام به الرحمة وهذه الذات مبرهنة في اصل الوضع فالوضع عام للموضوع له العام من قبيل الوضع النوعي وقد سمعت مرودية قول من قال انه ليس بمشتق فان اريد منه المعنى المجازي كما اشير في اللغوية وسيفصل في البيانية ان شاء الله تعالى وفيه نوع آخر من النوعية كما اشير اليه ثم انه قد عرفت انه لا يستعمل في غيره تعالى فان لوحظ ذلك عند الوضع يكون من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص ولفظ الرحيم اللام فيه من قبيل وضع العام للموضوع له الخاص البتة ورحيم اما صفة ايضا او مبالغة وعلى التقديرين فوضع كوضع رحمن فان قيل ان وضع المشتقات يشبه ان يكون مثل وضع المضمرات وكونه في كون المعنى جزئيا فوجه كونه كليا لعل وجهه انهم يلاحظون المعنى على وجه الجزئي في نوع المضمرات بخلاف المشتقات ولهذا تستعمل المشتقات ابرها ما يخو العالم مستحق العطاء ومضروب زيد كذا بدون تعيين الذات وان عرض التعيين في بعض المواضع نحو زيد ضارب بخلاف نحو المضمرات وفيه كلام لا يسع حالنا وقد ظهر لك مما ذكرنا وجد الاقام الثلاثة من الشخص مع بعض اقسام من النوعي واما من حيث الاشتقاق الذي هو علم يبحث فيه عن <sup>الوجه</sup> والعن داخله احوال المفردات من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية وله جزئيا

جبهة صدوره عن الواضع وجهه علمنا بالاخذ بالتعريف بالجبهة الاولى علمي وصح ان تجد اللفظ من باب اللفظ آخره <sup>بمعناه</sup> سببا بحروفه الاصول يعني علمك بين اللفظين تناسبها في اللفظ بحروفه الاصول والمعنى وانما تعريف علمي وصح ان تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب معناه والاستتقاق ان اعتبر فيه الموافقة في الحروف الاصول مع الترتيب كضرب وضارب فيسمى اشتقاقا اصغرا او بدوينا نحو كني وناك فصغيرا او لمناسبة فيها وتلب وتلم فأكبر ويعتبر في الاصغر موافقته في المعنى وفي الاخيرين مناسبتة فالمناسبة اعم والمشتق ما وافق اصلا <sup>الاصغر والأكبر</sup> بحروفه الاصول ومعناه وقد يرد في التعريف بتغيير ما اى في المعنى فيجوز اتحاد المعنيين على الاول دون الثاني فمقتل مشتق من قتل مصدر على الاول دون الثاني والاصل في الاشتقاق المصدر عند البصرية والفعل عند الكوفية قيل شئ من ادلة الطرفين لا يفيد شيئا بل الاصل فيه ما هو اشد سؤا في المصدر او في الفعل والمشتق قد يطردها كاسم الفاعل والمفعول وقد لا يطردها كالفاروق فانها مشتقة من القرار ولا يطلق على كل مستقر للمامع وكذا الذليلان والعيق فان ان اعتبر دخول معنى المشتق منه في مفهوم المشتق باعتبار الدلالة على ذات مبرهنة فمطرده وان لم يعتبر دخوله بل اعتبر مرجح التعيين الاسم باعتبار الدلالة على ذات معينة فغير مطرود باعتبار الصفة في احداهما مصحح للاطلاق وفي الاخر مرجح للتسمية فالمشتق دال على صفة معينة لكن الذات مبرهنة في الصفات دون الاسماء ثم انه لا بد في الاشتقاق من تغير ما حركه او حرفا بزيادة او نقصان والكل اما احواد فلهذه اربعة اوتناء وستة اوتلت فاربعة او رباع فواحد والجمع خمسة عشرة فالاحاد نحو نصر من النصر بزيادة حركة الرصاد ونحو كاذب من الكذب بزيادة الف ونحو سفر بكون الفاء جمعا من السفر بنقصان فتحة الفاء والضرب من ضرب على الكوفيين ونحو صرهل من صرهل بنقصان الياء

الاشتقاق في المصدر عند البصرية والفعل عند الكوفية قيل شئ من ادلة الطرفين لا يفيد شيئا

بمعناه

الاصغر والأكبر

الاشتقاق في المصدر عند البصرية والفعل عند الكوفية قيل شئ من ادلة الطرفين لا يفيد شيئا

الاشتقاق في المصدر عند البصرية والفعل عند الكوفية قيل شئ من ادلة الطرفين لا يفيد شيئا

الاشتقاق في المصدر عند البصرية والفعل عند الكوفية قيل شئ من ادلة الطرفين لا يفيد شيئا

الاشتقاق في المصدر عند البصرية والفعل عند الكوفية قيل شئ من ادلة الطرفين لا يفيد شيئا

الاشتقاق في المصدر عند البصرية والفعل عند الكوفية قيل شئ من ادلة الطرفين لا يفيد شيئا

الاشتقاق في المصدر عند البصرية والفعل عند الكوفية قيل شئ من ادلة الطرفين لا يفيد شيئا

الاشتقاق في المصدر عند البصرية والفعل عند الكوفية قيل شئ من ادلة الطرفين لا يفيد شيئا

الاشتقاق في المصدر عند البصرية والفعل عند الكوفية قيل شئ من ادلة الطرفين لا يفيد شيئا

الاشتقاق في المصدر عند البصرية والفعل عند الكوفية قيل شئ من ادلة الطرفين لا يفيد شيئا

الاشتقاق في المصدر عند البصرية والفعل عند الكوفية قيل شئ من ادلة الطرفين لا يفيد شيئا

الاشتقاق في المصدر عند البصرية والفعل عند الكوفية قيل شئ من ادلة الطرفين لا يفيد شيئا

الاشتقاق في المصدر عند البصرية والفعل عند الكوفية قيل شئ من ادلة الطرفين لا يفيد شيئا



والثلاثي نحو ضارب من الضرب بزيادة الالف وكسرة الراء ونحو غلى من الغليان بنقصان الالف والنون وحركة الياء ونحو رج من الرج بزيادة فتحة الجيم ونقصان الالف ونحو وكسرى من وله بزيادة الالف ونقص حركة اللام ونحو سلمات بزيادة الالف والثاء ونقص التاء التي في مسلمة ونحو حذر من الحذر بزيادة كسرة الذال ونقص فتحة الذال ايضا والثلاثي نحو ضرب من الضرب بزيادة همزة الوصل وكسرة الراء ونقص فتحة الضاد ونحو خاف من الخوف بزيادة فتحة الالف ونقص الواو ونحو وعد بنقص الواو وفتحة العين وبزيادة كسرة العين ونحو كال اسم فاعل من الكلال بنقص حركة اللام الاولى ونقص الالف بعد اللام الاولى وزيادة الالف قبل اللام الاولى والرباعي نحو كامل من الكمال بزيادة الالف بعد الكاف وكسرة الميم ونقص الالف بعد الميم وفتحها وقد عرفت مما تقدم ان المراد بزيادة الحركة جنسها واحدة او اكثر كذلك الحرف ووقع في كتاب بعض انه ترد في اعتداد حركة الآخر وفي همزة الوصل وانه عند تعدد المصدر يشتق ما هو غير مشهور عما هو مشهور على الاربع ويجوز اشتقاق المجرد من المزيد اذا كان الشبه في المعنى كالوجه من المواجهة والمزيد من المجرد ومن غير بابيه وانما اطنبنا الكلام لندرة المثال في الكتب المشهورة مع توقف الملم في المقام فاذا تقر هذا فاعلم ان الباء لاحظ لها من الاشتقاق كونها حرفا والاسم اضطرب فيه كلامهم لانه وقع في عبارة بعض انه مشتق من التسمو عند البصريين ومن الوسم عند الكوفيين بلفظ الاشتقاق وفي بعض ان اصله سموعند البصريين ووسم عند الكوفيين بلفظ الاصل ثم ذكر طريقة التعريف الصري في بشئ قريب الى الاعلال او نفس الاعلال سينكر في الجهة الصرفية ان شاء الله تعالى فان قيل الاصل هنا بمعنى المشتق منه فلهما متجانسان قلنا لا يلزم ما ذكرناه في طريقة من التصريف الصري فان

فان قلت لم لا يجوز جريان الاشتقاق فيما جرى فيه ذلك التصريف من نحو الاعلال والادغام قلت لا شك ان المعاني في تلك التصرفات متحدة والاقرب تغايرها في الاشتقاق ولعل الظاهر ان المراد من الاصل ما هو اصل المشتق اعني المشتق منه وما ذكرناه من نحو التصريف الصري ليس بمناسب كما لم يقع في عبارة اكثر المحققين فان قيل يجوز كون هذا التصريف في الاشتقاق ايضا قلنا لا بد لذلك من دليل بل الظاهر من استمرارهم بعدم الذكر في اشتقاق الكلمة عدم الجواز ثم انه على تقدير اشتقاقه من السمو المناسبة بينهما في اصول الحروف ظاهر واما في المعنى فان الاسم هنا بمعنى ما ابان عن مسمى السمو بمعنى الرفة وما ابان عن مسمى الارتفاع على سماء فيرفع ويظهره وقيل ان تنويذ ورفعة لسماء فان محقرات الامور ليس لكثير منها اسم بل يعتبر عنها باسم لوعدها وجنسها والخاص ان الرفة مدلول التزاي للمشتق ومطابق للمشتق منه وهذا المعنى اي الرفة من قبيل المخرج وهو الظاهر ويمكن اعتباره مصححا فعلى الاول غير مطرد وعلى الثاني مطرد ولعلك تستعين على كل منهما بما ذكرناه في جهة الوضع وبما ذكر عرفت انه من قبيل الاشتقاق الاصغر لظهور المناسبة في المعنى وكذا في اللفظ مع الترتيب في الحروف ثم التغيير بنقص حركة السين وزيادة حركة الميم ونقص الواو وزيادة همزة فيكون بنقصان حركة وزيادة حركة ونقصان حرف وزيادة حرف فيكون من قبيل الرباعي ثانيا كاملا من الكمال وان لم يعتبر همزة الوصل فمن قبيل الثلاثي كعذ من وعد وان اعتبر ان اصله بسم كما حكى عن النحاة حسن كما ذكرناه في اللفونية فانما للاشتقاق له اصلا لا يستقو حركة السين ضرورة حرف الجيم او من قبيل الأحاد ان فرض وهو بنقصان الحركة كنصر من نصر لا يخفى ان هذا الفرض مبني على جواز اتحاد مع المشتق والمشتق منه الا ان







الاشتهار اصلاً اذ لا شك في شهرة الرحمة بالنسبة الى الرحمن بل الى رحمة كالفضان من غضب  
وهو المشهور وقيل ليس بمشتق لان العرب لم يعرفوا قولهم وما الرحمن قبل اجاب عنه ابن  
العزى انهم انما جملوا الصفة دون الموصوف ولذا لم يقولوا ومن الرحمن ولعل الحق  
في الجواب ان جملهم انما هو الذات التي قام بها هذه الصفة اعني الرحمة لانفس الصفة فان  
قيل ان الرحمن صفة مشبهة وهي لازمة ورحم متعد فكيف يشتق اللازم من المتعدى  
قلت بعد تسليم الامتناع الاشتقاق انما كان بعد جعله لازماً بمنزلة الافعال الغبرية  
ينقل الى رحم من باب حسن قبل نقلا عن المفتاح والغائق هذا مطروفي باب المدح والذم  
فعلى تقدير اشتقاقه من الرحمة بنقص التاء وبنزاد الالف والنون فمن باب الفنائ من قبل  
نقص الحرف وزيادته نحو مسلمات ومن رحم بنقص حركة الحاء وبنزاد حرفي الالف والنون  
فثنائي ايضا لكن من قبيل نقص الحركة وزيادته الحرف الا انهم لم يكتبوا الالف عند استعماله  
مع اللام واما عند الاضافة فاستحسنوا كتابتها كما في قولهم رحماً الدنيا والاخرة وعلى التقديرين  
فاشتقاق اصغر وانما هو ان من قبل ما يطرد بالنظر الى اصل الوضع واما عدم استعماله  
في غيره تعالى فلعلة امر عارض عليه والبرهيم كالمحسن اما مشتق من الرحمة او رحم وكونه من  
الثنائي ونوعيه الا ان اشتقاقه مجمع وكونه مما يطرد قطعاً واما من جهة الصرف الذي هو علم  
يبحث فيه عن المفردات من حيث صورها وحيثياتها فالاسم عند البصريين ناقص واو  
من الاسماء المحذوفة الانجاز كيد ورم اذ اصله سمو بضم السين او كسرها ولما كثرت استعماله  
اريد تخفيفه في الطرفين فعمدوا الى الآخر فوجدوا واوا متعاقبة عليه الحركة الاعرابية مع ثقلها  
فخذوها ونقلوا حركتها المتعاقبة الى اليهم ثم عمداً الى الاول فخذوها حركتها السين الثلاثية  
الكلمة ثم اجعلت معزة الوصل للكون فان الابتداء بالسين وان لم يمنع في نفسه

بل كان

بل كان موجوداً في غير العربية كالجيم لا سيما الخوازم عند كون تلك الحروف من الصامتات لا من الموصوفات  
لكنه ليس بجائز في العربية لكون لغتهم على غاية الاحكام وفي الابتداء بالسين نوع بشاعة كالوقف  
على الحركة مع امكانه بلا شبهة ومن ادعى الامتناع مطلقاً للتجربة فقد رده المحقق الشريف بانها حكاية  
عن انهم المخصوصة فلا يقوم حجة على الغير ومن استدل عليه بالاستعفاء فان كان ناقصا ليس  
بمفيد وان تاما فبعد تسليمه لا يدل الا على عدم الوقوع وعدمه لا يستلزم الامتناع فان قيل  
اللفظ مما ذكرت كون الحذف اعتباراً اي غير قياس كما في التثنية ولم لا يجوز كون الحذف على قياس  
كما في بعض شروح المقصود من انه نقلت حركة الواو الى ما قبلها لكونها حرف علة ومتحرك وما  
قبلها حرف صحيح ساكن فاعطى حركتها اليها فحذف الواو لاجتماع الساكنين من الواو والنون و  
ومن انه اسقط صفة الواو للثقل فاجتمع الساكنان ايضا قلت انه لو تم هذا الدليل يجرى في نحو  
دلو وطبي وتحقيقه ان هذا النوع من الاعلال مختص بالاجوف دون الناقص ولذا لم يعمل نحو غزو  
ورمي والفتحة وان ثقلت لكن سكون ما قبلها يقاوم ثقلها ثم انه انما جعل حركة الحفرة كسرة  
لان الكسرة اصل في تحريك الساكن كما قالوا الساكن اذا حركت حركت بالكسرة ولان حركته  
السين كسرة في الاصل مطلقاً لان من يضمنها يجعل اصلها كسرة كما قيل وكذا الكوفيين  
ان لفظ اسم مثال واوى اذ اصله وسم حذف واوه اذ كثرت ما يحذف الواو في اوائل الكلمة  
كمنزلة ودية وعدة اذ اصل زنة وزن حذف الواو وعوضت التاء نيابة في اخره فهو من  
الاسماء المحذوفة الاوئل ثم اني بهمة الوصل عوضاً عنها وقيل ليس بعوض بل لما روى  
انه حق لانها لو كانت عوضاً لما حذفت ونحو من ذهب البصريين بتصرف لفظ الاسم نوع بشاعة  
تصغير او جمع تكثير ويجوز فعل منه يقال في جمعة اسماء واسامي وسمي وسميت و  
الكل يرد الاشياء الى اصولها كيف ولو كان من الوسم لقل او سام واواسم ووسم

79  
من غير حرف العلة  
الواو والياء والالف  
الساكن ما قبلها كقول  
وقيل وقال المتحرك  
في الوقف على الحركة

وهذا من قبل  
الرحمة

مل  
2



وَسَمَتْ أَوْ رَدَّ عَلَيْهِ أَنْ يَجُوزَ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ وَأَوْ يَأْتِي قَلْبُ بَانَ أَقْرَبَ  
فَأَوْ هَا بَعْدَ لَامِهَا فَصَارَ لَفْظُ أَوْ سَامَ اسْمَاءً مِثْلًا وَرَدَّ أَنْ الْقَلْبُ خِلَافَ الْأَصْلِ فَلَا يَصِلُ  
إِلَيْهِ بِإِلْضَرَّةٍ فَإِنْ قِيلَ فَعَلِيَ مَا ذَكَرْتَ وَأَنْ تُقَى كَوْنُهُ مِثْلًا أَوْ ثَبِتَ كَوْنُهُ نَاقِصًا لَكِنْ لَا يَلِيزُ  
كَوْنُهُ وَأَوْ يَابِلُ الظَّاهِرِ مَا ذَكَرْتَ كَوْنُهُ بِأَيُّ قَلْبٍ لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لِأَنَّ أَصْلَ اسْمَاءِ اسْمَاءٍ  
بِالْوَاوِ قَلْبٌ مَعْرُوفٌ لَوْ قَوَّعَهَا بَعْدَ الْفِ الْجَمْعِ وَأَصْلُ اسْمِيَّ اسْمِيَّ قَلْبُ الْوَاوِ يَاءٌ لَوْ قَوَّعَهَا بَعْدَ  
كَسْرٍ وَأَصْلُ سَمِيٍّ سَمِيٍّ اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَسَبَقَتْ أَحَدُهُمَا بِالْكَوْنِ فَقَلْبُ  
الْوَاوِ يَاءٌ وَادْغَتْ فِي الْيَاءِ وَأُورِدَ عَلَى الْكُوفِيِّينَ أَنَّ الْهَمْزَةَ لَمْ تَعْدَدْ دَاخِلَةً عَلَى مَا حُذِفَ  
صَدْرُهُ فِي كَلَامِهِمْ وَبَانَ حَذْفُ اللَّامِ كَثِيرٌ وَحَذْفُ الْفَاءِ قَلِيلٌ وَبَانَ الْأَصْلُ كَوْنُ التَّعْوِضِ  
فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْحَذْفِ فَجَعَلَ هَمْزَةُ الْوَصْلِ عَوَضًا عَنِ اللَّامِ مُوَافِقًا لِهَذَا الْأَصْلِ دُونَ كَوْنِهَا عَوَضًا  
عَنِ الْفَاءِ قَبْلَ فَاذْةِ الْخِلَافِ أَنْتُمْ مِنَ السَّمْعِ بِغَيْرِ التَّرْفَعِ يَلِيزُ أَنْ يَكُونَ عُلُوُّهُ تَعَالَى أَيْ  
اسْمُهُ ثَابِتًا فِي الْأَزَلِ لَا تَأْثِيرَ لِلْخَلْقِ فِيهِ وَأَنْتُمْ عِنْدَ كَوْنِهِ مِنَ الْوَسْمِ يَلِيزُ أَنْ لَا يَكُونَ فِي  
الْأَزَلِ بَلْ يَجْعَلُ الْخَلْقَ لَهُ تَعَالَى اسْمًا وَفِيهِ كَلَامٌ لَا يَتِمُّ لَهُ الْمَقَامُ وَحَدَّثَ الْفَرَقُ بَيْنَ التَّعْوِضِ  
الْقَصْرِ فِي وَالِاسْتِغْنَاءِ فِيمَا تَزَامُ التَّامُّلُ • وَالْتَمَّ • أَصْلُهُ إِلَهُ كِتَابٌ وَامَامٌ فَحُذِفَتْ  
الْهَمْزَةُ اعْتِبَابًا وَعَوِضَتْ عَنْهُ الْآلِفُ وَاللَّامُ فِي الصَّحِيحِ وَقِيلَ قِيَاسًا يَغْنَى ادْخُلَ الْآلِفُ  
وَاللَّامُ أَوَّلًا لِلتَّخْفِيفِ فَصَارَ الْآلُ ثُمَّ حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ بَعْدَ نَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى مَا قَبْلُهَا أَيْ الْلَّامِ  
اعْتِبَابًا قَصْدُ التَّخْفِيفِ أَوْ لِيَكُونَ الْإِدْغَامُ قِيَاسًا ثُمَّ ادْغَتْ اللَّامُ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ  
ثُمَّ فُجِّمَ وَعُظِّمَ أَنْ فَتَحَ مَا قَبْلَهُ خَوْ قَالَ إِنَّهُ أَوْضَحَ خَوْ قَالَوا اللَّهُمَّ وَرُقِيقُ أَنْ كَسَرَ خَوْ بِسْمِ اللَّهِ  
قِيلَ هَذَا إِذَا دَاخِلَ الْكُشَافِ وَخَوْ مِنْ قَوْلِهِ أَنْ أَصْلُ الْآلِ فَحُذِفَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ تَخْفِيفًا  
ثُمَّ نَقِلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَى الْلَّامِ يَغْنَى أَجْرًا لِحَذْفِهَا عَلَى الْقِيَاسِ لِأَنَّ أَصْلَ الْآلِ عَلَى أَنْ يَكُونَ  
مِنْ دَقِيقِ قِيَاسٍ إِلَى هَذَا

الالف

الالف واللام أصلاً من نفس الكلمة اذ لم يذهب اليه احد علي ما في شرح الكشاف  
 للتفتازاني وقيل اصله لاء من لاه يليه اى تتر كافر في الشاذ وهو الذي في السماء  
 لاه وفي الارض لاه ثم ادخلت عليه الالف واللام فاجرى مجرى العلم كالعقابس ولا يخفى  
 ان قراء في الصلوة كذا لا يجوز الصلوة لانه شاذ وهو منبني على غير الاحتاد  
 ان الظاهر من هذا ليس الاصل الاشتقاقى وقيل اصله الكهاؤ التي هي كناية عن الغائب  
 لانهم علموا ذاته تعالى موجودا واثاروا اليه بحرف الكناية ثم زيد عليه لام الملك لكون  
 اختصاص الاشياء له تعالى خلقاً فصارت له ثم زيد حرف التعريف بقية فصار الله ورده  
 انه خارج عن دأب التصرف بل شبيه باصطلاح المتصوفة والرحمن اسم فاعل بناء على ان  
 الصفة المشبهة اسم فاعل عند الصرفين كما نقل عن المحقق التفتازاني ويدل عليه ظاهر  
 عبارة الامام ابى حنيفة رحمه الله في المفصود والتفق شرحه عليه لكن في بعض كتب التصوف  
 كالثانية جعلها بمقابل الاسم الفاعل كما هو كذلك عند النحاة ولعل لكل وجهاً واعلم  
 انهم اجمعوا على كون الرحمن صفة مشبهة وقد ذكر في الاشتقاقية انه من رسم بضم العين  
 اما بعد النقل كما اشير واما ابتداء كما قيل وهو التحقيق والظاهر من بعض الصنفية ان فعلاً  
 لم يجز من فعل بضم العين بل من فعل بالكسر ومن بعضهما انه وان جاء من جميع الباب لكنه  
 مختص بفعل بمعنى الجوع والعطش وضدهما فكون صيغة الرحمن صفة مشبهة من رسم  
 بالضم مشكلة بل الظاهر من سوف عبارة الجامى ايضا عدم كونه صفة مشبهة وما قيل من  
 انها كالغضبان خبره ما في السيد عبد الله ان غضبان وان كان من الهميانات الا ان  
 الغضب يلزم في الاغلب العطش وحرارة الباطن الا ان يدعى ان في الرحمة ضد العطش  
 كالري والريان ولا يخفى ما فيه من البعد كدعوى ان صيغتها سمعية فيجوز مجيئها وعدم الوجوب  
 لا يكون حجة على عدم الوجود فلعل هذا هو الباعث على قول من قال انه ليس بمشتق

الالف







مما يأتي بعده يطابقه ظاهرة بخلاف القراءة اذ تقدير فعل الابتداء يقتضي اقتصار  
 التبرك على ابتدائية والمقصود شمول التبرك على الكل واما وجه ترجيح البعض فعل  
 الابتداء بان فيه امتثالا بالحديث لفظا ومعنى وفي غيره معنى فقط فاورد عليه ان  
 مدار الامتنال هو البدء بالتسمية لا تقدير فعل البدء اذ لم يقل في الحديث كل  
 امر ذي بال لم يقل فيه ابدأ مثلاً <sup>بالبسملة</sup> <sup>بالبسملة</sup> عليه ان هذا ينفي الوجوب لا التحتمل و  
 الكلام فيه كيف وقد قال الاستاذ المحقق في حاشية تفسير الفاتحة ويمكن  
 ان يقال ابدأ اولى في ذلك اي من اقرأ لعمومه واطراده ولوجود الامتنال فيه  
 لفظا لقوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو ابرئ ثم ان يجوز  
 تعلق الجار بالمحمد الذي بعده وكان معرفة كما في سورة الفاتحة ورجحه البعض بناء  
 على انه تعالى لا يتحد الا باسمائه اول دفع حديثي الابتداء على ما في بعض حواشي  
 المطول والمآت لكن يرد عليه ان معمول المصدر لا يتقدم عليه ولو سلم فضعيف  
 وان عمله معرفا باللام ضعيف على ضعف وما في نحو الامتحان بان هذين الوجهين  
 جائزان في الظروف وما سمعت في معنى اللبيب ونحوه فلا يفيد الزحمان بل الجواز  
 فقط الا ان يدعى كون ما ذكره في علمته ضرورة موجبة للترام كما هو اعلم ان الباء  
 للملازمة والمصاحبة عند الكشاف لانه اغرب اي اقص وأبين واحسن اي  
 اوفق لمقتضى المقام وبيان على ما ذكره السيد السند قدس سره اما الاول فلان  
 باء المصاحبة والملازمة اكثر في الاستعمال من باء الاستعانة واما الثاني  
 فلان التبرك بسم الله تعالى تأدب ومعه تعظيم له بخلاف جعله آية فانها مبتدئة  
 وغير مقصودة بذاتها ولان ابتداء المشركين باسماء اللههم كان على وجه التبرك

بها فينبغي ان يرد عليهم في ذلك ولان باء المصاحبة ادل على ملازمة جميع اجزائها  
 الفعل لاسم تعالى بمعنى ظاهرها يفهم كل احد من ابتدائه والتأويل المذكور في كونه  
 آية لا يتردى اليه الا بنظر دقيق ولان كون اسم الله تعالى آية للفعل ليس الا باعتبار  
 انه يتوصل اليه ببركته فقد رجح بالاضرة الى معنى التبرك لكن اورد على كل ما ذكره استناد  
 المحققين منوعا لا يتحمل المقام ولما استعان به عند البيضاوي لان الفعل لا يتم ولا يعتد به  
 شرعا لم يصدر باسمه تعالى اي لا يكمل ولا يعتد به كمال الاعتداد بدلالة قوله عليه السلام  
 فهو ابرئ وبرئنا بندفع ما يقال ان كثيرا من الامور يؤتى فيها بالبسملة ولا يتم وبالعكس  
 فان قلت الاصل في الحروف التي جاءت على حرف واحد ان تبني على الفتح التي هي  
 اخت الكون نحو كاف التشبيه وواو العطف فما وجه بناء الباء على الكسر  
 قلت وجهه اختصاصها بمجموع لزوم الحرفية والمجر لانها تناسب عليها ثم اعلم  
 ان الظرف اما الفواو مستقر والمستقر على ما هو المشهور ما حذف متعلقه حال  
 كونه عاما ومنضمنا في الجار والمجرور واللفظ بخلافه وقيل ان التحقيق ان المستقر  
 ما سدد عامله بان يكون له محل من الاعراب ويحذف متعلقه منسيا عاما  
 وقد يكون خاصا واللفظ ما لا يسد عامله فيكون متعلقه مذكورا خاصا او  
 عاما ولا يكون له محل من الاعراب وقد يحذف متوبا ونقل ابن النجيد في حاشية  
 البيضاوي عن اليمني وكذا نقل عن الشريف العلامة ان اختيار النجاة في متعلق  
 المستقر فعل العام انما هو عند عدم قرينة الخصوص واما عند وجودها فتقدير الخصال  
 اكثر فائدة والخاص لا يخرج الظرف عن كونه مستقرا لان معنى استقرار الظرف  
 كون عامله مضمرا مستقرا فيه وهذا موجود عند كونه خاصا ايضا باعتبارهم العموم  
 او عامل الظرف المستقر



ليس يكون الخفوص مانعا عن الاستقرار بل يكون مطردا ومنطوقا فان قيل لا شك  
 ان هذا بحث لغوي وقد قرر انه لا يجوز اثبات اللغة بالعلته وما ذكرت من هذا القبيل  
 وقالوا ايضا انه لا اطراد في وجه التسمية لانه علة صحيحة لا مستلزمة وموجبة قلت  
 بعد تسليم عدم الجواز في ذلك ان هذا ليس من قبيل الاثبات بل من قبيل التعليل  
 بعد الوقوع وان معنى قولهم ذلك ليس انه لا يجوز فيه الاطراد اصلا بل لا يلزمه الاطراد فلو  
 وجد لا يضر فافهم وبالجمله ان الاصل في المستقر كون عامله مخدوفا عاما وقد يكون خاصا  
 ونقل عن ابن جني انه قد يكون مذكورا وفي اللغو كون عامله مذكورا وخاصا وقد يكون مذكورا  
 وعاما كما في بعض حاشية شرح ديباجة المصباح ثم انه اشكل بما وقع في التنزيل من مثل  
 هذه المحذوفات فان المحذوف ان كان مع القرآن يلزم حدوثه وزيادته ونقصانه والاليزم  
 تصرف العبد في كلام القديم مخلوطا بكلامه ونسخا وتبديلا **واجب بان** المختص من هذا  
 بان يحمل مثل المجاز صيانة للقواعد العربية لا يخفى ان هذا الحمل لا يدفع الاشكال لان لصا  
 الاشكال ان يجري كلامه على هذا المجاز ايضا لعل الدفع الصحيح بان يقال انه من القرآن لكن  
 النثر اما فكلون قديما كما كان المذكور قديما وانما الحدوث الوجود بعد العدم وذلك ليس  
 كذلك فلا يلزم الزيادة والنقصان ايضا على ان بطلان ذلك ليس بمسلم بناء  
 على حدوث الكلام اللفظي المحرر تفصيله في علم الكلام فاذا تم هذا كله ما عرفت ان  
 الظرف هنا مستقر على بعض ولغو على بعض من المذهب التي قرنا **والاسم** مجرور  
 لفظا ومنسوب محلا لانه مفعول به متعلق بالباء على تقدير كونه ظرف لغو اما كونه فانظروا  
 الاعراب اعني الجر في لفظه فان قيل كيف يكون لفظا واصله يستعمل على المذهب المنصور  
**واجب** ان حذفه ليس على القياس كفاض بل اعتبارا على كيد ودم واقول لعلم بحذف

الواو بل لو كان ثابتا لكان لفظيا ايضا اذ لو كان آخر الاسم واوا وما قبله كك  
 لكان جاريا مجرى الصحيح في تحمل الحركات الثلاثة في الاحوال الثلاثة نحو دلو واما كونه منصوبا  
 محلا فلا يشتغل آخره باعراب غير محلي وهو الجر والمشهور في اعرب نظيره ان الجار مع  
 الجرور متعلق بالفعل المحذوف اعني اقرأ مثلا منصوب المحل فيقال الباء جارة والاسم مجرور  
 بها لفظا والجار مع الجرور ظرف لغو متعلق باقرأ **منسوب** المحل على انه مفعول به غير صريح  
 والتحقيق ان منصوب المحل مثلا الجرور فقط لان الجار هو الموصل الى الاسم ولما كان الجرور  
 ممزوجا بالجار توسعا وقالوا الجار مع الجرور في محل النصب او الرفع او الجر نحو زيد في الدار  
 وضربت زيدا في الدار ومررت ببرجل في الدار **واعلم** ان للظرف المستقر جنتين من الاعراب  
 الاولى جهة قيامه مقام عامله وهذه قد يكون رفعاً كما في ما نحن فيه وقد يكون نصبا  
 وقد يكون جراً وقد لا يكون نحو الذي في الدار زيد لكن هذا المجموع الجار والجرور والثاني جهة  
 تعلقه بعامله وهذه يكون نصبا محلا دائما لكنه الجرور فقط ثم الاسم مضاف الى الله والله  
 مجرور بالمضاف وبالجار المقدر عند ابن مالك وبالاضافة عند بعض فاعلمه بالعامل المعنوي  
 فان قيل ان الله تعالى ليس له اسم سوى الجلالة فكيف يصح اضافة الاسم اليه اذ  
 يلزم اضافة الشيء الى نفسه **اجاب** عنه ابو البقاء بثلاثة اجوبة على ما في الدر المنصور  
 احدها ان الاسم هنا بمعنى التسمية والتسمية التلفظ بالاسم والاسم هو اللان  
 للمسمى فتغاير والثاني بحذف المضاف كما سمعت والثالث يكون مقحاً وزائدا  
 كما مر كقوله الى الحول ثم اسم السلام عليهما اي السلام عليهما واليه ذهب اخفش  
 وابوعبيدة وقطرب واختلفوا في معنى الزيادة فقال الاخفش يخرج من حكم القسم  
 الى قصد التبرك يعني للفرق بين اليمين واليمين اورد عليه استنادنا العلامة

كونه  
 واما تقديره ظرفا مستقرا منصوب المحل هو مجموع  
 الجار والجرور ولا المجرور وحده وكذا انما  
 في موضع الفهم

**واجب** عنه بان المضاف مقح وبان فيه حذف  
 مضاف اي بالاسم مسمى الله تعالى ويمكن ان يفي  
 ان الاضافة بيانية اي بسم هو الله وبان  
 مقح بالاسم هو الصفة كما هو رأي الاشعري  
 وسبح اسم ربك ويقرب الى هذا من الـ  
 والجواب ما استشكلوا بان الاسم عيني  
 فيكون اضافة الاسم اضافة الشيء الى نفسه



انتم الله دولة فضله وادامه ان هذا انما يتم لو كان لفظ الاسم ما نفع عن اليمين وكان  
 فعل ما هو دونه  
 قرينة التبيين منحصرة فيه وكلاهما محل بحث انتهى وجه البحث في الثاني ظاهر واما في الاول  
 فلان القسم بقوله بسم الله جائز مجزى ووجه في البحر ولا يبعد ان يقال ان الكلام مبنى على نذهب  
 الجمهور وان ذلك وان جاز كونه قسما لكنه لم يعلم كونه كذلك بلا قرينة بل الظاهر تبادر غير  
 القسم عند الاطلاق وان مثل هذا من قبيل المصحة فالمصححة كافية في المقصود وقال  
 قطرب زينة للجلالة والتعظيم واورد على معذرت الجوابين ان الزيادة كالحذف لا يضر اليه  
 بلا ضرورة اقول معنى الضرورة ليس الايجاب العقلي والاضطرار الاصلى ويشهد قولهم  
 ان معنى الزيادة في قوله تعالى ليس كمثل شئ هو التاكيد فما ذكر يصلح ان يكون ضرورة  
 داعية اليه وقال بعضهم في وجه الزيادة انه ارادة التبرك او الاستعانة بجميع الاسماء  
 والابا لاسماء المذكورة كمنزلة اهتمام بها وذلك لا يحصل الا بلفظ الاسم واورد عليه  
 الاستناد ايضا بانه يحصل بلفظ الله لانه اسم للذات مستجمع لجميع الصفات والاسماء  
 مأخوذة من الصفات ايضا وتعقل المعاني بدون الالفاظ مستقر فتأمل انتهى ويمكن  
 ان يقال ان دلالة الجلالة على جميع الصفات التي اخذت عنها الاسماء ليست بقصدية  
 بل التزامية وتبعية اذ ما دل عليه اسم الله قصدا هو المسمى الذي هو الذات والمقصود  
 هنا ما يكون بلفظ دلالة على الجمع بطريق القصد والمطابقة وذلك انما يصح بزيادة  
 الاسم لكن يرد على هذا انه لا معنى لكون لفظ الاسم مقيا لانه من قبيل اضافة العام الى  
 الخاص لعل الوجه في معنى الزيادة ما اشار اليه البيضاوي وصرح بعض محشي ان التبرك او  
 الاستعانة انما يمكن بذكر اسمه تعالى لا بالمسمى الذي دل عليه لفظ الله والمتبادر من اطلاقه  
 بغير لوقال بالله لتوهم ان التبرك بذاته تعالى وهو ليس بممكن للعبد وان اورد عليه شئ  
 ان بالمسمى الذي دل عليه لفظ الله

لا يتحمل المقام اتيانا واعلم انه لو اعتبر مذهب من قال ان الاسم غير المسمى كما هو مذهب بعضهم  
 بعضهم فلا يحتاج الى شئ مما ذكره الرحمن بحرور اما لكونه صفة وهو الارجح او بدلا ويحتمل  
 ان يكون عطف بيان بان جئنا للمدح المجرد كما ذكره بعضهم فان قيل ان المحذور شرط في عطف البيان  
 وهو مشتق فكيف يكون عطف بيان قلت لعل هذا ليس بشرط عند بعضهم كما قال  
 الزمخشري ان قوله تعالى ملك الناس اله الناس عطف بيان ويمكن ان يقال انه جار مجرى  
 الجامد وقد سمعت في الجهة الاشتقاقية عدم اشتقاقه ايضا او منصوب بفعل وا  
 جب الحذف اي امدح او احمده ويحتمل ان يكون صفة من محل الجلالة بناء على كون الاضافة  
 لازمة على وجه او مرفوع بمبتدأ واجب الحذف او بفعل مجهول والرحيم كالحسن في الوجه  
 الاعطف البيان فان تكراره ليس بمسموع كعطف البيان من البيان واما البديل من  
 البديل فجائز كما اشار اليه العلامة التفنيزاني في تفسير قوله تعالى قائما بالقسط  
 كذا يريد بديلين من شئ جوزه ايضا في تفسير قوله تعالى ولوترى الذين ظلموا وقال به  
 البهلواني في آخر بحث الوصف من شرح المفتاح كذا ذكر حفيد العلامة المرقوم اعلم  
 ان الموصوف اذا كان معلوما بدون صفة او كان الوصف مدحا او ذما او تراجعا جاز  
 في الوصف الاتباع والقطع اما على النصب باضمار فعل لاثنى واما على الرفع على خبر مبتدأ  
 محذوف ولا يجوز اظهار هذا الناصب ولا هذا المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالنصب  
 والرفع اي اعني او هو واذ انكرت النفوت والحالة هذه كنت مخيرا بين ثلثة اوجه اما اتباع  
 الجميع او قطع الجميع يسمى الاول وصفا موصولا والثاني وصفا مفصلا او قطع البعض واتباع  
 البعض الا انك اذا اتبعت البعض وقطعت البعض وجب ان تبدأ بالاتباع ثم تأتي بالقطع  
 من غير عكس لئلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالجملة المقطوعة كما في الدر المصون



لكن قد يفصل بين الصفة والموصوف بالجملة كما في قوله تعالى وانزلنا من السماء ماء فاصبحنا نهرين  
 فان عظيم صفة قسم مع انه توسط بينهما جملة لوتعلون على ما في معنى اللبيب والبيضاوي  
 ويحتمل كون الرحيم تأكيداً للرحمن على القول بترادفهما او على القول بجواز التأكيد من التثنية  
 بل اللازم مطلقا اعلم ان ذكر الامور البعيدة والاوجه الضعيفة حسن بقصد بيان المحتمل  
 او تدريب الطالب والتفصيل في معنى اللبيب **خاتمة** قال ابن حبيب ان بسم الله خير  
 والحمد لله والله حال والصواب ان الحمد لله مبتدأ وخبر وبسم الله على ما تقدم في اعلمها  
**واما من جهة المعاني** الذي هو علم بحث فيه عن احوال اللفظ من حيث مطابقة لمقتضى <sup>القول بالثبوت والبيان</sup>  
 الحال فانت سمعت المذاهب في متعلق الباء فلتكلم بالذهب الذي اختاره صاحب  
 الكلثاني ومشي عليه صاحب النخعي والتفتازاني قيل وهو الذي اختاره عامة  
 المفسرين وجمهور النحويين ويحتمل بواقعه عليه دلالة او مقابلة وهو متعلق لفظ  
 الباء في بسم باقرا المقدور بعده فقيه خمسة امور كون المتعلق فعلا عاما وكونه فعلا  
 خاصا وكونه مضارعا وكونه محذوفا وكونه مؤخر عنها **اما** كونها فعلا فلا نه اصل في  
 التعلق اي العمل فالأولى العمل بالاصل مرهما امكن ولان الفعل قطعي التقدير في نحو  
 الذي في الدار اخوك ولان تعلق لفظ بسم بالفعل كثير كحديث باسمك ربي وضعت  
 جنبي وقوله تعالى اركبوا فيها بسم الله بحربها فعند التردد المحل عليه اولى فان قيل ان  
 هذا من قبيل الترتيب بعلبة الاشياء والامثال وهو ترجيح فاسد قلنا هذا انما  
 يجري في الاصولية واما في العربية فلا نسلم جريانها ولو سلم فلا نسلم كونها عند الجميع  
 ولو سلم فهذا ليس من هذا الترتيب بل من قبيل ما يكون استعماله اشهر على ما ليس  
 كذلك فان الاشهر مطلقا ولو مجازا يقدم على غير الاشهر في اللغة والشرع والعرف او من

قبيل ترجيح الموافق لدليل آخر ما يؤيده دليل آخر وبما ذكرنا ندفع ما يوجب ان الاصل تقليل  
 الحذف حتى بعض ما ذكره النحوية من المذاهب فله الحذف بالنسبة الى ما اختير هذا لاسيما  
 على تقدير الفعل العام لان العلماء المعاني لم يجعلوا اعتبار الفعل العام من قبيل الحذف واما  
 كونها فعلا خاصا فلان الاولى ان يقدر الفعل مناسبا لما جعلت التسمية التسمية كما سبق  
 البيان في النحوية ويؤيده الحديث المذكور آنفا **واما** كونها مضارعا فلان المقام مقام حكاية  
 فعل القراءة الملازمة الى البسملة الضاربة عنه الحاشي المتكلم في الحال اي الزمان الحالي  
 مثلا مع تجرده الاستمراري على وجه الاخر مفيدة هذا المعنى هذا الفعل قال استاذ المحققين  
 فان قلت ان قول القارئ بسم الله اقر يقتضي ان يذكر اسم الله حين القراءة وكنية ما لم  
 يذكره حين القراءة فكيف يصح هذا القول قلت هذا القول لمجرد التبرك وليس المقصود  
 منه الاخبار بانه يقرأ بسم الله فلا اشكال ولو سلم فاقرا اما الحال او للاستقبال فان  
 كان الاول فقد ذكر اسم الله تعالى في قوله بسم الله سواء كانت الباء للاستعانة او للصلاة  
 لان المراد الحال العرفي وهو زمان واسع وان كان الثاني ان كانت للاستعانة فلا يقتضي  
 ذلك لان السبب يجوز ان يتقدم على السبب زمانا وان كانت للمصاحبة فيكفي  
 للمصاحبة ان يكون في زمان واحد عرقا متصلا احدهما بالآخر انتهى فاعرفه وانتظر  
**واما** الاستمرار فيمكن ان يكون حكاية عن كل بسملة في ابتداء كل درس مثلا واما  
 كونها محذوفا فلان الخفيف لكثرة دورانه في السن الخواص والعوام كما في حذف حرف النداء  
 في مثل يوسف اعرض عن هذا اولان الزمان يتقاصر عن الاتيان بالحذف وان الاشتغال  
 بذكره يفضي الى تفويت المهم اولان القصد الى المتعلق بالكسر نفسه ويقر به ما يقال  
 ان حكم المقيد لو كان معلوما بدون قيده فالمتق من الحكم هو المقيد كقوله عليه السلام



يهتفون سواك يسواك قال في المطول عن دلائل الإيجاز أنه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد إثبات  
 الشيء للشيء أو نفيه عنه إلا وهو الغرض الخاص والمقصد من الكلام أو لأن يذهب السامع  
 كل مذهب مما ذكر من الاحتمالات المذكورة في الجهة النحوية وقيل حذف المسند اليه هنا وكمنه  
 تخيلا إلى العدول إلى أقوى الدليلين من اللفظ والعقل ويمكن أن يقال أنه لا حذر عن  
 العبث بظاهر النسخ فرائض الحذف نحو أو أن شروع الفعل وشبهة الاتيان وإن الصناعة  
 داعية إلى المتعلق إذا جاز لا بد له من متعلق ولهذا يقال القريبة قد تكون صناعية قال  
 في الاتقان عن الشيخ عبد القاهر الحذف أحسن من الذكر عند الامكان وسمى ابن جني الحذف  
 شجاعة العربية وإما كون المتعلق مؤخرًا فلنخصيص القراءة بالتبرك باسمه تعالى مثلا  
 لأن المقصور عليه في تأخير ما حقه التقديم هو الجزء الأول من الكلام فإن قيل هذا فيما ذكر  
 مجموع جزئي الكلام وفيما نحن فيه ليس كذلك قلنا المقدر كما لم يفظ قال في المطول  
 التقديم على المحذوف كالقديم على المذكور كما في بسم الله ولاهتمام بالمقدم اعني ذكر اسم الله  
 قال في التلخيص بعد هذا البيان ولهذا يقدر في بسم الله مؤخرًا قال في المطول ليفيد  
 مع الاختصاص للاهتمام لأن المشركين كانوا يبدون باسماء الهتهم فيقولون باسم اللات  
 والعزى فقصده الموحدة تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم انتهى وبه يخرج  
 الجواب عما قدمه عن الشيخ أنه لا بد من بيان وجه الاهتمام وكثير من الناس يكتفون  
 به وهو خطأ ثم أنه قد ظهر لك أن فيه إيجازا حذفيا ومن الحذف ما يسمى من الاختزال  
 ومن الاختزال ما حذف جملة وما حذف همزة الوصل في باسم بل حذف تنوينه ايضا وفيه  
 ايضا إيجاز قصر كما عرفت وفي البسملة ايضا إيجاز تضييقي لما قال في الاتقان ان من  
 الإيجاز نوعان يسمى بالتضمين وهو حصول معنى في لفظ من غير ذكر له باسم هو عبارة عنه

منه نوع يفهم من معنى العبارة بسم الله الرحمن الرحيم فإنه تضمن تعليم الاستفتاح في الامور  
 باسمه على جبهة التعظيم لله والتبرك باسمه ثم تعريف الاسم بالاضافة الى الله لما غناه عن  
 التفصيل المتعذر بناء على عدم نهاية اسمه تعالى على ما قيل أو بالنظر إلى الحفظ كما في الجمع أهل  
 الاسلام على حرمة الخمر أو المتعسر بناء على كثرة اسمائه تعالى مع التناهي وقد عرفت في النحوية  
 على تقدير كونه زائدا أنه للفرق أو التبرك أو التعظيم فعلى هذا يكون من قبيل الاطناب بالزيادة  
 كما في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به اي بما آمنتم يكون لفظ مثل صلة وعلى الاول يعني  
 كون لفظ الاسم غير زائد وكون الاضافة من قبيل اضافة العام الى الخاص يكون إيجازا قصر  
 بمعنى تكثير المعنى بتقليل اللفظ واعلم ان في البسملة ايضا إيجازا جامع وهو ان يحتوى  
 اللفظ على معان متعددة نحو ان الله يأمر بالعدل الآية بناء على ما وقع في بعض الكتب  
 عن النبي عليه السلام انه قال كل ما في الكتب المنزلة فهو في القرآن وكل ما في القرآن  
 فهو في الفاتحة وكل ما في الفاتحة فهو في بسم الله الرحمن الرحيم ثم اختيار الجملته من  
 بين سائر الاسماء لكونه اشهر في الآسن وأدور في الاستعمال وهو العلم المبني على  
 ذاته تعالى وصفاته وباعتبار كونه مستجما لجميع الصفات يصلح عليه للحكم اي التبرك بذكره  
 ولو جعل متعلقا بإجماعها لكانت سببا لاثارة يصلح تقوية لداعي الأمر به فان قيل المقصود  
 من الاعلام هو الذات فمن أين يفهم هذا المعنى قلنا وان كان المقصود من الاعلام  
 ما ذكرته لكن قد يقصد مفهومها الاصلى تبعاً كما في حاشية مختصر الاصول وبما ذكره يندفع ما  
 قيل لو كان الجملته مستجما لجميع الصفات لزم كون العارف بأن ذات الواجب هو  
 الله مؤمناً موحداً واكثر الكفار يقولون بالوحيته تعالى اذ المقصود الاصلى من العلم  
 هو الذات والمفهوم الاصلى الذي هو ذلك الاستجماع مقصود تبعاً وأن هذا



المفهوم ليس بدلول مطابق بل التمازي ولنزومه غير بين فلا يلزم المعرفة والايان ويمكن  
 ان يعتبر فيه الاتفات بناء على ان المقام مقام ان يقال باسمك كما في الحديث باسمك  
 ربي وبناء على مذهب السكاكي انه يكفي واحد من الانواع ان كان المقام لغيره يعني انه  
 يوجد بالتعبير باحد الانواع فيما حقه التعبير بغيره ان لم يعتبر فيه شرط زائد بقي ان هذه الجملة  
 اى جملة بسم الله اعني اقر بسم الله هل هي انتائية او اخبارية توقف البعض وقال  
 بعض التوقف انما يصح ان لو كان المراد من الخارج المأخوذ في مفهوم الخبر اعني ما ليس به  
 خارج في احد الازمنة تطابقه او لا تطابقه الخارج العيني وليس كذلك بل اعلم كما في  
 نفس الامر فجملة اقر له بالنسبة مطابقة للخارج الحاصل في المستقبل وانت تعلم  
 انما يصح هذا لو كان قصد المتكلم حكاية ما سبق وليس فليس فالتطابق هو انما يشيخ  
 ولو مجازا اذ المقصود انت التبرك بالاسم اذ ليس التبرك موجودا بغير هذا الكلام  
 فارجع الى ما نقل عن الاستاذ وتوصيف الجملة بقوله الرحمن للمدح كما قيل الاوصاف  
 الجارية على الله تعالى للمدح قطعاً ويمكن ان يجعل من قبيل البيان للمقصود اذ الغرض  
 من ذكر اسمه تعالى هو رجاء رحمة يغنى المقصود بالتبرك بالاسم الدال على الذات هو  
 الرحمة كما يشعور مع التبرك الذي هو الخير الكثير والنفع الجليل وتظهر كون الوصف للبيان  
 قوله تعالى انما هو آله واحد اذ المقصود فيه ليس قصر الالوهية بل الوحدة ومن هذا  
 ظهر وجه اختيار هذا الصفة من بين اوصافه تعالى واما وجه تخصيص هذه الصفة  
 من بين اوصافه الدالة على كرمه واحسانه تعالى فهو ان الرحمن مختص به تعالى بخلاف  
 سائر اوصافه تعالى حتى ذهب الاعلم الشنمري انه علم فقال لا يجوز كونه صفة بل بدل  
 فعلى كونه صفة من قبيل نوع المدح والثناء للاطناب الوصفى قال في الاتقان بعد ذكر

هذا

هذا النوع ومنه صفات الله تعالى نحو بسم الله الرحمن الرحيم وعلى كونه بياناً يشبه  
 ان يكون من نوع التوضيح منه تأمل ثم في الاتقان قطع النقوت في مقام المدح والذم  
 ابلغ من اجرائها قال الفارسي اذ ذكرت صفات في معرض المدح او الذم فالاحسن  
 ان يخالف في اعلم بها لان المقام يقتضي الاطناب فاذا خولف في الاعراب كان المقصود  
 الحمل لان المعاني عند الاختلاف تتفان وعند الاتحاد تتحد انتهى فلو قدر المدح مثلاً كما  
 لكان الجازا ايضاً فيجوز وجود النوعين بالاعتبارين ووجه الفصل حينئذ يعني وجه ترك  
 العطف عدم القصد الى اعطاء حكم الجملة الاولى اعني اقر بسم الله الى هذه الثانية اذ  
 المقصود من الاولى ملازمة القراءة بالتبرك ومن الثانية مدحه تعالى بكونه رحماً  
 ويمكن ان يقال وجه الفصل كون الثانية انتائية وكون الاولى اخبارية على وجه فافهم  
 وقس على ما ذكرنا باقي الاحتمالات المذكورة في الخوة التي يحل الكلام بذكرها ثم اعلم ان  
 اختلاف في لفظي الرحمن الرحيم قيل هما بمعنى واحد وهو ذو الرحمة مثل ندمان ونديم  
 وقيل تخلفان فمنهم من ذهب الى ابلغية الرحمن وهو مختار النحوي اذ الرحمن عام  
 للمؤمن والكافر وجميع الحيوانات والرحيم مختص بالآخرة للمؤمن فقط فلهذا يقال  
 يا رحمن الدنيا ورحيم الآخرة فالرحمن خاص اللفظ وعام المعنى والرحيم عام اللفظ  
 وخاص المعنى لانه يقال لغير الله رحيم ولا يقال رحمن ومنهم من جعل الرحيم ابلغ بآراء  
 به تعالى ورد بآمر المسئلة واورد بانه من تعنتهم وبأن زيادة الحروف تدل على  
 زيادة المعنى واورد بخبر حاذر فان حذر بقله حروفه ابلغ من حاذر واجبت الحكم  
 على الغالب وآبان المبالة في حذر انما هي لا حاقه بالامور الجبلية كالشدة والظن  
 ودلالة زيادة الحروف على زيادة الغالب للمواد والاستعمال

وبكرها صفة مشبهة بمن الحرف  
 وبكرها صفة مشبهة بمن الحرف



كافي حاشية ابن تيمية على البيضاوي <sup>و اما ما روي من الحديث</sup> فلا يدل على ابلغية الرحمن  
 بل على الرحيم لان رحمة الآخرة اكثر لان رحمة الدنيا وان كثرت متعلقها لكن ذاتها واحدة  
 ورحمة الآخرة مع قلة متعلقها تسعة وتسعين على ما في الحديث الصحيح وقيل لا يظهر  
 ان جهة المبالغة فيهما مختلفة بمبالغة فعلان من حيث الامتلاء والغلبة ومبالغة  
 فعلين من حيث التكرار فاذا تقرر هذا فايراد الرحيم تأكيداً لطناي على الاول قيل في  
 وجه التأكيد انه لما سمي الرحيم بالرحمن اتى بهذا دفعا لتوهم انه ذلك  
 الملعون اذ مجموع هذين الوصفين لم يطلق عليه <sup>او ورد عليه ان تلك التسمية</sup>  
 غير معتد بها لانها من باب التعتت وان البسطة قبل ظهور مسمى والظاهر  
 في وجه التأكيد وقع نوع ارادة مع غير مراد كخلق الرحمة في مخلوقه لا ان يتصف بها  
 كما زعم المعتزلة في الكلام انه تعالى متكلم باعتبار خلق الكلام في الغير بناء على ان  
 الرحمة رقة قلب والقلب ليس بمصور في الواجب تعالى او لقصد التمجيد  
 كما قال في الاتقان في قوله تعالى انه هو التواب الرحيم <sup>اكد بارج تأكيداً</sup> كيداً تريحياً  
 للمعاد في التوبة او لاظهار الاصفى في انه مما قصد ذاته وعلى الثاني تنمى اطناباً و  
 هو ان يؤتى في كلام لا يوصف غير المراد بفضيلة تفيد نكتة والنكتة ما ذكره المحشركا  
 انه اريد الرحيم الذي بناه ول جلائل النعم واصولها بالرحيم كالتنمية والترديف لئلا  
 ول ما دق منها ولطف ويجوز كونه تكميلاً اطنابياً وقد يسمى بالاحتراس وهو ان  
 يؤتى في كلام خلاف المقصود بما ينزل ذلك الوهم لانه لو اقتصر على الرحمن لتوهم  
 ان رحمة للمؤمن والكافر عام في جميع الاوقات ويمكن اعتبار الطرد والعكس  
 الاطنابي وهو بكلامين يقرر الاول بمنطوقه مفهوم الثاني والثاني بالعكس  
 ان يؤتى به

فان

فان عموم رحمة تعالى اذ افيد بالدنيا في مفهوم الرحمن فهم ان رحمة في الآخرة ليس بعام  
 والخصوص ايضا اذ اخذ في مفهوم الرحيم كاد ان يفهم العموم في الدنيا فاقابل ومما اسلفنا  
 عرف وجه تقديم الرحمن على الرحيم اذ الاصح ان الاول ابلغ والابليغ اقدم وان الاول عام  
 والعام مقدم قال في الاتقان الصفة العامة لا تأتي بعد الخاصة وقوله تعالى وكان  
 رسولا نبياً ليس رسولا صفة بل حال اي مرسل ولهذا يقال العام مقدم على الخاص  
 في الخارج والذهن وان الاول لا يطلق على غيره تعالى بخلاف الثاني فان قيل فاعل هذا  
 يلزم ان يبين وجه تقديم الجلالة على الرحمن قلنا قد عرفت انه علم مطلقا والرحمن صفة  
 وقد نقل عن الشيخ عز الدين ابن عبد السلام ان المنع في الرحمن عن الاطلاق على الغير  
 شرعي طرأ بعد الاسلام بخلاف الجلالة فانه لم يكثر عليه احد في وقت ما فافهم وقيل  
 متعلق الرحمة الدنيا والرحيم الآخرة فالاولى مقدم على الاخرى فان قلت فعلى ما ذكرت  
 من اختصاص معنى الرحمن بالدنيا ومعنى الرحيم بالآخرة يكون بين معنييهما تباعداً لا اصل  
 عند تعدد الصفات عند تباعد معاني الصفات نحو هو الاول والاخر والظاهر  
 والباطن والشرك عند عدم التباعد نحو ولا تطع كل خلاف مهربين محارم متابعين كما في الا  
 تقان قلت ذلك التباعد باعتبار المتعلق والا فلا شك انهما متحدان في المفهوم الاصل  
 وهو اصل الرحمة ثم الوجه في ايراد هذه الصفة معلوم مما ذكرنا وقيل في ايرادها تحريك  
 لسلسلة الرحمة <sup>وانما من جهة البيان</sup> الذي هو علم بحيث فيه عن احوال الالفاظ من هو جوارحه <sup>مطل</sup>  
 حيث الحقيقة والجواز والكنائية فدلالة الباء على الالتصاق والاستعانة قيل لا عروضا الحقيقة والجواز والكنائية  
 شك في كونها حقيقة اقول بل السابق الى الخاطر اشبهية الدلالة فيهما بالجواز اذ  
 الالتصاق انما يكون بالمقارنة والاتصال وهذا يقتضي وجودها والقراءة اعني متعلق  
 المقارنة في الوجود

وهو من قبيل البيان المقصود (الذي هو من ذكر الرحمة)  
 وهو من قبيل البيان المقصود (الذي هو من ذكر الرحمة)  
 وهو من قبيل البيان المقصود (الذي هو من ذكر الرحمة)



الباء مثلاً وذكر اسم الله اعني مدخول الباء ليس بموجودين ولو سلم وجودها اللفظي فلا  
 نسلم وجودها في زمان واحد بل زمان وجود القراءة بعد انقضاء ذكر الاسم لا يمنع  
 اجتماعهما في آن لان الالفاظ سبالة ليست بقارة ولو سلم فانما يسلم باعتبار الجزء  
 الاول من الحقرة ولا مجموع اجزاءه والمقصود هو الجمع وكذا الاستعانة الحقيقية انما يتصور  
 من ذاته تعالى لا من اسم بناء على ان الاسم ليس بعيني للمسمى وعرفت في النحوية  
 وجه زيادة لفظ اسم نقل عن البيضاء ولكن اورد عليه ان اريد انه لا يمكن اتيان ذاته  
 تعالى اصلاً فهو ممنوع لجواز ان يأتي به مجازاً وان اريد انه لا يأتي به حقيقة فلم لكنه لا يجزى  
 نفعا لجواز حصولها باتيان ذاته مجازاً ويمكن ان يقال ان المراء به ما هو بطريق الحقيقة  
 واعتبار الذكر من المجاز يعني ان التبرك والاستعانة لا يمكن باتيان ذاته تعالى حقيقة بل  
 مجازاً كما يرد ذكر اسم وال على ذاته تعالى فافهم ثم ان كان الموضوع له للباء هو الالصاق  
 وحده كما هو مذهب بعضهم وقيل هو المفهوم من كلام سيبويه فالاستعانة مجاز قطعاً  
 على هذا المذهب ومجاز المجاز وهو صحيح جائز كما في الاتقان وان قال بعضهم بالامتناع  
 لقوله تعالى ولا تواعدوهن سرراً فان الوطئ يجوز عنه بالسرة لكونه لا يقع غالباً الا في السر  
 ويجوز به عن العقد لانه مسبب عنه فالمصريح في المجاز الاول الملازمة وفي الثانية السببية  
 والمعنى لا تواعدوهن عقد نكاح ففيما نحن فيه يجوز الاستعانة عن الالصاق اولاً ثم الا  
 استعانة عن الاسم بل عن ذكره يجوز عن ذاته تعالى او عن الاسم الصالح كما يشق  
 من خصوصية التكوين لكن فيه تأمل ثم فيه مجاز حذف باعتبار حذف متعلق الباء بناء  
 على ما اشتهر ان الحذف مطلقاً من المجاز وبناء على ان الكلام ان توقف عليه لفظاً و  
 معنى فجاز والاولا اذ لا شك ان صحة هذا الكلام موقوفة على هذا التقديم لفظاً ومعنى  
 وهو وظ

وهو ظاهر واما على مذهب من قال ان الحذف انما يكون مجازاً اذا تغير حكمه فالظاهر انه  
 ليس بمجاز كما لم يكن مجازاً على مذهب من قال ان الحذف عنده ليس بمجاز مطلقاً والاسم  
 حقيقة لغوية وان كان مجازاً كونه مجازاً بالزيادة ان اعتبر زيادته كما في قوله تعالى ليس  
 كمثل شيء كما في النحوية وعلى مذهب من شرط تغير الاعراب كما في الحذف فليس بمجاز  
 وهو هنا مجاز ثالث وهو كونه مقدماً مع كون حقه التاخر عند بعض وان كان الاصح  
 انه ليس بمجاز كما في الاتقان عن البرهان وان اعتبر من اضافته الاستغراق واريد  
 استعماله في بعض افراده فجاز في الباقي عند بعض والتفصيل يأتي في الاصولية ان شاء  
 الله تعالى والله حقيقة في معناه كما يقتضي اطلاق الجمهور لكن قال في الاتقان الاعلام  
 واسطة بين الحقيقة والمجاز كاللفظ قبل الاستعمال وكذا اللفظ المستعمل في الحقيقة  
 وان كان الاصح انه حقيقة ثم دلالة الجملة على الذات بطريق الدلالة المطابقة وعلى اثر  
 الصفات بطريق الاتساق امية كدلالة الجار والاسم على معناها فانها مطابقة ثم على فرض  
 الاتساق عن الخطاب كما اشير في المعاني مما اختلف في كونه مجازاً او حقيقة قال في الاتقان  
 عن السبكي لم ارمي ذكره هل هو حقيقة او مجاز لكن حقيقة حيث لم يكن تجزئاً وقوله  
 الرحمن مأخوذ من الرحمة بمعنى رقة القلب مراداً بمعنى الاحسان والانعاء فجاز لغوي وهذا  
 يقال ان اسماءه تعالى انما يؤخذ باعتبار الغايات فمن قيل ذكر المكنون و ارادة اللزوم  
 اذ الرقة مقتضية للاحسان كما في عبارة بعضهم او من قيل ذكر السبب والردة المسبب  
 كما في عبارة بعضهم فان قيل استلزام الرقة للاحسان مسم بل يجوز ان يوجد رقة  
 بلا احسان وان السببية كونها علاقة على اطلاقها ليست معلومة بل الظاهر مما اورد  
 من المثال نحو الغيث للنبات انما تصلح السببية لان يكون علاقة اذا كان الاحسان  
 سبب النبات وتسميته بالسم يسخر عين الغيث

وهي حقيقة  
 وتقدر ان الاول كقوله  
 وقال الله تعالى  
 قلت اطلعوني جنة ومقيماً  
 بطلان الدعوى



ناشيا من الرقة وليس معنا كذلك فلنا ليس المراد من اللزوم هنا هو اللزوم الميزاني  
 الذي يجمع امتناع الانفكاك بل يجمع ما يصح به الانفكاك في الجملة واللزوم في وقت ما على  
 ما هو حاصل ما ذكره بعض المحققين من بعض المتأخرين <sup>جواب عن الاول</sup> وانه يعلم ان المراد من السبب ما هو  
 بالنسبة الى النوع لا ما هو بالنسبة الى الشخص <sup>هذا الغيب سبب النوع والاشياء</sup> ولا يخفى ان المثال لا يصلح حجة وقد قال  
 بعض الفضلاء الاظهر ان الرحمن اخذ من الرحمة باعتبار ما يلزمها من الاحسان <sup>بمعنى ليس</sup> يعني ليس  
 بما خوذ عن الرقة مطلقا بل من الرقة التي يلزمها الاحسان بل الاظهر ان الرحمن لما خوذ من  
 الرحمة بمعنى رقة القلب نقل الى معنى المحبة غاية الاحسان واطلق عليه تعالى فعلى هذا  
 لا يكون مجازا بل يكون حقيقة شرعية وهذا ما يقال بالمنقول الشرحي وللاستاذ العلامة  
 عليه السلام يطلب من حاشية الفاتحة الشريفة فان قيل ما الفرق بين كون مجاز لغوي و  
 حقيقة شرعية بل مجاز لغوي عند كون حقيقة شرعية قلنا ان اعتبر غلبته على وجه ينتقل  
 اليه عند الاطلاق بلا قرينة في المخاطبة الشرعية فحقيقة شرعية وان كان مجازا في الكلفة  
 والافجاز مطلقا <sup>او اطلاق الرحمة</sup> واعلم ان المجاز المرسل منقسم الى اصلي وتبعي على ما فهم هذا الفاضل <sup>او الشرح مخاطب به او الخطاب في الشرح</sup> يعني استناد العلامة  
 في شرح الاستعارة عن عبارة نحو المفتاح فاطلاق الرحمة على الانعام مجاز مرسل  
 اصلي واطلاق المشتقا على الرحمن على المنعم مجاز مرسل تبعي لتبعيته بمصدره وهذا هو  
 الكلام بما هو المشهور لكن لا يبعد ان يقال انه حقيقة لغوية بلا احتياج الى حلفة  
 التجوز والنقل اذ قد سمعت في اللغوية ان الرحمة من معانيها ارادة الخير والاحسان  
 المجرد لا سيما المعفرة <sup>او المجاز</sup> نقلها عن القاموس وقد قيل ايضا وعذ في القاموس الاحسان  
 من معاني الرحمة انتهى وان لم نطلع فيما عندنا من نسخة وقيل اطلاق الرحمن على الله  
 يصح ان يكون بطريق الاستعارة التمثيلية بان يقال شبه جلاله تعالى في اوصاله المعروف

الى

في اوصاله المعروف في رقة وتعميمهم

الى عباده وتعميمهم به الى حال الملك بالنسبة الى رعيته كذلك ثم استعمال اللفظ الدال  
 على حال الملك وهو الرحمن في حاله تعالى واورده عليه ان اللازم في الاستعارة التمثيلية  
 كون المشبه هيئة منتزعة من احسن فاكثرة المشبه به كذلك والجامع بينهما كذلك كافي  
 اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى <sup>والرجل اليميني</sup> فالمشبه هيئة من يعزم على امر ثم ينجم عنه والمشبه به  
 هيئة من يقدم رجله اليميني مثلا ثم يؤخرها وجامع هئيته نعمها مطلق وهي التردد بين الامر بين  
 المعنويين اوحسين وهذا المعنى لا يظهر في الرحمن اذ لا يقال ان له هيئة تشبه بهيئة الملك  
 ولا يجوز اطلاق الحال عليه لاجل الادب ولعدم وروده في الشرح انتهى ولا يخفى انه وان لم يصح نسبة  
 هذه الهيئة اليه تعالى في الحقيقة لكن عدم صحتها بالنسبة الى ما يقتضيه بلاغة علم البيان والقصا  
 العربية ليس بمعلوم بل ان تتبع يوجد امثاله كثيرا في القرآن ودعوى ان التمثيل مطلقا لا يوجد  
 بل لا يمكن فيما يتعلق بذاته تعالى وصفاته بعبد واطلاق الحال عليه تعالى كثير في السنة  
 المفسرين لاسيما عند ضرورة التفهيم وقوله لعدم وروده ان كان بناء على استقراء الشام  
 فليس بمسلم وان ناقضا فليس بمفيد وعدم الوجدان لا يكون حجة على عدم الوجود وان  
 سماع النوع كاف بلا احتياج الى سماع ورود شخصه <sup>او لا يصلح حجة</sup> ثم يريد عليه انه يشترط في التمثيل  
 كون الطرفين مركبا والمشبه به هنا اعني لفظ الرحمن مفردا وان كونه مشبها به يقتضي صحة  
 اطلاقه على الملك بل على طريق الشهرة والقوة وليس كذلك اذ قد عرفت اختصاصه  
 به تعالى وانه يشترط كون وجه الشبه اقوى واتم في المشبه به مما في المشبه وهذا بهي  
 البطان هنا ويمكن الجواب عن الكل اما عن الاول فانه قد يقتصر في الذكر من المركب  
 في الطرفين على ما هو العدة فيه ويجعل اللفظ الدال عليه قرينة على ارادة الباقي بالفاظ مختلة  
 منوية مقدرة في الارادة وبها يتحقق التركيب كما في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على

والطرفين هما  
 والوجه هنا لفظ الرحمن  
 والوجه هنا لفظ الرحمن



ما فصل في محله في شبه صور منتزعة من العطاء على عباده وكون العباد مستغرقين بانعامه على وجه الكمال بصورة منتزعة من اعطاء الملك رعاياه وكونهم محفوفين بعطاياه بجامع صفة مطلق الانعام والنعيم حقيقيا او مجازيا ففعل هذا ينبغي ان يذكر جميع الالفاظ الدالة على الصورة الثانية ويراد بها الصورة الاولى وهي المشبه فيكون مجموع تلك الالفاظ استعارة تمثيلية الا انه اقتصر على ذكر كلمة الرحمن منها لان الانعام هو العدة في الصورة المنتزعة المشبه بها اذ بعد ملاحظة تقريب الذهن الى ملاحظتها هذا على مجازات تحقيق بعض الفضلاء على انه قد جوز بعضهم الافراد في طرف التمثيل واما عن الثاني فيجوز صحة اطلاقه على الملك في الجملة اي قبل ورود الشرح او بعد النظر الى اصل الوضع واما عن الثالث فقالوا انه يكفي في الشهيرة وجه الشبه في المشبه به ما يكون بالنسبة الى السامع وحده وان لم يكن في الواقع كما قيل في قوله تعالى مثل نور مكشوفة

انه للتقريب الى اذهان المخاطبين اذ لا اعلى من نوره في شبهه فاذا انفتحت البهجة على وجه البيان في الرحمن علمت تلك البهجة بنوعها في لفظ البرحم ايضا بلا تفاوت ولو فرض كونه صفة تأكيد يكون مجازا عند من يجعل التاكيد مطلقا مجازا زعماء منه انه لا يفيد الا ما افاده الاول وان الصحيح كونه حقيقة ولك ان تعتبر التمثيلية في مجموع الرحمن الرحيم معطى جلال

النعيم ودقائقها الحسية الظاهرية فتتحقق التركيب بلا كلفة فافهم فلهلك شئ شئ على تنبيه ما ذكرناه آنفا واما من جهة البديع الذي هو علم يعرف به وجهه تخمين الكلام بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ورعايته وضوح الدلالة فاسم على تقدير كون اصله وسم قالوا الالفاظ التي جاء في تصغيرها وجمع تكبيرها مثل اسمي واسمي فيها قلب كما اشير في الصفة فغيرها صيغة ابدال الذي هو اقامة بعض الحروف مقام بعض كما جعل ابن فارس منه قوله تعالى فانقلب اي انقلب وقوله بسم الله ان اعتبر كون متعلق بالباء

امرا

امرا كما ترى في النسخة يمكن كونه من قبيل التجربة على تقدير الخطاب من التكلم لنفسه كما انه جرد من نفسه شخصا وخطابه بل يمكن كونه التفاتا على هذا التقدير على مذهب من لم يشترط سبق التعبير بطريق آخر كالحاكمي والتفصيل في حاشية دده على شرح الزبجاني والجلالة لعل انه لم يوجد له شئما يتعلق به لذاته من هذه البهجة والرحمن وكذا الرقيم فيها تورية ويقال ابراهيم ايضا وهو لفظ له معنيان قريب وبعيد ويقصد البعيد اعتمدا على القرينة وزاد بعضهم وتورية عنه بالقرب فيتوهم السامع من اول وهلة لان رقة القلب مغنى قريب بالنسبة الى اللفظة وهو غير مراد والمغنى المراد الانعام وهو بعيد وهذه من قسمها المجردة لعدم اقتربها بما يلزم القريب كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى بخلاف قسمها المشرحة فانه مقارن بما يلزم للمعنى القريب كما في قوله تعالى والسماء بنيناها بايد فان البناء ملائم لليد الجارحة التي هي القريب الغير المراد قال في الاتقان عن الترمذى لانه يابا في البيان اذق ولا اللطف من التورية ولا الرفع ولا اعون على تعاطي تأويل المستبهمات ومن المقدمة المشهورة ان صفات الله تعالى من شأنها في نهاياتها والرحمن كذلك وقال صاحب المفتاح اكثر من شأنها من التورية وايضا فيهما مبالغة هي ان يذكر وصف فينبذ فيه حتى يكون ابلغ في المعنى الذي قصد المشهور ان يدرى لوصف بلوغه حد استحبال او مستبعدا والمشهور ان المبالغة بالصيغة لم يذكر في المبالغة البديعية لكن قال في الاتقان في باب المبالغة من البديع هي ضربان مبالغة بالوصف بان يخرج الى حد الاستحالة منه قوله تعالى ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط ومبالغة بالصيغة كالرحمن والرحيم فهذا صريح في ان المبالغة الصورية خير خارجة عن البديعية فان قلت كيف يتصور المبالغة في حقه تعالى والمبالغة ان تثبت للشئ اكثر مما له في نفسه

والمبالغة ان يدرى لوصف بلوغه في الشدة والضعف حد استحبال او مستبعدا فلا يمكن ان يغير مقناه فيدفعه المبالغة في التبليغ والاعتراف والتعالي

فقد ذكر في الكلام على هذا



وصفاته تعالى متناهية في الكمال لا يمكن المبالغة وأن المبالغة انما يتصور في صفة تقبل الزيادة  
والنقصان قلنا يجب بان صيغ المبالغة في صفاته تعالى مجاز واستحسن ان لا يكون  
مع المبالغة في صفاته تعالى ما هو بحسب زيادة الفعل بل ما هو بحسب تعدد المفعولات  
ولاشك ان تعددها لا يوجب للفعل زيادة اذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة ولهذا قيل  
في مبالغة حكيم معنى بالنسبة الى تكرر حكمه بالنسبة الى الشرايع كما في الاتقان عن النير كشيء ويضمحل به  
ما قيل ان تعميم افراد الفعل يستلزم تعميم المفعول وبالعكس وقد قال العلامة الثاني والمبالغة انما  
صح وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد وان اتحاد التعميمين  
لا يستلزم اتحاد الزيادة بين ايضا بل وجه المجاز فيما تقدم كون الكثرة بالنسبة الى فهم العقلاء  
وما مولهم ان رحمته تعالى مثلا فوق ما يخطر ببال كل عاقل ورجاء كل راج او كون الزيادة  
اضافيا فيجب بحسب زيادة بعض افعاله تعالى بالنسبة الى بعض آخر كما قال المولى عصار الدين  
في قول البيضاوي لمن تاب في تفسير قوله تعالى وهو الغفور الودود وقيل لمن تاب راجع الى  
المبالغة في غفوره انتهى ويمكن ان يقال وجه المجاز ما اشير اليه آنفا عن النير كشيء وفي هذا المقام  
كلام آخر لا ينجمه المقام ثم الظاهر انه من الاغراق من انواع المبالغة والاعراق ما يمكن عقلا لا  
عادة اذ الرحمة ولو في الدنيا للأغلاء ممكن عقلا ولكن مستحيل عادة **تنبيه** الاكثر  
فان فعلان ابلغ من فعل واحد ورجح بعضهم بانه ورد على صيغة التثنية والتثنية ضعف وقيل  
الرحيم ابلغ من الرحمن ورجح بتقديم الرحمن عليه وبانه على صيغة الجمع كعبيد وبان نعم الاخرة جسيمة  
وكثيرة في ذواتها لانها اضعاف ما في الدنيا بالنسبة الى كل شخص وان كانت متعلقا بآثارها  
قليلة بالنسبة الى ما في الدنيا ويمكن ان يكون هذا من قبيل مذهب الكلامي وهو ايراد جنة  
المطلوب على طريق اهل الكلام اي اهل المنبران وهو ان يجعل بحيث يكون بعد تسليم المقدمات  
فقلنا فيهما الهة الا الله لغيره تعالى

مستزمنة

مستزمنة المطلوب بطريق الافتراض كقوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اعون  
عليه او الاستشنان كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفدنا فقوله الرحمن حد او وسط  
لاقتصر في شئ بمطلوب منهم في مضمون قوله بسم الله وهو قولنا ان الله ذات متبرك باسمه  
مثلا لانه الرحمن يعني ذات يفيض من جنابه كل خير وبركة وكل شئ شانه كذا فمتبرك باسمه ولو  
اعتبر كونه خبرا مبتدأ محذوف هو ضمير راجع الى الجلالة يكون استخداما اذ المراد من المرجع الاسم  
ومن المرجع المسمى ولا يبعد ان يعتبر فيه الادماج وهو ان يدمج المتكلم غرضا في غرض كقوله  
تعالى له الحمد في الاولى والاخرة فان الغرض تفرد تعالى بوصف الحمد وادرج فيه الاشارة  
الى البعث والجزاء فالغرض هنا هو التبرك باسمه وادرج فيه الاشارة الى ان فيضان كل  
نعم الى كل مخلوق منه في البداية والنهاية وقوله الرحيم ايضا فيه ايتلاف اللفظ مع المعنى وهو  
ان يكون الفاظ الكلام ملائمة للمعنى المراد كقوله تعالى وصم بصطرخون فيها فانه ابلغ ويصخرخون  
للاشارة الى انهم يصخرخون صراخا متكررا خارجا عن الحد المعتاد قال في الاتقان بعد ذكره  
امثال ما ذكره مثل الرحمن فانه ابلغ من الرحيم فانه مشعر باللفظ والسرفق كما ان الرحمن  
مشعر بالفخامة والعظمة انتهى يعني ان المعنى المراد في الرحمن ملائم للفظ الرحمن ومع الرحيم  
له كذلك وقيل فيهما جناس الاشتقاق لاشتقاقهما من الرحمة وان اختلف معناه  
اذ الرحمن المنعم بجلال النعم وعظا منها والرحيم المنعم بدقائق النعم ولطافتها لعل في قوله جناس  
الاشتقاق مسامحة اذ هذا انما هو ملحق بالجناس ثم قيل وفيهما صنعة الاطباق وهو الجمع  
بين المتضادين او اكثر اذ المنعم بالجلال غير المنعم بالدقائق باعتبار المتعلق به وهو النعم  
كما في قوله تعالى خافضة رافعة انتهى والاشبه ان يعتبر الطباق بالنسبة الى كون مع اهل  
مختصا بالدنيا والاخرة بالآخرة اذ معنى التضاد اظهره ههنا كما اعتبره وفيهما ايضا

فانما اقلب فيه اجفائه كما في احد جمل الدعوات النبوية  
وهو ان يفيض كلامه سبق بمعنى آخر  
فهو اعلم من الاستنباع

قوله تدرى ثياب الموت فخر افان الى  
نها الليل الا وهي من سنده



صنعة التعبد هو افعال الانفاط المفردة على سبيل واحد قال في الاتقان وكثير ما يوجد في الصفات نحو هو الله الذي لا اله الا هو الملك الى قوله المتكبر وفيها التفرق من الادي الى الاعلى ان اعتبر الاغلبية في الرجم نحو الرجم ارجل يشون بها ام لهم ايدي يطشون بها الآية فان اليد اشرف من الرجل فعليك باقى ما يمكن اعتباره من البدائع كاللف والنشر والجمع **واما من جهة الكلام** فقد عرفت ان معنى بسم الله بسم الله اقر والقراءة فعل من افعال العباد والمؤثر فيها اما قدرة الله تعالى فقط بلا قدرة من العباد اصلا وهو مذهب الجبرية او بلانما مؤثر لقدرته وهو مذهب الاشعري او قدرة العبد فقط بلا ايجاب ولا اضطراب وهو مذهب المعتزلة او بالاجاب وامتناع التخلف وهو مذهب الفلاسفة والكروى عن امام الحرمين او مجموع القدرتين على ان يؤثر اصيل الفعل وهو مذهب الاستاذ <sup>وهو مذهب الماتريدية</sup> او على ان يؤثر قدرة العبد في وصفه بان يجعله موصوفاً بتخل كونه طاعة او معصية وهو مذهب الفاضل والملاذهنا وهو مذهب الاستاذ على ما فهم من الخيال <sup>اسفل شئني اعني جلاله على العظام</sup> وصح بعض خشية وهو اللازم لتحقيق صدر الشريعة في التوضيح لكن على ان يكون مجموع القدرتين مؤثرا تاما في فعل العبد بطريق جبري عاونه تعالى بان الله تعالى يخلق عقيب قصد العبد ولا يخلق بدونه وان قدر على ذلك كما في سائر العاديات فلا يلزم نقص في صفاته تعالى وما اشتهر من ان الاستاذ يجوز توارد العلين المستقلين فقد قال بعض المحققين انه وان كان في تخرج مذهب الاستاذ ثلثة اقوال لكن الحق هو كون المجموع علة واحدة كما ذكرنا وتحقيقه ان الله تعالى خلق في العبد قدرة موجودة بمعنى المبدأ <sup>وهو مذهب الماتريدية وهو مذهبنا</sup> والعبد فيه مضطر ثم العبد يصير فيها من غده الى كل واحد من الفعل والتكليف على سبيل البذل ويترج بها احد المتساويين على الآخر وهذا الضرف اعني التعلق ليس بموجود

في الخارج

في الخارج بل من قبل الامور اللازموجودة واللامعدومة وهو المسمى بالارادة الجبرية والكسب وقد يسمى بالقصد ايضا فمضى صرف العبد قدرته الى فعل ما صرفا جانبا خلق الله هذا الفعل على موجب عاونه وان صح انفراد تعالى في خلق هذا الفعل ولم يصح انفراد العبد فهذا الفعل حاصل بمجموع قدرة الله وقدرة العبد فمن حيث حصوله بقدرة الله تعالى مخلوق له <sup>منه</sup> ومن حيث حصوله بقدرة العبد مكسوب له <sup>منه</sup> والموجب بالتصانيف الفاعل بالمقدور والقبح وهو هو الكسب فمن حيث حصول الفعل عن قدرته تعالى جبر ومن حيث حصوله عن قدرة العبد تفويض فاذا تبين معنى الجبر المتوسط المنقول من التلف فان قيل فعلى ما ذكرت يلزم صحة كون فعل العبد مخلوقا له او مكسوبا لله تعالى والآفا وجه التخصيص بالخلق الى الله والكسب الى العبد قلنا القدرة ما تصح انفراد الفاعل به والكسب ما لا يصح انفراده به بل يتوقف على شئ لا صنع له كقدرته وذاته وسلامته الآلات هذا هو ملك الماتريدية واما الاشعرية فعنده ان الله تعالى يوجد في العبد قدرة ثم يوجد على وفقها فعل العبد فالتأثير لقدرة الله تعالى فقط واما قدرة العبد فمجرد محض فالعباد مختارون في افعالهم مضطرون في اختيارهم فيكون صدور الفعل بالاضطرار يعني لا يتمكن العبد بفعله وتركه ولهذا اورد عليه انه جبر محض في الحقيقة وان ادعى الاشعري انه جبر متوسط في اصل مذهبه انه اجري الله عاونه في خلق افعال العباد مقارنا بقدرتهم ففعل العبد لكونه بتأثير قدرته تعالى وبايجاده مخلوق له ولقارنته لقدرة العبد مكسوب له فالمدعيان متحدان في اثبات القدرتين وفي كون قدرة الرب على وفق قدرة العبد وفي كون الفعل كسبا للعبد وخلقاً للرب وفي محو الجبر المتوسط ومتفقان في كون قدرة العبد جبر مؤثر على وفق عاونه تعالى وكون الفعل صادرا عن العبد بالاختيار واثبات الارادة الجبرية اللازموجودة في الخارج لان كل



ذلك ثابت عند الماتريدية خلافا للاشعري هذا <sup>وبهذا التحقيق لا ينقظ لظهور ذلك فاما ما ذهب</sup>  
اليه النبي ابوري في حاشية التلوي انه ليس لقدرة العبد تأثير عند الماتريدية <sup>وجعل مذهب الماتريدية</sup>  
مقابلا لمذهب الاستاد <sup>وقصفت ما ذهب اليه الطرسوسي في انموذج العلوم ان القدرتين مؤثرتان</sup>  
في محليهما وفي محل آخر منه ايضا <sup>اذا اختار العبد فعلا او جبراته فيه قدرة عليه واوجد الفعل</sup>  
وصيغته معها اذ هو اميل الى مذهب الاشعري وليس بلام لما ذكره آنفا <sup>وقد زاد بعده ردا الاستاد</sup>  
في رسالته الموضوعية لهذه المسئلة <sup>الايقاع من العبد والحاصل بالايقاع من الله الاول ليس</sup>  
بخلق الله لعدم وجوده <sup>والثاني موجود بخلق الله وبايقاع العبد وخفاء ما في بعض المواضع الكسب</sup>  
ينفيه الاشعري وخالفه ابو حنيفة هذا هو التحقيق في هذا المقام الذي تخرج فيه افرام ازكيا والفظا  
وهو الذي لا طنب الكلام مع غاية غيرة المزمع منه الهداية والاعتصام <sup>ثم الاسم والمستقى</sup>  
واحد عندنا كما في بداية الاصول <sup>وتخذ بعض الاشعرية الاسم غير التسمية وغير المستقى وعن الا</sup>  
شعري الاسم امانف المسمى كقول الله واما غيره كالحلق واما لاهو ولا غيره كالعالم <sup>او نقل</sup>  
وانفقوا ان التسمية غير المسمى وهي ما قامت بالمسمى والصحيح ما قلنا فان من قال الله  
صح ان يقال ذكر اسم الله وذكر الله فان قيل قال في المقاصد الاسم هو اللفظ الموضوع <sup>والمسمى</sup>  
هو المعنى الموضوع له والتسمية وضعه وذكره فكيف يصح ما ذكرت قلت المراد بالاسم هو  
المدلول كما في زيد كاتب بخلاف زيد في قولنا زيد مكتوب كما في المقاصد ايضا وحقيقة ثمرة  
الخلافا تظهر منه <sup>والمتبع علم لذات الواجب لانه جمع جميع الصفات الواجبة والمستحيل</sup>  
عليه فان قيل فعلى هذا يلزم كون المعترف بالله متوجدا فلما انزوم المفهوم من هذا المعنى غير بين  
وان الجبرم لا يعرفون مسمى اسم الله تعالى ثم ان معرفته تعالى واجب بالشرع عند الاشعري  
وبالعقل عند اماننا الى حنيفة كذا قيل ولعله مبنى على مسئلة الحسن والقيح فشرعني

عند الاشعري

الاشعري حاكم

عند الاشعري وشرعي وعقلي عندنا كما يفضل في محله <sup>ففي الاطلاق خفاء واول الواجبات</sup>  
القصد الى النظر في معرفته تعالى ثم الجزء الاول من النظر ثم معرفته تعالى وهي المقصودة بالذات  
والعرفه واجبة على من لم تبلغه الدعوة كثر <sup>هنا الجبل ومن في زمان الفترة عندنا خلافا للاشعرية</sup>  
وبعض الحنابلة فانه معذور عندهم <sup>والوجود مطلقا عن الموجودات ولو ممكنا عند الاشعري وزاد</sup>  
عند المتكلمين وعين في الواجب وصفته في الممكن عند المحققين <sup>والاصح انه لا يمكن معرفة كنه ذاته</sup>  
بل كنه صفاته للبشر في هذه النشأة خلافا لبعض <sup>والانفاق على انه يجوز رؤيته تعالى في الدنيا</sup>  
عقلا واختلف في جوازها سمعا كما اختلف في وقوعها للنبي عليه السلام في ليلة المعراج  
واختلف ايضا في جوازها في المنام بل وقورها <sup>الرحمن الرحيم الرحمة قبل بمعنى ارادة الخير</sup>  
فيكون من الصفات الحقيقية الموجودة في الخارج <sup>صفة ذاتية التي اختلف فيها اهل عيني</sup>  
الذات كما عند الحكماء والمعتزلة او غيره كما عند المتكلمين <sup>اولاهو وغيره كما هو عند اهل الحق وقيل</sup>  
بمعنى الانعام والاحسان فتكون من افعال الصفات التي ترجع الى التكوين الذي انبثت الماتريدية  
ونفاه الاشعري وقيل ليست براجعة اليه بل هي صفات متعددة على جالها <sup>والحاصل ان</sup>  
الصفات الفعلية كالخلق والافضل والرحمة كلها قديما ازليات لاهو ولا غيره عندنا  
وعند الاشعرية محدثة فعندنا واجب بالغير وممكن ذاتي خلافا لهم <sup>واما من جهة الاصول</sup>  
فالبراء ان كان بمعنى الاتصال اي تعليق الشيء بالشيء <sup>والصالح به وكان متعلقه اقر فبقتض</sup>  
تكرار اتيان اسم الله عند تكرار القراءة كما في قوله لا تخرج الا باذني حيث يشترط الاذن  
عند كل خروج <sup>وان بمعنى الاستعانة فلا يلزم ذلك التكرار بل يكون اسم الله وسيلة للقراءة</sup>  
وللاستعانة بالقراءة لان السبا حينئذ تدخل على الوسائل ولهذا رجع الاتصال <sup>واتيان</sup>  
البركة للانتقال بقوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ بسم الله فهو ابتر

مطل



فان قبل هذا معارض حديث المحدث لان الابتداء باجدها منافيا للابتداء بالآخر اذا ابتداء  
 ان ليس له استمرار حتى يمكن اتيانها قلت المتعارض شرط فيه نسب وى الدليلين في القوة  
 مع اقتضائهما وحدة المحل والتمزمان يعني انما يتصور التعارض اذا لم يكن الجمع والتوفيق للمعتبر  
 فيه نحو ما يكون من قبل الحكم بان يندفع اتحادها او من قبل المحل بدفع اتحادها كذلك او من قبل... التزمان  
 البتة بذلك ايضا فتقول المراد بالابتداء في الحديثين هو العرفي اي ما يمتد الى المقصود بالذات الوقت  
 بلا اتحاد في الزمان فيقال ان اريد الابتداء الحقيقي فلا نسلم كونه مراداً لانه متعذر وان  
 اريد في فلا نسلم كونه آتياً غير مستمر بل هو مستمر الى المقصود فيجيب البسمة والمحدث  
 او المراد من الابتداء في البسمة حقيقي كما في اسلوب الكتاب المجيد لا سيما في سورة  
 التي جاء في اولها الحمد لله خصوصاً الفاتحة وفي الحديث ايضا في فلا نسلم اتحاد الدليلين  
 في الحكم والمحل وقيل كون الباء في الحديثين للاستعانة او للاتصال بمعنى الاتصال او  
 لا بمعنى المقارنة وارجح للتعارض وفيه نظر ولا يبعد ان يقال ان حديث البسمة مطلق لان  
 ذكر الاسم يمكن ان يكون اسم جنس مراداً به المسمى بلا قيد والمحدث اسم جنس مراداً  
 به ذلك المسمى لكن بقيد المحدث والحكم والحادثة متحيزان ولم يدخل على السبب وكانا  
 متبئين والمطلق عنده هذه الشروط محمولة على المقيد فيكون المقيد بياناً للمطلق كذا قيل اقول  
 هذا انما يقرب الى الحق ان اريد بالمحدث هو الاثنيان بما يدل على التعظيم مطلقاً ولو وجد  
 بغير لفظ الحمد فاثنيان البسمة اثنيان بالمحدث وهذا لا يخفى عن خفاء ايضا بل الاقرب  
 على هذا الطريق ان يجعل حديث كل منهما مطلقاً باعتبار ومقيداً باعتبار وتكمل اطلاق  
 كل منهما على تقييد الآخر فيكون معنى الحديث لا يبدأ فيه بسم الله او المحدث على نظير الاحتياط  
 وهو حذف ما ثبت في نظيره واثبت ما حذف من نظيره فان قلت سيذكر في الجهرية

الحديثية

الحديثية ان شاء الله تعالى ان الحديث في البسملة متعدد ورواياته كذلك والمحدث ليست  
 كذلك فلم يردج البسمة قلت لا ترجح بكثرة الدليل عندنا كما لا ترجح بكثرة الشهود  
 اجماعاً وكذا لا يرجح بكثرة الروايات لم تبلغ حد الشهرة وبالمجمل الاعتبار عندنا الى القوة  
 لا الى العدد ثم ان هذا الحديث من قبيل خبر الشرايع لثبوت شيء في مقام الطلب فهو  
 الاك من صريح الطلب لانه اذا حكم الشارع بثبوت شيء او نفيه فيلزم كذبه عند عدم تحققه  
 فان قيل ان اريد من الخبر الاثنيان فمن اين يتصور الكذب على تقدير عدم الاثنيان بالفعل  
 قلت نظر الى ظاهر صورة الخبر كذا في التلويح لعل ان وجه ابلغية المجاز من الحقيقة  
 معنا فان قيل المذهب عندنا ان الامر لا يوجب التكرار وتعلم انه كلما تكرر القراءة تكثر  
 اثنيان البسمة قلنا يجوز كون ذلك من بقاء الاتصال في بسم الله كما اشير اليه انفاً  
 او من دليل آخر كفعل الرسول او الاجماع فان قيل الاصح ان الامر للوجوب واثنيان  
 البسمة ليس بواجب شرعي قلنا هذا للحسن في نفسه واما في الحسن لمغ في غيره  
 فذا لمع الغير والظاهر ان حسن اثنيان البسمة معنا لمغ في القراءة مثلاً وهو عدم الا  
 بترية فيها فينتج حكم الاثنيان بحال القراءة من الوجوب والاستحباب على ان الظاهر ان  
 هذا الحديث خبر واحد ووجود شرائط الرواية في روايته ليس بمعلوم ولو سلم انه مشهور  
 او واحد مستخرج لشرائط الرواية فعند ذلك يثبت الوجوب لكن انه من قبيل العام الذي  
 خص منه البعض اذ خص بعض امور فيه شرف وشان كالصلوة والزكوة كما قيل فالعام  
 ظني ولو سلم قوله ذلك بال في الحديث ليس بمقطع الدلالة ومنضبط الارادة على ان بعض  
 الامر قد يكون للثبوت ولو جاز على الاصح بقي معنا بختان الاول ان الباء لفظ مشترك  
 بين معان كثيرة فمن قبيل الجففي وحكمه التوقف الى ان يتبين المعنى المراد ولهذا يقال يجوز

اصطلاح الاصول



ارادة بعض معاني المشترك بلا قرينة معينة للمراد فمن ابن يصح ارادة الاصاق معنا والجواب  
 لان اسم الاشتراك بل هو للاصاق فقط كما مر ولو سلم الاشتراك عند العربية فلا سلم  
 ذلك عند الاصولي بل الظاهر انه منفرد في الاصاق عندهم والتبادر اقوى امارات الحقيقة  
 ولا شك في تبادر بينه وبين الاصل عند كون اللفظ دائر بين كون مشتركاً بالنسبة الى المعنيين  
 وبين كون حقيقة ومجازاً وهو محمل على الثاني ولهذا يقال المجاز خير من الاشتراك والنقل  
 والحذف الثاني لا شك ان المعنى المقصود من امثال حديث الابداء هو حصول التبرك  
 وهذا انما يفهم من الحديث بطريق مفهوم المخالفة وهو ان يكون المكوت عنه مخالفاً  
 للمذكور في الحكم وهو ليس بمعتبر عندنا في الادلة والنصوص والجواب لان اسم كون  
 المقصود ذلك لم لا يجوز ان يكون المقصود هو الخلو عن الابترية والاقطعية ولو  
 سلم كون ذلك مقصوداً يجوز ان يكون بطريق الكناية او اشارة النص او يعلم بدليل  
 آخر وقد قيل عن صاحب العناية في اول الرهن ان مفهوم الصفة معتبر عند صاحب  
 الرهانية كمفهوم العدد عنده ايضا كما في بعض مواضع الرهانية وكذا عن الشافعي كمفهوم الا  
 ستناء والغاية لكن على ان يكون من قبيل الاشارة كما في حاشية التلويح لموحي  
 وقيل هو المحل لقول التلويح ان مفهوم الغاية متفق عليه فان قيل ان بسم الله  
 اخبار عن اتيان اسم الله ووعد عليه فليس باتيان اسم الله فبهم وهذا الكلام لا  
 يثبت الامثال بالحديث قلت لان اسم كون اخباراً بل من الصيغ الانشائية الشرعية  
 كصيغ العقود ولو سلم فالأخبار باتيان بسم الله انما يتصور بذكر اسم الله كما لا يخبر  
 بان الله واحد عيني التوحيد <sup>تجوزت واشتريت وهنت وتزوجت وتزوجت</sup> اعلم ان دلالة هذا الحديث على كون الامر الذي لم يبدأ  
 باسم الله ابتر واقطع بطريق عبارة النص ان اعتبر كون مسوقاً له وعلى كون الامر

الذي

الذي بدأ به اتم وارتفع وكثير الفائدة بطريق اشارة النص وعلى كون المؤثر في جميع الامور  
 هو الله تعالى بطريق اقتضاء النص لكونه لازماً محتاجاً اليه كما في قوله تعالى للفقراء المهاجرين  
 لان دلالة على وجوب السهم لهم عبارة على كونهم فقراء اشارة وعلى زوال ملكهم في دار  
 الحرب اقتضاء الكل بطريق المنطوق ودلالة على عدم لزوم اتيان اسم الله في ابتداء  
 محقرات الامور بطريق المفهوم فافهم <sup>كأن</sup> واسم الله على تقدير اضافته للاستغراق ليحصل  
 التبرك بجميع الاسماء كما اشير في النخبة يكون لفظ الاسم من الالفاظ العام فان قيل  
 العام ما يكون افراده غير محصورة مستغراقاً لها ولا شك ان افراد اسماء الله تعالى  
 محصورة كيف وقد قال النبي عليه السلام ان لله تسعة وتسعين اسماً من احصاها  
 دخل الجنة قلت وقد يقال العام على ما ينتظم جمعا من المثبات ولو لم تستغرق  
 ولو كان محصوراً ولا شك ان دلالة على عدم الزيادة بطريق مفهوم العدد وهذا  
 ليس بجائز عند عامة مشايخنا في الادلة على ما اشير انفاً وقد قال في المقاصد يجوز  
 ان يكون قوله عليه السلام من احصاها دخل الجنة في موقع الوصف ويكون الاسم  
 الاعظم داخلاً فيها مبهما لا يعرف الا الخاصة او خارجاً وزيادة شرفها بالنسبة الى  
 ما عداه انتهى فان قيل قد وقع في بعض مصنفات الفخر الى رحمه الله ان اسمائه تسعة  
 وان كانت غير متناهية عدداً لكنها راجعة الى تلك التسعة والتسعين قلنا  
 يحصل المطلوب بسند هذا المنع اذ فيه اعتراف بالمدعى لانه يكفي عدم التناهي با  
 العدد والتحقيق ان عدم الحصر المعتبر في مفهوم العام ليس بالنسبة الى ما في نفس  
 الامر بالنظر الى المفهوم ولو منحصر في نفس الامر فان قلت فعلى أي تقدير ظاهر  
 الشارع لا يبدأ بجميع اسمائه تعالى بل لا يمكن ذلك على وجه فيكون كذا مخالفاً للواقع  
<sup>من كل الوجوه</sup>



قلت لا نسلم تحله الكذب بل الظاهر انه انشاء ولو سلم ذلك باعتبار المعنى الاصل  
الذي هو مدار البحث عليه كفى في ذلك اتيان جميع الاسماء اجمالاً بل تفصيل كما في الابحاث  
الاجمالية ويمكن ان يقال انه يجوز ان يكون من قبيل العام الذي خص منه البعض بشهادة  
الحرف بل الحسن لكن يرد انه يلزم حينئذ عدم فائدة اعتباره عاماً بل اعتبار الخصوص  
اقوى لكونه مدلوله قطعياً اجمالاً لعدم احتياجه الى كلغة التخصيص وان العام يكون قريباً  
الى ان يكون مأثراً بخلاف الخاص فانه مفتر بل محكم فافهم فان قيل سواء اعتبر الاسم  
عاماً او خاصاً ليس الا ابتداء باسم الله الذي هو مدلول الحديث بل بلفظ اسم وهو  
ليس اسم الله تعالى بل لفظ يعبر به عن اسماء غير الله تعالى من المخلوقين وكون الاسم  
عين المسمى ليس ما هو ملفوظ بل ما هو مدلول كافي لجهة الكلامية والكلام في  
الملفوظ اجيب عنه بان الالاء للابتداء باسم الله تعالى والاسم انما جئ به لضرورة  
عموم التبرك بجميع اسمائه تعالى يرد عليه انما نتم ذلك اذا لم يكن الابتداء بدون ما  
ذكره وليس كذلك اذ يمكن ان يقال الله ابتداء باسمه او اقرب مثلاً بل الظاهر على  
موجب الحديث ان يكفي بقوله الله او بقوله الله الرحمن الرحيم مثلاً على ان التقريب  
ليس بنام اذ الكلام باعتبار خصوص لفظ الاسم باق وايضا ان رعاية ما ذكره من  
عموم التبرك ليس مما يدل عليه الحديث ولو سلم دلالة عليه فالعموم مستفاد  
من لفظ الجلالة لكونه مستجمعاً لجميع الصفات ولزوم الدلالة على العموم على سبيل  
القصد ليس بل لازم بل كون الدلالة على هذا المرد بطريق اشارة النص كاف والمعنى  
في هذا الطريق قطعي كافي عبارة النص ولا يضره عدم كون اللفظ مسوقاً له وقد قال  
بعض المحققين الدلالة مطابقة وتضمنها والتزاماً جارية في الاشارة كما في العبارة  
(بعض الاشارة النص)

وان كان المشهور اختصاصها بالالتزامي اورد عليه بعض مشايخنا انه على هذا يلزم  
ثبوت كثير من الاحكام بدون قصد من واضعها الشارع الحكيم الا ان يفرق بين اللفظ  
والقصد من التوقي وجعل المنفي في الاشارة هو الثاني فتماماً والحق في الجواب ان النصوص  
يفسر بعضها بعضاً فاما في الروايات من قوله عليه السلام لم يبدأ بسم الله الرحمن الرحيم  
وفي البعض بالسلمة والسبب القرآن يفسر ذلك فالامثال انما يتحقق بعين  
هذا الاسلوب وباقى الكلام من مقتضيات هذا المقام فلنطو على غيرة وان كان من  
مرهات المرام الرحمن الرحيم في هذين الوصفين ايما الى علته الحكم المذكور لان توصيف الحكم  
بصفة يشتركون ذلك الوصف علة له عند صلوجه لذلك فاصل المعنى حينئذ قرأني  
بسم الله لانه رحمن او ذات فاض منه الرحمة فان قيل وان كان المختار عندنا كون  
الاصل في النصوص معقلاً لكن فائدة التعليل التعدية والقياس ومعهنا لا يجري  
ذلك لان الحق عندنا ان القياس لا يجري في الصفات والافعال ولو سلم انه لو  
تصور هذا القياس لا يكون في اثبات الصفة لكن لا يخفى ان العلة ليست  
بمعدنية بل قاصرة لا يجوز تعديتها قلنا لا نسلم انحصار فائدة التعليل بالتعددية  
لجواز ان يكون سرعة الازعان وزيادة الاطمينان بالاحكام والاطلاع على حكمة  
الشارع في شرعيتها من فوائد فان قيل فهذا علة قاصرة وهي ليست بجائز عندنا  
وان جوزها ان ضحى قلنا الاختلاف في المستنبطه واما في المنصوصة بالتعليل  
بالقاصرة جائز اتفاقاً وهذا من قبيل المنصوصة اذ المنصوصة انواع منها ما هو  
صريح كلام التعليلية ومن الاجلانية ومنها ما هو تنبيه كان يترتب الحكم على  
المشتق او الوصف فهذا من قبيل الوصف المناسب فان قيل فعلى هذا



يلزم كون افعاله متعلقة بالآخر ارض وهو مذهب الاعتزال قلنا ما ذكرنا ليس  
 بعلته مؤثرة حقيقة حتى يلزم ذلك بل من قبيل الحكم والمصالح والله راعي الحكمة  
 في افعاله بلا وجوب عليه لان افعاله متعلقة بالحكم والمصالح تفضلا عند الكاتبة  
 خلافا لبعض الاشاعرة كما في المرات فالظاهر ان عام لجميع الافعال كما في شرح المقاصد  
 ان بعض الافعال سيما الشرعية متعلقة بالحكم والمصالح انما هو بالنظر الى علمنا وادرا  
 كتابه وبه يدفع ايراد المحقق الدواني عليه انه لا وجه للتخصيص بل الجمع كذلك فان قيل  
 فعلى ما ذكرنا ينبغي ان يكون الاجكام التي يمكن للعقل ادراكها وتوقفا صرا معلقة  
 بالرأي والمذهب عندنا انها اذا لم تكن منصوصة فلا يجوز تعليلها بالرأي قلت  
 لعل مرادهم بالتعليل المنفي هو التعليل النافع لطلبه للقياس والافعال اشاعة مع  
 منعهم الحسن العقلي اذا جوزوا ذلك فنحن مع تجويزنا ذلك الى الحسن العقلي  
 ولو بعض الامور احق بذلك وتحقيقه ان حسن الفعل بالشرع وكذا الحكم بكونه  
 حنا هو الشرع عند الاشاعرة وحسنه وحكمه للعقل عند المعتزلة والمختار عندنا  
 الفعل حسن في نفسه بعضه مدرك للعقل وبعضه ليس بمدرك والحكم  
 للشرع فعند الاشاعرة حسن الفعل بعد الشرع عندنا وعند المعتزلة قبل الشرع  
 لكن الحكم للشرع عندنا وللعقل عند المعتزلة ثم هذا ان الوصفان اعني الحسن والحرم  
 بحسب معانيهما اللغوية ابتداء لعلمها من قبيل المشكل لان المراد من الشرعية  
 هنا خفي بحيث لا يدرك الا بالتأمل ثم بعد التأمل على ان المراد به الاحصاء  
 والانعام حمالة على معنى الغاية او بطريقة ذكر السبب وارادة السبب كما سبق  
 ثم بعد التأمل صار مفسرا قطعيا ويمكن ان يقال انها من قبيل الجمل الذي

خفي

خفي المراد بحيث لا يدرك الا ببيان من الجمل لان من افواع المنقولات الشرعية  
 كالصلوة والزكاة ولا يبعد كونها من المنقولات الشرعية اذ لا ينتقل عند الاطلاق  
 الا الى معنى الحسن والمنع لكن يرد عليهم ان ما لا يدرك بالتأمل من كلام الله تعالى  
 ان لم يتعلق بالعمل يكون من المنشأ بهات الا ان يقال انها من المنشأ بهات حقيقة  
 وما ذكر من الخفي تأويل لهما على طريقة المتأخرين وقد قبل ان من الاصول المختلفة بين  
 الاشاعرة والما تيريدية انه يقول المنشأ بهات اجمالا ويفوض تفصيله الى الله عند الكاتبة  
 خلافا للاشاعرة والمشهور ان المختار عندنا التوقف ابداء مع اعتقاد حقيقة فان قلت  
 هل يعلم النبي عليه السلام المنشأ بهات ام لا قلت نعم قال في المرات اما النبي عليه السلام  
 فربما يعلمه باعلام الله تعالى كذا قيل ثم قال في الجمل المذكور ايضا عن فخر الاسلام انه يعلم  
 المنشأ به ثم قال ايضا ان ذلك على رأي المتأخرين فارجع فاقابل وامن حيث المنطق  
 الذي يوصل به الى المطالب المجزولة فان قيل كيف يتصور البحث على البسطة الشريفة  
 من حيث المنطق وقد صرح بحرمته في الاشياء ونسب صاحبه الى البدعة بل تعلمه شرب  
 الخمر كما في الفهرست الثاني والى تضييع العمر على ما نقل عن الجواهر وصرح بحرمته ايضا على الفاري  
 في شرح فقه الاكبر عن السيوطي وعن ابن الصلاح والنووي مدعي في ذلك اجماع الالف  
 وبعدهم قبول روايته عن ابن رشيد وفي شرح بدر الشيد بجواز الاستجاء با وراثة الخالية  
 عن ذكر الله ونحوها قلنا ذلك اي المنع لمن قصر النظر اليه بحيث يهجر سائر العلوم المقصودة  
 لذاتها او يحصل لغيره من غير حميدة او يحصل له لكن لا يستعمل في حله من العلوم الشرعية كما في  
 منقذ الضلال للامام الغزالي او لمن قصد التعصب والنزاع الموحدين كما في بعض الكتب  
 كيف وقد اشار البرزالي الى وجوب كفاية وكذا الامام البركوي والمحقق الشريف وغيره الى

كالفقه والتجويد مثلا

او يترك سائر العلوم المقصودة

او يترك سائر العلوم المقصودة

او يترك سائر العلوم المقصودة

او يترك سائر العلوم المقصودة

او يترك سائر العلوم المقصودة

او يترك سائر العلوم المقصودة

او يترك سائر العلوم المقصودة

او يترك سائر العلوم المقصودة

او يترك سائر العلوم المقصودة



وجوبه علينا واتفاق اكثر الاصوليين انه جزء مبادي للاصول الذي هو احد علوم الشرعية  
 واثبتها كلها من اكاثر علماء الدين فيلزم تفسير هؤلاء العلماء وتجهيل كل من علمه  
 وتعلمه وصنف فيه من كبار العلماء وقال السيوطي في الاتقان ونوع من القرآن يستخرج  
 منه النتائج الصحيحة من المقدمات الصادقة الى آخر ما قال وقال ايضا من العلماء  
 ان القرآن مشتمل على جميع انواع البراهين والادلة الى آخر ما قال ايضا وما نقل عن  
 الغزالي رجع الى تحريمه فليس بثابت وعدم اشتباهه عن التلف محمول على عدم  
 احتياجهم لجياة طبايعهم وقوة زكائهم فان لم يوجد تفصيل المنطق فيهم لكن  
 ارجاله ليس بحال عنهم وبالحكمة المنع اما مكابرة او محمول على نحو ما ذكرنا فاذا اقرر  
 هذا فنقول الا اننا في تعريف لفظ الباء اذ التعريف اللفظي جاز في جميع  
 انواع الكلمة ولو صرنا لانه ما يقصده تفسيرا مدلول اللفظ وهذا يتحقق في الحرف  
 ايضا وقال بعض المحققين التعريف اللفظي اشبه بالمباحث اللغوية وكذا قولهم  
 في بيان معنى لفظ الاسم ما انبأ عن المسمى تعريف لفظي اذ الظاهر ان هذا المعنى  
 معلوم قبل التعريف والمقصود من التعريف مجرد التعيين من بين سائر المعاني  
 فان قيل اللفظي يكون بالالفرد وهذا ليس بمفرد قلت قد يكون بالتركيب لكن  
 لا يقصد فيه التفصيل عند عدم المفرد او يوجد المفرد ولكن لا يكون الحرف  
 ويكفي كونه تعريفا اسميا بناء على انه معنى اصطلاحى وان صرح بعضهم انه لغوي  
 والاصل فيه كونه اسميا على ما قال بعضهم الاسمي اشبه بالاصطلاحية  
 ويكون حدانا ما اسميا على ما قال لتبادر على ان هذا المعنى هو المتعقل في ابتداء  
 الوضع فقولنا الى لفظ جنس قريب وقوله انبأ عن المسمى فصل قريب او بمنزلة

خافهم فان قيل تعريف الله انه اسم ذات مستخرج بجميع الصفات فالاشبه انه تعريف لفظي  
 كما عرفت وان قيل انه الواجب الوجود لانه اقرب انه ليس بلفظ بل الظاهر  
 انه تعريف حقيقي ورسمي وناقض بعين رسم حقيقي ناقض اذ الجنس قريبا او بعيدا  
 منتف لا يستلزمه التركيب المحال في حقه تعالى لانه اذ لو كان له تعالى جنس لكان  
 له نوع آخر فيحتاج الى فصل يميزه فليكن التركيب فلهذه الدققة تعذر الحد الثام في حقه  
 فقالوا بمتنع كنه معرفته تعالى للعباد وان اورد عليه بان الرسوم قد يفيد الكنه وبانه يجوز  
 ذلك بالتصغية والتهذيب والتجريد او بان يخلف الله تعالى علما ضروريا لمن يشاء من عباده  
 والنظري قد ينقلب ضروريا لبعض الاشخاص كما في شرح المواظف فان قيل التعريف  
 الحقيقي ولو رسميا انما يكون بالكليات الخمس والمعرف هنا هو ذاته الشخصي فيكون  
 اعم من المعروف والشاكا شرط في جميع التعريفات عند المحققين وقد قال بعض المحققين  
 الشخصي لا يتخذ بل التعريفات للكليات وان الرسوم انما هي بالاعراض وعرضيات  
 الجزئيات ليست بلوازم بل من المفارق والمفارق لا يجوز التعريف بها اذ شرط  
 كون الخاصة في التعريف لازما وبيننا وثملا قلنا قال في التلويح التحقير ان  
 تحديد الجزئي بما يفيد امتيازها عن جميع ما عداه بحسب الوجود اى لازم الوجود ويمكن  
 نحو الكليات في هو الكتاب الذي صنفه جارت الله العلامة في تفسير القرآن  
 وان الجزئي يمكن اخذه على الوجه الكلي وقال بعضهم التعريف جائز للجزئي الغير المادى  
 وان الشخص مركب اعتباري من مجموع الهيئة والشخص وقال بعضهم انه لم يبق  
 به هناك على كونه تعالى بسيطا عفتيا وان قام على كونه بسيطا خارجيا فعلى هذا  
 يجوز الحد الثام فتأمل الرحمن الرحيم اى ذات قام به الرحمة او المنعم او المحسن



مثلا فالظاهر تعريف لفظي هذا هو بعض الكلام بحسب تصورات البسملة بجملة  
 واما الكلام بحسب التصديق فقبل عن مثلا خبر وعلى البيضاء وكيفية البسملة  
 كلية اعتبر اضافة لفظ الاسم الى الجملة استغراقا في ابتدائي بكل اسم الله تعالى  
 وشخصية ان اعتبر عهدا في ابتدائي باسم معهود له تعالى وهو الجملة ثم قبل فان قلت  
 ان مدار الكلية والجزئية على الموضوع وصهرنا ليس على الموضوع بل على المفعول والظاهر  
 انها شخصية قلت ان المفعول قد يكون موضوعا معنى وان كان فضلا لفظا فا  
 لمعنى لكل اسم له تعالى ابتداء به كافي قول النجاة كل جار ومجرور مخبر عنه في المعنى مثلا  
 مررت بنريد معناه زيد ممرور به ومدار المنطقي على المعنى لا على اللفظ وقبل ان هذه  
 القضية حكمة عامة بمعنى ان سلب الابتداء عن الموضوع ليس بضروري مستحيلا  
 او جائزا او الوقوع في ضمن الجواز وجنود ان يكون ممكنة بامثلة عامة اذا اعتبر  
 فعلية النسبة في المستقبل اقول بل الظاهر انها دائمة بثبوت الابتداء بكل  
 اسم له تعالى ورفق بالفعل دائما في قولنا كل اسم ابتدائي به وهو المناسب لحديث  
 الابتداء او مطلقة عامة بل الاظهر كونها وقتية مطلقة اي الضرورة في وقت معين

بملاحظة امتثال الحديث والضرورة بحسبه يعني الابتداء بكل اسم ضروري وقت الابتداء بكل اسم  
 مثال با الحديث مثلا وانا اقول الظاهر في حاصلة قضية البسملة كل ابتداء  
 او قرا في باسم الله تعالى ثم بضم صفى سبعة الحصول ينتج من الشكل الاول هذا الابتداء  
 بسم الله فيكون الكل السند اليها تشبيها بقضاها فيا ساندتها معها ثم قوله الرحمن يصلح ان يكون  
 وليلا على هذا الكبرى هكذا لان كل ابتداء بسم من فاض منه رحمة الدنيا ونعيمها واسم من  
 شأنه كذا فهو اسم الله فينتج المطلوب بساحة بسيرة ثم قوله الرحيم يصلح دليل على هذه

الكبرى جوابا عن شبهة عليها يعني ان مجرد كون هذا الذات متعاضدا في الدنيا لا يوجب الابتداء  
 باسمه فاجاب بان من فاض نعم الدنيا فهو فاض نعم الآخرة مختصا بالموعد ويمكن ان يجعل  
 مضمون حديث الابتداء دليلا على الكبرى فافهم وكفى ان تقول ابتدائي بالبسملة لان  
 ابتدائي ورد في شأنه عن النبي عليه السلام كل امر ذكر بالاه وكل شأنه كذا فاجاب بجملة فا  
 ابتدائي بالبسملة او تقول ابتدائي هذا ليس بابتداء لانه بالبسملة والابتداء لا يكون بالبسملة  
 فينتج من الثاني ابتدائي ليس بابتداء ثم يجعل حديث الابتداء دليلا على الكبرى واما النظم من حيث  
 فيمكن ان يقال على الدليل الاول اعني قولنا الله ذات فاض منه الرحمة وكل ذات فاض منه  
 الرحمة فابتدائي باسمه تعالى ومن طرف المعترلة ان اريد كل رحمة فاض من الله تعالى فلا نسلم  
 الصغرى اذ بعض الرحمة من العباد بناء على مسئلة خلق الاعمال خلدوم وان البعض فلا نسلم  
 التقريب اذ اللازم حينئذ لا ينبغي الابتداء بغير اسمه تعالى والمقصود اختصاص الابتداء باسمه  
 فاللازم ليس بملوك والمطلوب ليس بلازم وان شئت نجعل التردد بين الصغرى  
 والكبرى بانه ان اريد الكل فالصغرى ممنوعة بما ترى وان المطلق او البعض فالكبرى ممنوعة اذ بعض  
 من فاض منه الرحمة كالعبد فلا يبدأ باسمه وكفى ان تغير الاشكال نقضا بالتخالف هكذا  
 وليكم هذا جار في العبد مع تخلف حكم مدعاهم اذ يمكن للعبد ان يقال انه ذات فاض منه  
 رحمة وكل من شأنه كذا فابتدائي باسمه فلا يقال العبد يبتدأ باسمه والجواب اننا نختار ان  
 كل الرحمة من الله تعالى وتقول لو كان العبد خالقا لافعاله لكان عالما بتفاصيله كيف  
 وقد قال تعالى خالف كل شيء فمن ضيل ابطال السند بل المتأوى ويمكن ان يعقبه اثباتا  
 للمقدمة الممنوعة لاسيما الآية الكبرى فان قيل هذا السند اخص لان المقدمة الممنوعة  
 في الحقيقة كل رحمة من الله ونقيضه بعض رحمة ليس من الله وحاصل السند بعض رحمة

والا

وهو معنى الابتداء بسم الله لان كل ابتداء بسم من فاض منه رحمة الدنيا ونعيمها اه

تعتبر

تعتبر

تعتبر

تعتبر

تعتبر

تعتبر

تعتبر



من العبد فالظاهر انه اخص قلت النسبة بين السند ونقيض المحنوعة ليس بحسب  
المفهوم بل بحسب الصدف فالتساوي ظاهر على المدعى كون المقدمة المحنوعة بدعية  
في نفسها فلا تقبل المنع وما ادروا في مقام السند انما هو شبهة فاذا بطل هذه شبهة  
ولو اخص بطل المنع فلا يتصور بقاء المنع مجردا كما في حاشية ميرزا جان ولو سلم انك قد سمعت  
كون دليل الابطال دليلا لا ثبات المقدمة فان قيل اذا اعتبرنا كونه السند المذكور  
معارضاً لثبات المقدمة على ان يكون معارضة في المقدمة كما في ابي الفتح فالبحث  
باق قلنا فالامر سهل لانه يزول عنه حينئذ حكم السند لا لا يمنع ذلك فافهم و  
على تقدير نقض الجواب من المقدمة الاول من الصغرى الى الجريان بالسند المذكور فبالحقيقة  
منه صغرى دليل الجريان اعني قول العبد ذات فاض منه الرحمة وان شئت تعتبر الترتيب هكذا  
ان اريد من الرحمة الحقيقة فلا نسلم الصغرى وان مطلقا او مجازا فالصغرى مسلمة لكن الكبرى  
ممنوعة اذ المراد الحقيقة وان اريد في الصغرى المطلق وفي الكبرى الحقيقة فالمقدمتان  
مسلماتان لكن تكرار الوسط ممنون ويمكن ان يقال على الدليل الاخير اعني قوله لان ابتداء  
ورد في شأنه يقال بطريق المعارضة ان دليلكم هذا قام على نقيضه دليل وكل دليل  
هذا فساد بيان الصغرى ابتدائي ورد في شأنه عن النبي عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ  
بالحمد لله فهو ابتداء وكل شيء شأنه كذا فبالحمد لله فيكون معارضة بالمثل في المثل المدعى  
لا تخاد صورتي الدليلين مع تغاير الوسط فان قيل نتجتا القياسين ليس بنا نقيضين  
والشرط في التعارض لمعارضة التناقض قلنا بعد تسليم ذلك ان التناقض هنا وان  
لم يوجد ابتداء لكنه موجود انتزاعا اذ قولنا ابتدائي بالحمد لله اخص من نقيض قولنا ابتداء  
بالبسملة اذ نقيضه ابتدائي ليس بالحمد لله والاخص يستلزم الاعم كما يستلزم  
ببسملة

المساوي في حاشية ابي الفتح من ان التساوي والاخص من النقيض كاف في المعارضة والجواب  
بالترديد في الصغرى ان اريد بالابتداء في حديث الحمد لله الحقيقي فلا نسلم الصغرى وان العرفي مثلا  
فلا نسلم التقريب اذ النتيجة ح ليس نقيضا ولا مستلزما له اذ الاتحاد في الوحدات الثمانية  
شرط في التناقض والاتحاد في الزمان على هذا التقدير ويمكن على الدليل المذكور ايضا بطريق  
النقض بان دليلك هذا مستلزم للسلسلة او الدور وكل شيء شأنه كذا فساد لان  
نفس البسملة امر ذو بال وكل امر ذي بال هو علم جبر والجواب بنحو ان الحديث من  
قبيل عام خص منه البعض اذ العقل بل الشئ ايضا خصص الامر الواقع في الحديث بما عدا  
نفس البسملة فهذا راجع الى منع الكبرى ويمكن على هذا الدليل ايضا بطريق المناقضة  
ان المطلوب هو اثبات الحمد لله على طريق الكناية والظاهر ان الحاصل من الدليل هو مطلق  
الاثبات او باللفظ فقط وان المطلوب هو اثبات مجموع بسم الله الرحمن الرحيم واللازم  
من الدليل هو اثبات مطلق اسم الله فحاصله منع التقريب اذ التقريب انما يتم اذا كان  
النتيجة عين المطلوب ومساوية او اخص منه مطلقا وهو هنا ليس بواحد مما ذكرنا بل  
عام والعام لا يستلزم الخاص باحدى الدلالات الثلاث فلا تقرب عند كونها عاما  
من المطلوب كما عند كونها اعم منها وجه او متباينة وان شئت قلت ان اردت من  
الابتداء في الصغرى الابتداء كناية فولا فلا نسلم كون الابتداء في الحديث كذا لك بل الظاهر  
من الابتداء في الحديث ما جوب بالقول وان اريد القول فلا نسلم التقريب وعليه  
قياس المنع الاخر اذ الظاهر من اسم الله في الحديث هو المطلق وجوابه انه ان كان  
المراد من الامر في الحديث الكتابة فالظاهر من الابتداء كذا لك ويؤيده كتابة البسملة  
في السلوب الكتاب المجيد على انه يفسر بحديث الكتابة كما سيذكر وبكتابة صلعم



الى الملكوت وكذا حديث البسملة ايضا واسلوب الكلام المبين ايضا واما  
 النظر من حيث الفقه الذي هو علم يعرف فيه كيفية العمل من الوجوب والاباحة  
 والندب والحرمه والكراهية فيجوز في هذه البسملة الجليظة هذه الاحكام الشرعية  
 اما الوجوب فكما في ابتداء الذبح لكن بشرط كونه خالصا من شوب الدعاء وغيره  
 وفي بعض الكتب انه لا يأتي بالرحمن الرحيم لان الذبح ليس بسلام للرحمة وكما في ابتداء  
 الفاتحة في كل ركعة كما في سجود الشهور من القنية حتى يلزمه السهو بتركها وتبعه  
 ابن وهبان قائلا انه قول الاكثر بل التبرلي والبداه وحاصل جتهدهم ان حديث كون  
 البسملة جزءا من الفاتحة ليس باقل ان يكون خبر واحد والوجوب يثبت بخبر  
 الواحد فصارت من الفاتحة عملا لكن الاصح انها سنة واما الندب بمعنى الاصح  
 للسنة او المستحب فاما السنة فكما ذكرنا انما على الاصح كما في البحر والمسئلة  
 شاملة للجهرية والسرية فاما في المنية من ان الامام اذا جهر لا يأتي بها خلط فاحتمى  
 مخالفا لكل الروايات كقول من قال انه لا يسمى الا في الركعة الاولى وكقول القنية  
 انها واجبة بين السورة والفاتحة حتى يلزم بتركها الشهور كما في البحر لكن الشرط هنا  
 البسملة لا مطلق الذكر وكما في ابتداء الوضوء قبل الاستنجاء وبعده الاحال  
 انك في العورة وفي محل نجاسة فيسمى بقلبه ونسبها فيسمى في خلاله  
 لا تحصل السنة بل المندوب كما في شرح الوهاج ولفظه اذا نسي التسمية  
 في اول الطهارة التي بها اذ ذكرها قبل الفراغ حتى لا يخلو الوضوء منها كما في اكثر الكتب  
 من عبارة تدل على عدم الاتيان مطلقا مما لا ينبغي وكما في ابتداء الاكل لكن لو نسي  
 في ابتداء ثم ذكرها في خلاله تحصل السنة في باقيها لا فيما فات ولينقل بسم الله

اوله وآخرة كما في البحر عن ابن الرهام والفرق ان الوضوء على واحد بخلاف الاكل فان  
 كل لغة فعل مبتدأ كما في التبرلي فاما اكثر المواضع من اشعار حصول السنة في الجميع  
 ليس على ما ينبغي ايضا واما المستحب فكما بين السورة والفاتحة سواء متقدمة جهرا او  
 سرا صرح في الذخير والمجتهبي انه حسن عند ابي حنيفة وحجة ابن الرهام وتلميذه الجلبى وعند  
 محمد سنة في الاخفاء وعند ابي يوسف مع رواية عن الامام ليس بسنة ولا مستحبة ولكن  
 الاتقان على عدم الكراهية كما في البحر وكما في ابتداء كل كتاب وفي سائر كل امر ذي بال  
 كما في بعض الرسائل وتعل الظاهر انه من قبيل السنة لقوة دليله واتفاق العلماء لا سيما  
 صاحب الكل والعقد عليه مع شهادة اسلوب النظم القديم كما اشير اليه سابقا  
 قيل استنباط الحكم الشرعي من الادلة التفصيلية انما هو منصب المجتهد قلت هذا  
 مشترك بين من ذهب الى استحبابه والى سنيته وان ما يختص بالمجتهد انما هو القياس  
 واستخراج الاحكام من نحو الخفي والمجمل والمشكل والمشتكك واما فهم الاحكام من نحو  
 الظاهر والنص والمفسر فليس يختص به بل قد يقدر عليه العلماء العاين على ان  
 الاجتهاد متميز عند بعض الفقهاء فاخبرهم وكما في ابتداء قرأة القرآن بعد التعمد وعند بعض  
 وبعض جنس هذا الباب سياقي ان شاء الله تعالى في محل آخر واما المكروه فكما في  
 اكل الشبهات قيل الاتيان بها في شرب الدخان عند الجمهور ومنه ابتداء سورة  
 براءة دون اثنا عشر فاستحب هذا عند الرملي واما عند ابن حجر فحرام في ابتداءها ومكروه  
 في اثنا عشرها واما المباح فكما في ابتداء نحو المشي او القعود والقيام لان البسملة  
 انما تطلب لما فيه شرف صنونا لاقتراءها اسم الله تعالى بالمحقرات وللتيسر على العبادة  
 فان جئ بها في محقرات الامور على وجه التعظيم والتبرك لا بأس به فالظاهر انه لا



ينبغي اتيانها لا تلك قد عرفت ان اتيانها انما هو فيما له شرف و شأن فان قيل قد وقع  
 في بعض الكتب انه لا شئ في نحو الصلوة والحج والاذكار والدعوات مع انها مما فيه  
 شرف عظيم ثم عا و عرفنا قلت قبل في جوابه عن جوابه القولي انها مشتملة للذكر وهي  
 نفس الذكر فلا يحتاج الى ذكر آخر لكن اورد عليه بالقرآن فانه مشتمل للذكر مع سنة  
 اتيانها اقول لعلمها فيه ثابتة بنص على خلاف قياس فلا تقاس عليها غيرها وانما يمنع  
 وجود الذكر في اول جميع القرآن بل الاكثر عدمه والحكم في الجنب بحسب اكثر افراده  
 واما الحكم فكما في ابتداء الحرام بل قد يكفر قال في الخلاصة ان قال بسم الله عند شرب  
 الخمر او عند اكل الحرام او عند التزنا يكفر ولعل المراد من الحرام ما هو حرام قطعي سواء كان  
 في ضمن الحرام لعينه او لغيره وكان الوجه فيه استدلال حله واستحلال ما ثبت  
 حرمة قطعاً كقران ابلر والتسمية انما يتصور فيما فيه اذنه تعالى ورضاه لان التبرك  
 باسمه تعالى والاستعانة منه تعالى لا يتصور فيما ليس فيه رضاه تعالى وبؤيده  
 ما في آخر صيد المختار ورأيت بخط ثقة سرق شاة فذبحها بتسمية فوجد ضاً  
 هل يؤكل الاصح لا الكفر بتسميته على الحرام القطعي بلا تملك ولا اذن شرعي انتهى  
 وفيه ايضا وجد شاة مذبوحة هل يكل ام لا ومقتضى ما ذكرنا لا يكل لوقوع الشك  
 في ان الذابح ممن تحل ذبحه او لا وهل انتهى فان قيل ما الوجه في عدم كفره عند اكل  
 المفصوب والظاهر ان ثبوته قطعي ايضا قلت بعد تسليم قطعيتها فلان لم يثبت  
 في مرتبة المسروق في القوة اذ الجواز في الغصب هو الضمان ان غاية التعذير  
 ايضا وهو عند بعض واما جزاء السرقة فالحد اي قطع اليد لان جزاء سبته مثلها  
 على انهم قالوا في الغصب ان الغاصب يملكه وقت الغصب كما في الدرر عن الهداية

والكافي وسائر المعتمدة الظاهر ان ليست كذلك فاما في الوصايا التركية  
 الدين محمد البركوي عليه رحمة الملك القوي من تخصيص الكفر بالحرام لعينه بناء على لزوم تخفيف  
 اسم الله تعالى استدلالاً بعدم الكفر في الغصب مما ينبغي ان يتأمل فيه على ان هذه العلة  
 تجري في الحرام القطعي مطلقاً وظاهر عبارته مطلقاً والظاهر تخصيص الحرام لعينه فيما هو قطعي  
 الا ان يدعى قطعياً كل الحرام لعينه ويجزم قراءة البسملة اي تمامها على الجنب والحائض  
 الا اذا قصد التيمن والذكر كما في البحر المحيط فان قيل فعلى هذا يلزم جواز الصلوة بها  
 فقط لانها آية على هذا التقدير قلنا سيذكر انه وان كانت آية متواترة لكن فيها خلافاً  
 ففهيها شبهة وفرض القراءة فرض بيقين فلا يسقط ما فيه شبهة - تتمه قال في  
 الفصول من سمع اسماً من اسمائه تعالى يجب عليه ان يعظمه وان كان غير طاهر نحو  
 عز الله او جل جلاله وان لم يعظمه حين سماع لم يكن قضاءه وكذا وقع التعبير في فاضل  
 في قوله سمع اسماً من اسمائه تعالى اه فالظاهر من عبارتهم عدم الوجوب للذكر او انه ليس  
 بمختص بلفظ الجلالة كما توهم بل عام لجميع الاسماء وفي بعض الكتب اذا كتب اسم الله  
 اتبع بالتعظيم نحو عز وجل وكذا يحافظ على كتب الصلوة والسلام على رسوله صلى الله  
 عليه وسلم ولا يسأم عن تكراره وان لم يكن في الاصل ويصلي بلسانه كلما كتبه ايضاً  
 وكذا الترحم والتبرضي على الصلابة والعلماء وتكره الاختصاص على الصلوة بدون التلاوة  
 وبالعكس على ما فصلنا في حاشيتنا على الدرر ويكره التبرع بالصلوة والتبرضي بها  
 الكتابية بل يكتب ذلك كله بكامله وفي بعض المواضع عن الثنايا خانية من كتب عليه السلام  
 بالهمزة والهمزة يكفر لانه تخفيف <sup>وتخفيف</sup> الانبياء كقر لا شك ولعله انه ان صح النقل فهو مقيد  
 بقصده ذلك والا فالظاهر انه ليس بكفر وكون لزوم الكفر كفر بعد تسليم كونه



مذهبا مختارا ان اللزوم يتبين نعم الاحتياط في الاتقان والاحتراز عن الابهام والشبهة  
واما من حيث التفسير الذي هو علم يثبت فيه عن احكام الله تعالى من حيث  
القرآنية والنزول ونحوه لكن قيل عن العلامة الفخاري انه ليس لعلم التفسير قواعد  
يتفرع عليها الجزئيات فليس بعلم حقيقة لعدم مسئلة فاطلاق العلم مساحية  
فقال النيسابوري في اسباب التنزيل عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه قال  
اول ما نزل به جبرائيل عليه السلام على النبي عليه السلام قال يا محمد استعذ بالله  
ثم قل بسم الله الرحمن الرحيم ومثله في الاتقان ايضا وفيه عن عكرمة وحسيني قالا  
اول ما نزل من القرآن بسم الله الرحمن الرحيم اول سورة اقرأ باسم ربك ثم قال  
وعندي انه من ضرورة نزول السورة نزول البسملة معها فهي اول سورة نزلت  
على الاطلاق انتهى لكن فيه كلام يعرف عما سبق ثم ان البسملة آية من القرآن  
انزلت للفصل بين السورتين ليست من الفاتحة ولا من كل سورة وهو الصحيح  
من مذهب الكنفية قال في البحر وجهه اجماعهم على كتابتها مع الامر بتجوير المصحف  
وقد تواترت فيه لا يخفى ان هذا انما يدل على كونها من القرآن لا على كونها منزلة للفصل  
والاعلم عدم جبرئيلها من السور فلا يتم التقريب اقول لعل الوجه ما روى عن ابن عباس  
قال كان النبي عليه السلام لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم  
وراد البشارة واذا نزلت عرف ان السورة قد ختمت واستقبلت او استبدأت  
سورة اخرى وروى عنه ايضا قال كان المسلمون لا يعلمون انقضاء السورة حتى  
تنزل بسم الله الرحمن الرحيم فاذا نزلت علموا ان السورة قد انقضت اسناده  
على شرط الشيخين وعن ابن مسعود قال كنا لا نعلم فصل ما بين السورتين

حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم كما في الاتقان وايضا حديث فسمت الصلوة  
ببسمي وبين عبدی فاذا قال الحمد لله اه فانه لم يذكر البسملة فدل انها ليست من الفاتحة  
وحديث عبد سورة الملك ثلثون آية وهي ثلثون دونها كما في البحر فان قيل لو كان كذلك  
لم يثبت في الفاتحة اذ لا يتصور معنى لكونها في ابتداء القرآن قلت اذا تأملت فيما ذكر  
من الاخبار حتى التامل تقطعت الجواب على انه يمكن الفصل بالنسبة الى آخر القرآن  
واورد عليه بسورة براءة ودفع ان ذلك حكمه وهي ان البسملة آية رحمة وبراءة  
للقهر والسيف وقيل هي آية من الفاتحة ومن كل سورة وهو قول ابن عباس قبل  
وابن عمر وسعيد بن جبيرة والنسفي وعطاء وابن المبارك وعليه قراءة مكة وفقهاها  
وهو قول جديد للث فعي لكن البيضاوي اطلق قول الشافعي ثم قال لنا احاديث  
منها ما روى ابو هريرة انه عليه السلام قال فاتحة الكتاب سبع آيات اولهن بسم  
الرحمن الرحيم وقول ام سلمة قرا رسول الله صلى الله عليه وسلم الفاتحة وعبد الله  
الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين آية ثم قال والاجماع على ان ما بين الدفتين كلام  
الله تعالى والوفاق على اثباتها في المصاحف مع المبالغة في القرآن حتى يكتب  
امين لا يخفى ان المطلوب كونها آية وجزء من الفاتحة ومن كل السورة واللازم  
من الحديث الاول هو آية وجزء من الفاتحة فقط ومن الثاني جزء آية من الفاتحة  
فاللازم ليس تمام المطلوب الا ان يدعى ان المطلوب ههنا كونها جزء من الفاتحة  
مطلقا بدليل ان المقام هو الكلام على الفاتحة لكن تقديم تحرير المدعى لا يلزم على ان بين  
الحديثين في الظاهر تعارض ودعوى الاجماع لا يفيد شيئا مما ذكر بل انما تقوم حجة على  
من يقول انها ليست من القرآن قبل انها ليست من القرآن اصلا وهو اصلا



وموقوف ابن مسعود ومذهب مالك والمشهور من مذهب قدماء الحنفية وعلمه  
 قراءة المدينة والبصرة والشام وفطرها لها وما ذكره من الاجماع من مخالفة هذه الطائفة واردة  
 اتفاق الاكثرين لا يفيد الاثر مع كونه غير مسلم في نفسه لا يقوم حجة وايضا هذا الدليل منقوض  
 باثبات اسماء السور وعدداياتها وكونها مكتبة او مدنية في المصاحف الا ان يرد بها  
 لمصاحف العثمانية ويدعي انها ليست بمكتوبة فيها او يرد بما بين الدفتين ما لم يحج على عدم  
 كونها من القرآن وما ذكره ليس كذلك كما ذكره الاستاذ العلامة قال في الاتفاق مع منعه  
 ان يكتب في المصحف ما ليس منه كاسماء السور وآمين والاعشار ولو لم يكن قرأنا لما  
 استجاب وزواشباتها بخط من غير تخمين ويمكن ان يقال انه يجوز ان يكون البسملة عند هذه  
 المخالفين مستثناة من هذا الحكم او انهم لم يثبتوها في مصحفهم ويؤيده التفسير بالوفاء  
 في الاخير مع تعبير الاجماع في الاول في عبارة القاضي او اثبتوها لكن بسم مغاير لسم القرآن  
 كبرسم كتابه اسماء السور مثلا ويجوز كون السور الاجماع بعد جمع اذ الاختلاف السابق  
 لا ينافي الاجماع اللاحق كما في الاصول **واعلم** انه يرد على هذا المقام انها ان كانت متواترة  
 لنزول تكفير منكمها ولم يكفروا وان لم يكن متواترة فليست قرأنا ويمكن ان يقال امكان  
 التواتر انما توجب الكفر ان كان عاريا عن الشبهة عن جميع الوجوه وخلاف تلك  
 الطائفة هنا اوردت شبهة مانعة عن الكفر كنكسر قرأية المعوذتين فانه لا يكفر على  
 الاصح لا تكرار ابن مسعود كونها من القرآن او لعدمها في مصحفه وان قيل ان هذا كذا  
 على ابن مسعود وقيل بالحل ليس بصحيح وما يفضيه هذا المقام من البحث والتفصيل  
 مما لا يتجمل هذه الكثرة ما ذكرنا من المذاهب الثلاثة هو المشهورة وقيل انها اية من  
 الفاتحة مع كونها قرأنا في سورة السور ايضا من غير تعرض لكونها جزء منها او لا ولا كونها

ايته تامة

اية تامة او لا وهو احد قول الشافعي رحمه الله تعالى وقيل انه قول ابن عباس والجمهور  
 وقيل انها اية من الفاتحة وبعض من البواقي وقيل بعض آية من الفاتحة واية تامة في  
 البواقي وقيل انها بعض آية في الكل وقيل آيات من القرآن متعدد بعدد السور المصدرة  
 بها من غير ان تكون جزءا منها وقيل انها اية تامة من الفاتحة وليس بقرآن في رسالة السور  
 وروى عن احمد بن حنبل رحمه الله عليه في كونها اية كاملة وفي كونها من الفاتحة روايتان  
 وقيل انه ممن يقول انها ليست من القرآن بقى ان البسملة هل هي من خاصة القرآن  
 قال السيوطي في الخصائص نعم وقيل لا لقوله عليه السلام بسم الله الرحمن الرحيم مفتاح  
 كل كتاب وقف ان كونها من الخصائص بالنظر الى غير بيتها وباختصاصها باسم الجلال  
 ثم الرحيم على هذا الترتيب وعدمها بالنظر الى انها عبرانية او سريانية وانها ليست  
 على هذا الترتيب اقول الصواب التفصيل على ما فهم من قوله عليه السلام على ما روى  
 عن بريدة ان النبي عليه السلام قال لا علمتكم آية لم تنزل على نبي بعد سليمان غير بسم  
 الله الرحمن الرحيم **وتحقيق** ابن عباس رضي الله تعالى عنه قال اعتقل الناس اية من كتاب الله  
 لم تنزل على احد سوى النبي عليه السلام الا ان يكون سليمان ابن داود بسم الله الرحمن الرحيم  
**واما من حيث الاستناد** فالمرحوم من الترتيب <sup>بسم الله الرحمن الرحيم</sup> انها ليست بمتواترة لانه ذكر انها ليست  
 من القرآن عند مالك لان القرآن بالتواتر والبسملة ليست بمتواترة ثم اجاب عن  
 بشي لا يفهم منه منع عدم تواتر بيتها وافادة تواتر بيتها لكن قال في البحر كتابتها متواترة وهو  
 دليل تواتر كونها قرأنا وبه اندفعت الشبهة للاختلاف بينه وعليه بما في الترتيب جوازا  
 قول الشافعي انها جزء من جميع السور لاجتماعهم على كتابتها من ان الكتابة لا يبدل على انها  
 من اول السورة او من آخرها وهذا طولا باثباتها ليعلم انها ليست منها لانه كما لا بد

مطل



على كونها جزء من اولها او آخرها كذلك لا يدل على كونها من القرآن بعين هذه العلة  
فالجواب الجواب وفي الاتفاق ذهب كثير من الاصوليين الى ان التواتر شرط في ثبوت  
ما هو من القرآن بحسب اصله وليس بشرط في محله ووضع وترتيب بل يكفي فيها نقل  
الاتحاد قيل وهو الذي يقضي ضغ الشافعي في اثبات البسملة في كل سورة ورد بان  
العادة فيما تواتر اليه الدواعي سيما هذا المعجز الذي هو اصل الدين هي التواتر وقال ايضا  
عن القاضي الى بكم ذهب قوم من الفقهاء والمتكلمين الى اثبات القرآن حكما لا علميا  
الواحد وقال قوم من المتكلمين انه يسوع اعمال البري والاجتهاد في اثبات قراءة واجبه  
واجب اذا كانت صوابا في العربية وان لم يثبت ان النبي عليه السلام قرأها وكل ذلك  
خطأ ومثله عند اهل الحق والبسملة كما لا تكفي بتواتر قولهم على ذلك الاصل اعني لزوم  
تواتر اصله وحله وترتيبه لانها لم تواتر عند قوم دون آخرين وفي وقت دون آخر  
يكفي في تواترها اثباتها في مصاحف الصحابة فمن بعدهم مع منعهم عن كتابة غير انتهى ملخصا  
لا يخفى اننا نجرد تواتر المكتوبة في المصاحف لا يثبت التواتر المطلوب هنا على ما تشير اليه  
انفا على ان ثبوتها في مصحف بعض الصحابة كان معهودا ليس بمعلوم بل الظاهر على  
ما فهم من مذهبه عدم ثبوتها في مصحفه اقول لعل الحق في هذا المطلوب الدقيق مما  
ذكر في المواضع المتقدمة من الاتفاق وفي التبعي والبحر ونحوها اجاب جماعة اكثرها  
شروط الرواية بالغة اعداد جميعها الى عشرين كونها قرأنا من بين السور فيحصل التواتر  
المعنوي بلا اشكال ولا تكلف وقد وجه عدم اكفار منكرها بل الظاهر في عدم الكفر  
ان كان الاتحاد بقاء ويل بنحو ما فهم عما سلف والا فالظاهر الكفر فان قيل انها لو كانت  
آية متواترة لجازت الصلوة عند ابي حنيفة اذ لا يشترط اكثر من آية قلنا قال النبي

في جوابه

في جوابه انما لا يجوز الصلاة بها لاشتباه الاثار واختلاف العلماء في كونها آية لا لانها  
ليست من القرآن انتهى لكن قوله لاشتباه الاثار ليس على ما ينبغي الا ان يحصل قوله  
واختلاف العلماء من قبل عطف العام على الخاص ويخص الاثار على مذهب الصحابي فافهم  
في حال الجواب قريب الى الجواب عن سؤال عدم الكفر فيما سبق وقال المحقق التفتازاني  
في حاشية الاصول المتواتر قد يكون ناقصا انما يفيد الظن على ما هو التحقيق لكن المفهوم  
من كلامه في التلويح انه انما يفيد علم اليقين بطريق الضرورة وكذا من كلامه في شرح  
العقائد **واما من حيث القرآن** قال في الاتفاق ولما حفظ على قراءة البسملة  
اول كل سورة غير براءة لان اكثر العلماء على انها آية فاذا ادخل بها كان تاركا لبعض  
الحجته عند اكثر من فاذا قرأ من اثناء سورة استحب له ايضا نص عليه ان فاعل قال  
الفرء وبتأكد عند قراءة نحو اليه به وعلم الساعه وهو الذي انت جنت كما ذكره ذلك  
بعد الاستفاضة من البشارة وابهام رجوع الضمير الى الشيطان انتهى والمفهوم من  
كتب اصحابنا ليس بخارج عما ذكر وتعليقه ذلك بتحملة مذهب اصحابنا المذكور فيما مرنا  
**واما القرآن** فقد اختلفوا في البسملة بين كل سورتين غير براءة قالون والك  
وعاصم وابن كثير لما روى سعيد بن جبيرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعلم  
انقضاء السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم وقد مر في التفسيرية بطرق متعددة  
وثبوتها في المصاحف بين السور عدا براءة وهو الموافق لما ذكره من قول اصحابنا الحنفية  
لكن لم نطلع على هذا الاستثناء منهم فليستج ولم يأت (صلاحة بل يصل آخر السورة  
الاولى الى الاول السورة المتأخرة ففيه امران ترك البسملة ووصل السور  
اما الاول فلما روى عن ابن مسعود قال كنا نكتب بالسمك اللهم فلما تزلت



بسم الله الرحمن الرحيم بحريها كتبنا بسم الله فلما نزلت قل ادعوا الله وادعوا الرحمن  
كتبنا بسم الله الرحمن الرحيم فلما نزلت انه من سليمان وان بسم الله الرحمن الرحيم  
كتبنا فهذا دليل انها لم تنزل اول كل سورة واما الثاني فاذا كان كل سورتين  
كائنتين في عدم البسملة وقد جاز الوصل بين آيتين فكذلك بين سورتين بلا احتياج  
الى السكت فيكون بسملة الفاتحة وخير بين الوصل والسكت ابن عامر وورش  
وابو عمرو واما الوصل فلما مر واما السكت فان آخر السورة الاولى والى الثانية  
آيتان وسورتان وفيه اشعار بالانفصال لكنهم رجحوا واستحسنوا السكت  
في اول اربع سور وهي ما اوله لا وييل والسكت قطع الصوت زمانا قليلا  
اقصر من اخراج النفس لانه ان طال صار وقفا يوجب البسملة في الكل وبعضهم  
يأتي البسملة في هذه الاربعة كالمرة الايتان بلا بعد المغفرة وجنتي ويويل بعد  
اسم الله والبصر والكراهة في التلاصق لا اللبس واما السكت فالحصول  
الفصل الدافع للوصم المذكور والتفقوا في عدم البسملة وصلا وابتداء بين الا  
نقال وبراءة لان البسملة امان وبراءة ليس فيها امان للنزل ولها بالسيف  
على ما روى عن علي رضي الله عنه اول انه قصه احدى السورتين شبيهة بقصة الا  
الاخرى وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل البيان فظن وحديثها على ما روى  
عن عثمان رضي الله عنه لان النبي عليه السلام يأمر اول كل سورة بسم الله ولم يأمر هذه  
على ما روى عن ابي كعب اولان اولها نسخ ونسخ منه البسملة فلم يكتب  
على ما نقل عن مالك وقيل البسملة ثابتة في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه  
لا يؤخذ بهذا واختار الاول الشاطبي وتبعه الجعفي وقال في الاتفاق عن التشنج

الصحيح

الصحيح ان التسمية لم تكن فيها لان جبرئيل لم ينزل بها فيها ويحتمل ان يكون هذا وجها  
خامسا ثم ان كلهم متفقون في اتيانها في ابتداء الجميع الابراءة واما في اجزاء  
السور غير براءة فللقارئ الخيار بين اتيانها وتركها واما في براءة فكذلك على ما فهم  
من ظاهر قول الشاطبي والمنقول عن الشافعي لكن عدم البسملة على ما نقل  
عن نص الجري والذي اختاره الشاطبي من العلة اعني النزل بالسيف يقتضي  
عموم الحكم للاجزاء ايضا بل اولى سيما بالنسبة الى بعض الاجزاء كآية السيف ثم في  
البسملة بين السورتين بحسب الوقف والوصل اربعة احتمالات وصل طر  
فيها وفصل عن طر فيها وفصل عن المقدمة مع الوصل بالمتأخرة ووصل المقدمة  
مع فصل عن المتأخرة وهذا المربع مكروه والثالث مستحسن لاشعاره بتبرك  
الابتداء المقصود ومناسبة القرآن ايضا وصل البسملة باوائل السور  
نسخ منها في اوائلها الحمد لله وسادسها سورة اقرأ ومن الآداب ان لا يوصل  
الاستعاذة بالبسملة ثم البسملة في ابتداء السورة مؤكدة في ظاهر الرواية  
واجب عند القراءة غير فالون مستحب عنده بقى ان التكبير باعتبار الفصل والوصل  
سنة اوجه السكت على آخر السورة وعلى التكبير وعلى البسملة ووصل الثالثة  
والسكت على الاول ووصل الاخيرين والسكت على الاولين ولا يجوز السكت  
على الآخر ووصل الاولين ولا وصل الوسط والسكت على الطرفين واذا وصلت  
آخر السورة اجريت احكام الوصل وبقى المتحرك والمنون من آخر السورة على حالها  
وتعطي السكت منها ولو تنوبنا احكام التقاء السكتين فكذلك الصحيح وتحذف المدى و  
تحذف حذرة الوصل وتعامل الجلالة بخلافها واذا سكنت عليه اعطيت حكم الوقف



من السكان وحذف وبدل وروم وانشاء ومد واعطيت حكم المبتدأة فثبت الهمزة ونظم  
 الجملة نحو الى كمين الله العجيب لا يتر الله الخبير الله فحدث الله مدودة الله توابا الله  
 يرضى الله ربنا الله كذا في شرح الجعبري على التلخيص **واما من جهة الحديث**  
 فعلى وجهين الاول ما يتعلق بالابتداء المشهور في السنة الحرامين في وجه الابتداء  
 بالسملة هو الحديث المعروف بحديث الابتداء الذي سبق الاشارة اليه وهو قوله عليه السلام  
 كل امر ذي بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو ابتر وفي بعض الكتب فهو مقطع بدل ابتر وفي بعضها  
 اجزم ووقع في رواية الحديث في شرح النجبة للمولى على القاري كل امر ذي بال لم يبدأ فيه  
 بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر ومثله عن الخطيب في بعض الرسائل وهو اظهر لادالة على  
 المقصود بلا احتياج الى بعض العناية السابقة انما القيل الاوضح في دلالة على  
 المقصود معنا على الاطلاق بلا احتياج الى شيء اصلا ما في الجعبري من انه روى عن النبي  
 عليه السلام اول ما كتب القلم بسم الله الرحمن الرحيم فاذا كتبتم كتابا فاكتبوها اوله  
 وهي مفتاح كل كتاب انزل ولما نزل على جبرائيل بها اعادها ثلثا وقال هي لك ولا  
 فمنهم لا يدعونها في شيء من امورهم فاني لم ادرها طرفة عين مذ نزلت على ابيك آدم عليه  
 السلام وكذلك الملائكة وقرب الى هذا الحديث ما في كتب بعض المشايخ من  
 قوله عليه السلام اذا كتبتم كتابا فاكتبوا في اوله بسم الله الرحمن الرحيم واذا كتبتموها  
 فاقرؤوها وفي بعض الكتب عن مفتاح حصن الحصين عن ابي هريرة رضي الله عنه قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل كلام لا يذكر الله فيه فيبداء به وبالصلوة على من  
 منحوت من كل بركة وروى عن النبي عليه السلام تخلفوا باخلاق الله تعالى ولا تشك ان  
 عادته في ابتداء كل سورة هو اتيان البسملة ففني ما مودون به والشاكي ما يتعلق به

بفضلها

بفضلها وشرفها ولا يمكن احاطة كل ما يتعلق بذلك لعدم حصه ولكن لنذكر بعضها  
 وان لم يثبت عندنا شروط الروايات في بعض الاحاديث لانها ليس باقل عن احتمال  
 كونها ضعيفا والاحاديث الضعيفة يجوز روايتها فيما يتعلق بالفضائل سيما اذا وافق  
 القياس وقد استوفى الكلام في حاشيتنا على الدرر منها ما في المعتمدين وهو عن النبي عليه  
 السلام انه قال كل ما في الكتب المنزلة فهو في القرآن وكل ما هو في القرآن فهو في النفاة  
 وكل ما في النفاة فهو في بسم الله الرحمن الرحيم وورد كل ما في بسم الله الرحمن الرحيم  
 في الباء وكل ما في الباء فهو في النقطة التي تحت الباء وفي الفوائج الممكنة ان ذلك  
 الى على رضي الله عنه ثم زاد قوله وانا النقطة التي تحت الباء وفي الرسالة الموضوعية لسير  
 البسملة للشيخ احمد البوني قيل ان الله تعالى لما انزل بسم الله الرحمن الرحيم احقنت  
 لها الجبال الرسبات ونزلت لها الارضون السبع والسموات وازدادت  
 الملائكة ايماناً والمخلوقات بغيرنا وخرت الجن على وجوهها وتحركت الافلاك  
 وحركت لعظمته الملائكة وكانت مكتوبة على جبين آدم عليه السلام من قبل ان يخلق  
 بخمسة مائة عام وكانت على جناح جبرائيل يوم نزل الى ابراهيم عليه السلام فقال بسم  
 الله الرحمن الرحيم يا نار كوني بردا وسلاما على ابراهيم وكانت مكتوبة على عصي موسى عليه  
 السلام بالعبرانية ولولا ما انقلب البحر وكانت مكتوبة على عيسى عليه السلام  
 يوم تكلم حين كان في المهد صبيا وكان يتكلم بها على الموتي ويبرئ الائمة والابرار باذن  
 الله تعالى وكانت مكتوبة على خاتم سليمان عليه السلام وفي شمس المعارف روى عن  
 النبي عليه السلام من قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكان مؤمنا استجبت معه الجبال الا انه  
 لا يسمع تبيحها وقال ايضا عليه السلام اذا قال العبد بسم الله الرحمن الرحيم



قالت الجنة لبيك اللهم وسعدك الهوى ان تجذبك فلانا قال بسم الله الرحمن الرحيم  
نخرجك عن النار وادخلك الجنة وروى عنه عليه السلام ايضا قال ان من امتي قوم يأتون  
يوم القيمة وهم يقولون بسم الله الرحمن الرحيم فتشغل حسناتهم على سيئاتهم فتقول  
اللام سبحان الله ما ارجح حسنات امته محمد فيقول لهم انبياءهم انما ذلك لانهم كان  
لا بداء كلامهم ثلثة اسماء من السماء الله تعالى ولو وضعت كففة الميزان وضعت  
السموات والارضون وما فيهن وما بينهن في الكفة الثانية لثقلت عليها وبها  
بسم الله الرحمن الرحيم ثم فجعلها آمنا من كل بلاء وداء لكل داء وحرز من الشيطان  
الرجيم وامنت هذه الامة من الخسف والقذف والفرق فانه موافق لها وتقر بها  
بها الى ذي الجلال والاکرام وقال الحسن في قوله تعالى واذا ذكرت ربك في القرآن  
وحده ولتوا على ادبارهم نفورا قال يعني بسم الله الرحمن الرحيم وقيل في قوله تعالى والنار  
كلمة التقوى انها بسم الله الرحمن الرحيم وادعى الله تعالى الى عبس عليه السلام بقوله  
له يا ابن مريم اما علمت اتي آية انزلت عليك فقال بلى يا رب فقال له يا عيسى  
انزلت عليك آية الامان وهي بسم الله الرحمن الرحيم فالتزم قراتها في ليلتك  
ونهارك وسركك واقبالك وقعودك وقيامك واكلك وشربك وفي  
جميع احوالك فانه من جاء يوم القيمة وفي صحيفته بسم الله الرحمن الرحيم ثمان مائة  
مرة وكان مؤمنا مؤثما بربوبيته اعتقته من النار وادخلته الجنة دار النور وقال  
عليه السلام من كتب بسم الله الرحمن الرحيم غفر له كما في الروضة للامام الترمذوسي  
وبالحكمة ان عجائب بحر فضائله لا تنقضي انتهاؤه ويكفي في قوة شرفه وفضله كونه في  
اول كل سورة من كلام الحكيم الخبير لاهل العلم وكونه اول وحيد لافضل نبيه عليه افضل

الصلوة وانتم التسلمات بقوله اقرأ باسم ربك . واما من حيث التصوف  
الذي هو نتيجة رسوم اصل المعارف وخلاصة علوم اسرار العوارف لانه عبارة عن  
دوام العبودية بحال الاتزان السنة والعزمية وتام الاجتناب عن البدعة بالبرخنة  
بلا ضرورة مع دوام الحضور بالله تعالى على طريق الذهول والاستهلاك فيحتاج الى  
مالا يد منه من العلوم حتى يقطع عقبات النفس بالنترة عن الظلمات الجسمانية  
ليتوصل الى خلية القلب عن غيره تعالى وكلية بذكره تعالى وهو علم المكاشفة الذي  
هو نور يظهر في القلب ويشاهد الغيب وهو المعنى من قوله عليه السلام على ما في  
الجامع الصغير علم الباطن سم من السر الله تعالى وحكمة من حكم الله تعالى يقذف في  
قلوب من يشاء من عباده ومن قوله عليه السلام على ما في عين العلم اذا دخل  
النور في القلب انشرح اي عاين الغيب وقال في التاتارخانية واما علم  
المكاشفة فلا يحصل بالتعليم والتعلم وانما يحصل بالمجاهدة التي جعلها الله تعالى  
مقدمة للهداية حيث قال والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وبالجملة انه علم لا  
بآية الباطل من بين يديه ولا من خلفه ولا عوج في بدايته ولا نهايته بل لوجع علم  
العلماء وحكمة الحكماء ليغيروا شئ من اوضاعه شيئا ومن السراره ويبدلوه خيرا منه  
لم يجدوا اليه سبيلا لانه مقبض من نور مشكاة النبوة وليس وراء النبوة نور  
يبتدئ به كيف يتصور الاشتباه في طريقة اول شروطها تطهير القلوب  
محاسن الله تعالى ومفناحها استغفر في القلب بذكره الله تعالى واخرها الفناء في  
الله تعالى قال محقق التفنناني في شرح المقاصد اذا انتهى السالك الى الله  
وفي الله يستغرق في بحر التوحيد والعرفان بحيث يضمحل ذاته في ذاته وصفاته في



صفاته وبغيب عن كل ما سواه ولا يرى في الوجود الا الله وهذا الذي يستؤمنه الفناء  
في التوحيد واليه يشير الحديث الالهائي ان العبد لا يزال يتقرب الى حتى احيته فاذا  
اجتنبته كنت سمعه الذي يسمع وبصره الذي يبصر وحيشه ربهما يصدر عنه عبارات يشعر  
بالجلول والاتحاد لقصور العبارة عن بيان تلك الحال وتغذر الكثرة عنها بما  
لمقال ونحن على سبيل التمني نعتري من بحر التوحيد بقدر الامكان ونعتري بان  
الطريق فيه العيان دون البرهان والله الموفق انتهى قال الامام حجة الاسلام  
لبعض تلامذة الجواب عن بعض ما سئلت واستعلم بها حررتم <sup>اعني الله اعزالي</sup> اعلم انك بما تعلم  
تنكشف في ذلك ما لم تعلم ولو انهم صبروا حتى تخرج اليهم لكان خيرا لهم وثيقن  
انك لا تصل الا بالتسيرة ولم يسيروا في الارض فيظنوا قال ذو النون المصري  
ان قدرت على نذل الروح فتعال والافلاست تغفل بترهات الصوفية فان قيل  
انا نرى كثير من العلماء يمنعون هذا الطريقة بل بعضهم يكفرون اصحابها قلت  
المنع المعتبر لمن غير هذه الطريقة ولم يتبعها بل يكلف ان يجعل الطريقة الشريفة  
تابعة لتشدهى هواء ويجث في ذلك ترهات كاذبة وحالات كاسدة  
خارجة عن قاعدة الشرع القويم ومن دائرة الصراط المستقيم واما التكفير  
سيما لا سلاصهم كالشيخ محي الدين العزلي حيث ذهب الى كفره جماعة  
من العلماء كعلي القاري وضع رسالة مخصوصة على كفره بخصوص الفاظ في  
الفصوص والفتوحات وقد بسند ذلك الى التقاراني فالحقا الاماكي  
كما في الفروع نحو البهائية اذا كان في المسئلة مائة وجوه تسعة وتسعون وجوب  
الكفر وواحد يمنع فالعالم بميل لما يمنعه ولا يقضي بتكفير مسلم ما لم يكن حمل

كلامه

كلامه على محل حسن وفي الاصول لا ترجح بكثرة الادلة سيما قد تواتر من حسن حاله وشهد  
على حسن اعتقاده سائر مصنفاته وبالجملة ان ظاهر بعض كلامه وان اوجب صريح الكفر لكن  
ينبغي ان لا يكفر وقد وقع للسيوطي وابن كمال رسالة وابن السعدي ولصاحب القا  
موسى والسيدي الشريف وغيره من اكابر العلماء فتاوى وكلمات يوجب مدحه قدس سره  
والمنع عن مطالعة كتبه والتفصيل في ذلك مختار والتفصيل ليس له مجال والجمال  
ليس له غناء مقتضى الحال ثم كترجح على ما نحن بصدده من البسطة الكسرية وقد عرفت  
ان هذه الطريقة لا تحصل بالبرهان والبيان الا بالمجاهدة والابترام والمجاهدة على ما  
اختاره سادة جمهور المتصوفة واكابرهم قدس الله سرهم وافاضنا من كائن حقيق  
زلالهم بتجليل اسم الذات ونقطة الجلال الله بمعناه اي معناه اعني ذاته سبحانه  
وتعالى في القلب وهو واخوانه من الروح والسر والخي والاخفي من عالم الامر الذي  
خلق الله تعالى لكن في غير مادة وهي النفس الناطق والعناصر الاربعة فمحل القلب  
المضغنة تحت شدة اليسار والروح مثلها في اليمين والسر في باب الصدر والخي  
في يمينه والاخفي في وسطه والنفس في الدماغ والعناصر تندرج فيها وكل من  
المحل محل الذكر على الترتيب فكيفية ذكر اسم الذات بالقلب مثلا ان يلتصق اللسان  
بسقف الحلق ويطلق النفس على حاله وينطلق الاسنان على الاسنان ويخيل  
في القلب في القلب لفظة الجلالة ويستمر على ذلك من غير انقطاع وان تكلم بالله  
عند الحاجة فلا ينقطع خياله فانه مدخل ما وراة هذه المعهودة من القوى الوهبانية عند  
رسوخ القلب بالمذكور ونسبانه عاواه فان حقيقة ذكر شئ نسيان ما دونه فاذا  
دام الذكر دام النسيان واذا ارشخ يجد لو تكلف باخطار الغير لم يخطر ثم انقلب



ذكر الى الروح ثم الى السر ثم الى الخفي ثم الى الاخفي ثم الى النفس فاذا اشرح الذكر في  
لطيفة النفس حصل سلطان الذكر بالاجماع على جميع الانسابل على الآفاق ايضاً هذا ما ذكره  
بعض اوتهم قالوا ان طريقهم لا يتأتى بالكتابة بل بالصورة والاخذ من كامل حاشية  
الاخذ المفضلة في محله يستلزم الى النبي عليه السلام والا فيكون مستحقة للشيطان  
قال ابو يزيد البسطامي قدس الله روحه من لم يكن له شيخ فاشيطان شيخه وقال غير  
لوان الرجل يوحى اليه ولم يكن له شيخ لا يجي منه شيء كما في الفوايح والمصادفة الى مثل  
هذا الشخص انما هو يحض كرم الله تعالى ومن ساعدته السعادة يوفقه الله تعالى اليه  
لكن لا يصلح كل مدعى ان يعتقد اليه سيما في هذا الزمان بل لا بد ان يتأمل في هذا السبب  
لان سهره والاحلام والشركاء الطغاة ممن لا شئ راحته من فواجها ولا ثم راحته يدعون  
الشيوخة فضلو واضلوا شعروا من يطلب كذا من غير اهلها بعيد عليه  
ان يعود بوصولها فان قيل حقيقة هذه اذا لم يكن تحصيلها بالكتابة بل بالمجاهدة وذلك  
بالاخذ من رجل عالم عامل بصير فافادة هذا البيان قلت نعم لكن المراسلة قد توصل  
المشقة ومن فوائد المتصوفة ايضاً ما في شمس المعارف من اخلص المجاهدة والتمس  
وتخلص به من مزيد الشدة والعفة ونحوها وجلس في مكان خال وعلق طرفة الحواس  
وفتح عينه الباطنة وسمعه وجعل القلب في مناسبة عالم الملكوت وهو يقول اللفظة  
الكريمة وصلى الله دائماً بالقلب دون اللسان الى ان صار لاخبر له من نفسه ومن  
العوالم ويبقى لا يرى شيئاً الا الله سبحانه وشه انفتحت له طاقة ينظر منها ويبصر في  
البنية ما يبصر في النوم فيظهر له ارواح الملائكة والانبياء وغير ذلك من الصور  
ثم انكشف له ملكوت السموات والارض ورأى ما لا يمكن شرحه ووصفه كما قال

عليه السلام ذويت الى الارض فترت من رقبها ومغاربها وقال تعالى وتبلى اليه تنبيلاً  
معناه الانقطاع من كل شيء وتطهر القلب من كل شيء والابتهاال الى الله تعالى بالكلية  
وهو طريق الصوفية وقال في الفوايح عن بعض المشايخ وعليك بذكر لفظة الله من  
غير مزيد فان نتيجته عظيمة وبركة آثاره عجيبة وذلك ما قال الامام حجة الاسلام في بعض  
كتبه حتى انهم وهم في يقطرهم يشاهدون الملائكة وارواح الانبياء ويسمعون  
منهم اصواتاً ويقتبسون منهم فوائد الى آخر ما قال والتفصيل في كتاب عجائب  
القلب من الاحياء فكلم من الدائقين ثرياً فاسكم هم ولا تكن من السامعين من  
وراء حجاب لان المصدق مدعاهم بالتجربة الصادقة وصح بالدخول على طريقهم مع  
قوة المجاهدة لا البيان بالبرهان والا فلا ينتج الا ما يوجب الاستهزاء والدموان و  
وخن كما قال العلامة التبراني المحقق الثاني في ساجد الثمن رزقنا الله تعالى الخوض الى  
بكار معرفتهم واعلم ان اسم جلالة هو الاسم الاعظم عند ابي حنيفة والكافي والشيخي  
والسمايل ابن السحق والبي جعفر وسائر جمهور العلماء وهو اعتقاد جواهر مشايخ  
الصوفية ومحقق العارفين فانه لا ذكر عندهم لصاحب مقام فوق مقام الذكر باسم الله  
مجرداً قال الله لنبيه عليه السلام قل الله ثم ذرهم الرحمن الرحيم قال شيخ  
ابو العباس البوني قال رحم الرحمن من اذكار المضطربين ليسع لهم تنقيب الكبر  
وفتح ابواب الفرج وقال ابن العربي من داوم على ذكر لا يشغى ابدافه المفضل  
من كنوزه وتوضيح المحمل من رموزه والرحمن من البسملة صفة الرب والرحيم  
صفة محمد قال الله تعالى بالمؤمنين رؤوف الرحيم وبه حال الوجود وبالرحيم  
نمة البسملة وبها تم العالم خلقاً وابداعاً ولتختتم الكلام بختم سيد الانام



عليه افضل الصلوة والسلام وآله البيرة الكرام ولنفيض عنان الاقلام في  
بيداء السراير اختار ارقام خوفنا من التامعين من الكلال والناظرين من الكلال  
والافراد منطوقاتها لانسعد الاسفار واصداق مقامهم ولا تنها لا تحمل الاعمال  
لكون جارياتها لا تنقضي ابدا ومضمار غير ائبها لا ينتهي سرمد كيف لا وهي مفتاح  
الكلام القديم ومظهر لجميع السرر القرآن العظيم فالطلب في غاية الغيرة واليقظة  
في نهاية الغلة مع كون ذلك ثمرة قريحة جامدة ونتيجة فطنة خامدة.

• مع صدوره عن تلاطم الاشغال وتكاثر عوائق الاحوال.

• فالمرجو من الاخوان المتحابين في الله في سلام.

• الله عليهم اجمعين. واصلهم تعالى الى اخر.

• بغيتهم الى ان يصلوا الى مرتبة حق اليقين.

• ان يذكروا بخاصة دعواتهم اجمعين.

• هذا ما ابدع حكمة الحكيم من.

• ببيان بسم الله الرحمن الرحيم.

• سبحان ربك رب

• العزة عما يصفون.

الكتاب الحروف المصطفى لطف غنوى. وسلام على كتيب في الاود مش في سنة

ثمانين ومائتين. والمرسلين. والف

في الحرب الشريفة. والحمد لله. في يومه اثنين وعشرين

في يوم الجمعة في وقت العصر. رب العالمين. زاد الله علمه آمين.

اعلم ان افعال العباد مخلوقة لله تعالى عند الاشعري والاستاذ ابي السفيان  
والفاضل ابي بكر ومخلوقة للعبد عند المعتزلة ومشهور مذهب الحكماء  
واما على مذهب الاشعري فالعبد صفة قدرة وصفة ارادة وهما رتبة  
مخلوقتان لله تعالى بلا دخلية العبد فيهما اصلا وهما ان الصفتان  
يتعلقان بفعل وهذا يتعلق ايضا امر موجود مخلوق لله تعالى بلا دخلية  
مدخلية العبد وهو المستمى بالارادة الجبرية وعقيب هذا يتعلق  
بخلق الفعل بلا مدخلية العبد فيه ايضا غير انه محال له في هذا الاعتبار  
ليكونا العبد مثابا ببعضه ومعاقبا ببعضه واما على رأي الاستاذ  
فصفة القدرة المذكورة مخلوقة لله تعالى ايضا وهذه الصفة تتعلق  
بالفعل وتأثير فيه تأثيرا ناقصا وتأثير قدرة الله تعالى فيوجد الفعل  
بمجموع قدرتيه واما على مذهب الفاضل وهو مذهب الماتريدية  
فهو ان الصفتان المذكورتان مخلوقتان لله تعالى وتعلق هذه  
الصفة امر اعتباري حاصل من العبد لكونه محتارا في هذه الصفة  
فقد يتعلق خلق الشرع بالفعل بقدرته الازلية ولا يؤثر قدرة  
العبد في هذا الفعل بل يؤثر في وصفه مثل كون الفعل طاعة  
ومعصية وليس هذا الوصف امر موجودا بل هو امر اعتباري  
فلا محذور اصلا ثم الكلام تنقيح الاستاذ عبد الرحيم افندي رحمه الله



رسالة الارادة التجريدية للفاضل فخر داود القرصی

الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا معاشر الماتريديين لتحقيق العقائد الاسلامية . وكرمنا مفاتيح  
الحقيقة . لتدقيق المباحث الكلامية . والصلوة والسلام على رسولنا محمد المؤيد  
لبراهميين الاكرام . وعلى آله واصحابه المنصفين بالحالات الالهية . وبعد فيقول  
العبد الفقير الى الله الغني داود بن محمد القارص الحنفي . عامد الله بلطفه الجلي . ونحفي .  
لما كانت مسئلة الاختيارات التجريدية والارادات القلبية من امريات مسائل الاصول  
ومن مرئيات مباحث المعقول والمنقول . ومع ذلك لم تنبئ في كتاب على سبيل  
الاستقلال والائتمار . وقد زلت فيها الاقدام وتجزت افهام الاقوام . لتوقفها  
على مقدمات صعبة وتحقيقات حقة . اردت ان ابينها في رسالة لطيفة .  
واحققها في مقالة شريفة . والله الموفق والرشد . ولما كان دأب البلغاء  
الكرام . في بيان الامور العظام . تصديرها باعلام واعلموا بحسب المقام . الدال  
على طلب العلم المتبادر منه العلم اليقيني الذي هو صفة توجب تمييزاً بين المعنى  
لا يتجلى النقيض او صفة تجلي بها المذكور لمن قامت هي به او اعتقاد جازم مطابق  
ثابت عند المتكلمين كتمام المواقف وشرحه والمتبادر من الاولين انه من مقولة  
الكيف . ومن الثالث انه من مقولة الانفعال او هو الصورة الحاصلة في العقل  
المطابقة للواقع او قبول العقل لها او اضافة بين العالم والمعلوم عند الحكماء  
كتمام الجلال والكير والمتبادر من الاول انه كيف . ومن الثاني انه انفعال . ومن  
الثالث انه اضافة تأمل تنبيهاً على شرفها وعظمتها واثارة الى انه مما يجب  
الانتهام به ويجتهد حتى يتيقن ويثبت قال اعلم ايها الذكي الطالب للعلم اليقيني  
في هذه المسئلة الشريفة التي هي من امريات مسائل الكلام ومن مرئيات  
مباحث الكلام فلا بد من تلخيصها وتحققها بصير الطالب على توسط وصراط مستقيم

ويرجع

ويرجع اليه من هو في جبر او قدر وضلال قديم ولا حول ولا قوة الا بالله  
العلي العظيم والخطاب خاص بقصد الفرد الكامل وعامة تبعاً لكل فاضل  
تعلية او استنباعاً او مجازاً وهو دعاء بالنظر الى الخلق الكامل وان امر  
او التماس بالنظر الى كل فاضل . والامر عند المحققين لفظ طلب به الفعل  
جزماً بوضعه له استقلالاً وجزماً لاخرجه صيغة النذب والاباحة وبوضعه  
له لاخرجه اطلب منك الفعل والاستقلال لاخرجه صيغة الدعاء والالتماس  
كذا في المرات . ولذا لم يقل اعلوا كما قال الله اعلوا انما الحياة الدنيا لعب الاية  
ان في افعال العباد الاختيارية اى الاثار الموجودة في الخارج الحاصلة  
من حركات ابدانهم بعضها او كلها بقصدهم واختيارهم في الواقع فيدخل كنيهاً  
القلوب او انفس الحركات الاختيارية لعدم اوجها بطلان عليها افعال العباد  
ولو مجازاً على ان فعل العبد لغة وعرفاً عاماً وخاصاً مشترك بين المعنيين  
او حقيقة في الثاني مجاز في الاول او بالعكس كما لا يخفى على المتبحر . وان الا  
خلاف واقع بينهما وان لا يجوز جمع المشترك والحقيقة والمجاز الا بطريق  
عموم المجاز عند المحققين والاختيارية الواقعة في قولهم الافعال الاختيارية  
صفة وقوعية او احترازية والظن من الاضافة الاول نعم كثيراً ما مطلق الا  
فعال بحيث لمطلق الانوار والموجودات الخارجية كما في اول قاضي مبرز في تقسيم  
الحكمة الى ستة اقسام اى كل فعل لكل عبد اى من من شأنه العبادة اى  
اقصى غاية الخضوع والتذلل او العبودية اى اظهار اقصى غاية الخضوع  
كذا في البيضاوى وقال الامام الراغب العبودية اظهار الخضوع والعبادة  
غاية الخضوع ومنه العبد ضد الحر وطريق معبد اى منزل او جميع الافعال  
لجميع العباد على ان حمل المقابلة على المقارنة غالباً لا كلياً اذ القواعد العربية



استقرائية ولذا جمعها وانما خص البيان بافعال العباد وان كان افعال  
المحيوانات على هذه الاختلافات الالهية لفوائد اعتقادية وعملية لا توجد  
في بيان افعالها كما لا يخفى اربعة مذاهب في المشهور بين العلماء الكلمة و  
في كتب الكلام المستعملة بحسب اطلاق وفيها ثلث مذاهب غير مشهورة  
ايضا يمكن ادراجها في المشهورة الاول مذهب الحكماء فهم يقولون ان المؤثر  
في افعال الاختيارية قدرتنا بالاجاب والاضطرار بلا اختيار وقصد منا  
كما في الخيالي وهذا انكار لاجلي البديهييات الوجدانية وبالطل بالبراهين العقلية  
والنقلية وان المؤثر هو العقل الفعال اي العقل العاشر من العقول  
العشرة ولذا سمي فعالا ومبدأ فنيا عندهم فانه مؤثر في جميع الحوادث على  
زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد كما هو المشهور في كتب الحكماء كالمهتدي  
والفاضل مير وفي كتب الكلام كالمواقف وشرحه وهذا باطل ايضا وان  
المؤثر هو الواجب تعالى على ان التحقيق عندهم هذا والمشهور مسامحة والو  
سائط شروط والآت كما يقولها اهل الحق ولا مخالفة بينهما في الحقيقة  
كما نقله الجلال في العقائد والداري في الحكمة عن بعضهم وهذا خلاف  
الظن بل الواقع لكونه مخالفا لصرحهم القطعية من المسائل والدلائل العقلية  
حيث قالوا احد من جميع الوجوه كالباري تعالى لا يبصر عنه الا الواحد لانه  
بسيط حقيقي والعلة البسيطة يستحيل ان تصدر عنها اكثر من واحد  
والعقل الفعال له جهات كثيرة فيصدمه الكثير باعتبار وجهه الجها مع ان  
التزاع بين العقلاء على اللفظي غير مقبول كيف والمحققون من المتكلمين  
براء من التزاع عليهم قبل فهم مرادهم ويمكن ارجاع الاول الى مذهب القدرية  
والاخيرين الى مذهب الجبرية كما لا يخفى والثالث مذهب الاستناد الى

مذهب الحكماء

مذهب الاستناد

اسحاق

اسحاق الاسفرائيني ومن تبعه فهم يقولون ان المؤثر في افعال الا  
ختيارية مجموع القدرتين بالاختيارين قدرة الله وقدرتنا كلناهما  
مؤثرتان في اصل الفعل وتظاهره لوازم فائدة اشتراك العبد  
مع الله في التأثير وتوارد العلتين على معلول واحد شخصي الا ان يقال  
هما ناقصتان ومخالفة الجمهور بلا برهان ويمكن ادراجهم في مذهب  
الماتريدية بان يقال مراده ان قدرة الله مؤثرة في الفعل الذي  
هو الاثر الحاصل بالمصدر الموجود في الخارج اي موجودة له وقدره العبد  
مؤثرة في الفعل الذي هو المعنى المصدر في الوسطة بين الموجود والمعدوم  
اي مستزمنة له بحسب جري العادة كقول بدء الامالي وللدعوات تأثير  
بليغ وقد ينضم اصحاب الضلال فيخرج اليه كما لا يخفى والثالث مذهب  
القاضي ابي بكر الباقلاني ومن تبعه فهم يقولون ان المؤثر في افعالنا  
مجموع القدرتين بالاختيارين لكن قدرة الله مؤثرة في اصله اي موجودة له  
وقدرتنا مؤثرة في وصفه اي جاعلة ومستزمنة اتصافه بمثل كونه طاعة  
او معصية وفيه لوازم كاسدة ايضا الاشتراك السابق وكون الكون  
فعلا مع انه لا فعل ولا انفعال ولا من مقولة من المقولات العشرة  
ومعدم مقولية استلزام قدرتنا الكون ويمكن ارجاعهم الى مذهب  
الاشاعرة كما لا يخفى الاول مذهب الجبرية بتحرك الباء ونسبته  
كالقدرية كما جمهورهم اذ مذهب الكل غير معلوم قدمه لتوضيح مذهب  
الحق وتحقيقه مع قصر زيله بناء على ان الشيء ينكشف بضده فتقدمه  
طبعي لا غير كما لا يخفى والثاني مذهب القدرية اي جمهورهم كما مر اي العترة  
ولم يقل او لا مذهب المعتزلة لاجل المقابلة الساتمة لفظا ومعنى ولا فاف

مذهب



كونها بمعنى وفترها بها لا وضعتها واشهرتها والثالث مذهب الثالث  
 على ما بينه بعض المحققين كالعلامة صدر الشريعة والمحقق التفتازاني  
 والفاضل البركوي والرابع مذهب الماتريدية على ما بينوه ايضا كما حكي  
 تفصيلها وما كانا لاجال اولاً والتفصيل ثانياً احسن سبكاً وادق نفقاً  
 في الامور المهمة اجل اقوال واراد التفصيل ثانياً فقال فالجبرية وتسمى  
 مجبرة وهي فرقة ضالة من الفرق الاسلامية اي المدعية للاسلام وان  
 لم تكن مسلمة يقولون مظهر من اعتقادهم البطل ان افعالنا اي الانوار الموجودة  
 فيها كانتنا حاصلة من العدم وموجودة في الخارج بقدره الله تعالى وتعلقها  
 فقط على انهما مؤثران او المؤثر التعلق والقدرة سبب او شرطه القريب  
 او بالعكس ولا اختيار عطف على قوله ولا ارادة ولا قصد للايضاح وبقيده  
 انهما بمعنى واحد عند الكل والتشبيه على انهم قد ينفون الاختيار وقد ينفون  
 الارادة وقد ينفون القصد ومرادهم واحد وهو اثبات الجبر والاضطرار  
 ولذا قالوا ولا قدرة لنا اصلاً اي لا مؤثرة ولا كاسبة لا قبل الفعل ولا  
 ولا بعده فيها اي في افعالنا بل نحن كالجملات في انتفاء الاختيار والقصد  
 والقدرة والقدرة وحركتنا وسكناتنا التي توجد فيها كحركاتنا وسكناتنا  
 اي كما انهما بلا اختيار ولا قدرة كذلك افعالنا وهو اي مانع الجبرية  
 جبر محض اي خالص ولهم شبهة عقلية ونقلية اما العقلية فمنها قولهم انه  
 لا بد لتخرج الفعل على الترك من مزج ليس من العبد والآ يلزم الدور او  
 السلس وان الفاعل لابد وان يكون عالماً بتفاصيل احوال افعاله  
 وهي مجزولة وان العبد مخلوق لله تعالى وكذا افعاله والحاجة الى اثبات  
 الاختيار والقدرة ومحجوب عنها اما منع دفع الدور والسلس مستنداً

مذهب الجبرية

بان

بان المختار لو كان تبعاً لا يقتضي اختياراً مغايراً لنفسه بل لو كان  
 اصالة كما يدل عليه الوجدان ومنع لزوم العلم بالتفاصيل مستنداً  
 بان العلم بها لابد للخالق لا للفاعل على ما لا يخفى ومنع عدم الحاجة مستنداً  
 بان عدم الاثبات يخالف الواقع والايات والاحاديث كما لا يخفى و  
 واما النقلية فمنها قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون وقوله تعالى هل من  
 خالق غير الله والجواب عنها اما منع دفع التقريب مستنداً بانها تدل  
 على نفي خالق غير الله لا نفي فاعل بالاختيار غير الله تعالى بل بحقه واما جواب  
 عنها بما لا نقولنا وباطل ضرورة اي بداهة او بطلاناً قطعياً لبدهة  
 الفرق بداهة وجدانية عامة بين الافعال اي الانوار الاختيارية في الواقع  
 كالمشيآت الحاصلة من القيام والعود والمشي والوقوف والاكل والشرب  
 ونحوها فان هذه المصادر لا تخفف الا بالاختيار والقصد الذي هو توجبه  
 القلب نحو توجبه القدرة الحادثة الى ايقاع الفعل الجبري او الى الكف  
 عن ايقاعه كما يشهد به وجدان الكل والاضطرارية كالمشيآت الحاصلة  
 من الطول والقصر والحي والالم والارواح الباطنية والظاهرة ونحوها فان  
 هذه المصادر تتحقق بدون الاختيار كما يشهد به وجدان العامة ايضاً  
 والكل ينفون اما معان دون فبعض عنهم او يفتلون او جاهلون بمعنى الاختيار  
 والاضطرارية فينبه لهم او يعلمون وايضاً لو لم يكن للعباد اختيار وقدرة اصلاً  
 ولو كاسية في افعالهم لما صح تكليفهم بالامر والنهي ولما ترتب عليها  
 المدح والذم والثواب والعقاب وما كان للوعد والوعيد فائدة وما  
 صح اسناد الافعال التي تقتضي ساقية القصد والاختيار لهم ولما بقي  
 الفرق بين الاختيارية والاضطرارية واللوازم كلها باطله ضرورة وكذا المنزوما



كذلك المواقف والمقاصد وشروطها وعامة كتب الكلام وكفر عند بعض المحققين  
 كصاحب التائيد خاتمة حيث قال الفضل البركوي في الطريقة وفي التائيد خاتمة  
 يجب انكار الجبرية لعدم رؤيتهم للعباد فعلاً أصلاً لان كلامهم كما رأيت نفياً  
 وتكذيباً للنصوص الدالة على ان العبد مدخل في افعال الله مثل قوله تعالى لهما ما را  
كبت وعليهما ما اكتسبت وقوله تعالى جزاء بما كانوا يعملون وقوله تعالى من  
شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وامثالها كثيرة في القرآن والدالة على بطلان الجبر  
 وكفر قائله كما لا يخفى والقدرية وتسمى معتزلة وهي فرقة ضالة من فرق الانبياء  
 الاسلامية يقولون ان افعالنا الاختيارية التي تصدر منا باختيارنا حاصلة  
 من العدم وموجودة في الخارج بقدرتنا واختيارنا وتعلقها فقط اى لا تتعلق  
 بها قدرة الله تعالى اصلاً فهم يبرهنون ان كل عبد خالق لافعاله الاختيارية بقدرته  
 بل بتعلقها فقط وان الكفر والمعصية لا بقضاء الله وقدرته وان الخير من الله  
 والشر من الانسان والشيعة وان الله تعالى لا يريد افعال العباد الاختيارية  
<sup>يحقق على مفعول يرفعون</sup> وغيرها من الهدايا والشرقات المنقرحة على جعل انفسهم الخبيثة  
 خالقة لافعالهم القبيحة ويقولون ايضاً لنا اختيار الرد وقصد وقوة  
 مخالفة قبل الفعل لا مقارنة له مخالفة معه كما يقول اهل السنة مؤثرة في  
 افعالنا الاختيارية اى موجودة لها حال وجودها لا قبلها حال العدم وهو  
 اى ما زعمه المعتزلة قدر محض ولهم ايضاً شيئاً محلياً ونقلياً اما العقلية  
 فمنها ان كثير من افعال العباد قبيحة والقبيح لا يخلق محكم لقيمه وان الله  
 لو كان فاعلاً لهما كان متصفاً بها لانها لا مفعول لها عقلية الا الاتصاف بالفعل  
 وان لكل احد يفرق بالضرورة بين افعال الاختيارية والاضطرارية وما ذلك  
 الا بسبب ان الاولى بقدرته دون الثانية والجواب اما منع كون

منه بقدرية

خلق

على وفق اختياره

خلق القبيح قبيحاً مستنداً بان القبيح فعله لا خلقه لما خلقه من حكم و  
 مصالح لكون الخالق حكيماً ومنع لزوم كون الخالق متصفاً بالفعل مستنداً  
 بان المتصف هو الفاعل والملايين للفعل لا الخالق والموجد له كما لا يخفى  
 ومنع لزوم كون القدرة مؤثرة في الاختيارية مستنداً بانها متعلقة بالفعل  
 بالمعنى المصدرية السبب لخلق الله للحاصل بالمصدر ولا يلزم منه كون العبد  
 خالقاً بل كاسباً كما لا يخفى واما النقلية فمنها قوله تعالى فما يرى الله حسن  
الخالقين وقوله تعالى واذ خلق من الطين كهيئة الطير باذن وقوله تعالى ذلك  
بما قدمت ابدكم والجواب منع التقريب مستنداً بان الخلق في الآيتين بمعنى التقديم  
 يقال فلان خالق اى مقدر او بمعنى الصنع يقال فلان خالق اى صانع  
 كما في كتب اللغة وبان التقديم بطريق الكسب على ما نقله كما لا يخفى وروى هذه  
 المنوع والاسانيد على من يعرف ادنى كبقية الأدلة والقوانين الادبية و  
 ولذا قال المحقق السعدي اهل السنة وبجاءة في شرح المقاصد ولا يخفى خفاً  
 هذا المعنى على عوام القدرية وتجربتهم حتى شنعوا به على اهل الحق في الاسواق  
 ونسبوه الى الجبر واما العجب خفاءه على خواصهم وعلمائهم حتى سؤوا  
 القضاة والاولاد واما ابطالاً فقوله وباطل بالبرهين العقلية منها ان  
العبد لو كان خالقاً لافعاله لكان عالماً بتفصيلها ضرورة ان ايجاد الشيء  
بالقدرة والاختيار لا يكون الا كذلك واللازم بطلاناً فان المشي  
 من موضع الى آخر يشتمل على سكنات متخللة وعلى حركات متخللة بعضها  
 السرع وبعضها البطأ والاشعور للشيء بذلك وليس هذا هو الاعنى العلم  
 بل لو شئ لم يعلم وهذا في اظهر احواله والنقلية منها قوله تعالى الله خالق  
كل شيء اى موجود في الخارج مشي وجوده وقوله تعالى والله خلقكم وما تعلمون



اى وعلمكم او معولكم وقوله نحن لا نجاني من الخلق في مقام التذبح بالخالق  
 ونحو ذلك من الآيات الدالة قطعاً على كون الله تعالى خالق كل شيء بلا استثناء  
 فيها وكفر عند بعض المحققين منهم صاحب المسيرة ابن الكمام وصاحب  
 التائيد خاتمة حيث قال الفاضل البركوي في الطريقة وفي التائيد خاتمة  
 يجب انكار القدرة في تفهيم كون الشئ بتقدير الله تعالى وخلقه وكونه  
 ان لكل فاعل فعلاً اختيارياً خالقاً لفعله لانهم انكروا طواها والآيات  
 القطعية وجعلوا انفسهم شركاء لله في الخلقية ولذا بالغ مشايخ ما  
 وراء الشريعة في انكارهم وتضليلهم حتى قالوا ان المجوس اسعد حالاً منهم  
 اذ لم يشبهوا الله الا بشريك واحد وهو لا يشبهوا الله كمالاً ولا جبراً ولا قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم في ذمتهم وتقيح احوالهم وعقائدكم على ما اخترت  
 الامام الشيخ طبرسي في الجمع الصغير وصاحب الحشكاة القدرة اى الطائفة  
 فكذلك يوجبون للقدرة اى كون كل شئ بتقدير الله تعالى وخلقه او كون كل شئ  
 بقدرة الله وابعاده او المكنون لهم قدرة مؤثرة كذا في شرح الحديث بمجوس  
 هذه الامة اى المحمديّة اى ائمة الاجابة لان قولهم افعالنا الاختيارية  
 مخلوقة بقدرة الله وفعالنا الاضطرابية بقدرة الله شبهة بغيره يقول المجوس  
 القائلين بان للعالم الهين خالق الخيرة وهو غير ان اى الله تعالى وخالق الشر  
 وهو الله تعالى من اى الشيطان ان مريضوا فلا تعود وهم وان ما نوافلا شريكاً  
 وفي مشكلات المصالح ايضاً صنفان من ائمة ليس لهم نصيب الا  
 سلام المرحبة والقدرة وفي اجماع الصغيف ايضاً اخاف على ائمة من  
 بعدى ثلثاً حيف الائمة واما اننا بالنجوم وكذلك بالقدرة والاشاعة  
 وهو الشيخ ابو الحسن الاشعري الذي هو من نسل ابو موسى الاشعري

مذهب الاشاعرة

رضي الله عنه

رضي الله عنه منسوب الى الاشعر ابو قبيلة من اليمن وليد وعليه شعر  
 وهو امام جليل في العقائد الدينية واصحابه وهم غالب المالكية والشافعية  
 والحنابلة وبعض الحنفية بحسب اطلاقهم يقولون ان افعال الاختيارية  
 حاصلة بقدرة الله تعالى وتعلقها فقط اى ان تعلقها مؤثر فيها وموجد  
 لها فقط بناء على ان القدرة قديمة وتعلقها حادث ومؤثر فيها وان  
 التكوين صفة اعتبارية فائقة بتعلق القدرة لانه يفيض الابدان اى جعل الموجود  
 متصفاً بالوجود الخارجي حال وجوده بذلك الابدان وقد ينسأ محون  
 ويقولون حاصلة بقدرة الله وقد ينسأ محون ويقولون حاصلة بالله  
 والآية من قدم الحادث او انتفاء الواجب او تخلف المعول عن  
 علمه الشامة المؤثرة كما لا يخفى ويقولون لنا اختيار واردة وقصد مخلوق  
 الله تعالى ايضاً فهم يجوزون كون الامور الاعتبارية النفس الامرية اى  
 الاحوال التي هي والسطة بين الموجود والمعدوم لانها صفات لموجود لا  
 موجودة في الخارج ولا معدومة في نفس الامر كما في الموقف مخلوقة كما  
 لا امور الخارجية مع انه خلاف التحقيق كما سيحكي فانظر مقارن لافعالنا  
 لانه مخلوق مع الافعال وقدرة مخلوقة مقارنت لها اى لافعالنا ايضاً كما  
 لا اختيار ولا تعلق لها اى لقدرة تائها اى بافعالنا اصلاً اى لا باتنا  
 غير كما يقوله القدرة ولا بالاكسب كما يقوله الماتريدية وكما توجه لهم  
 ما مضى الافعال الاختيارية والمقدورية ح قالوا فكونها اختيارية و  
 مقدورة لنا مقارنتها اى مقارنتها لافعالنا الاختيارية وقد رثا وقالوا  
 نحن مختارون في افعالنا مضطرون في اختيارنا لعدم مقارنتها لاختيار  
 مغايرة لها والآية يلزم الدور او التسلسل ولهم دلائل عقلية مستحقة



ونقلية ضعيفة اما العقلية فمنها قولهم لان المحقق بمفعول الموجود  
الخارج او نفس الامر وللأختيار وجود في نفس الامر والقدرة  
وجود في الخارج فيكونان مخلوقين فيلزم الجبر فقط ان قلنا الاختيار  
لا يحتاج الى اختيار مغاير له بالذات والجبر والدور او التسلل ان  
انه يحتاج والجواب اما منع كون الموجود في نفس الامر مخلوقا  
مستدأبانه من قبيل الكمال فلا يتعلق به الخلق والايكاد كما سنحققه  
واما النقلية فمنها هذه الآية كقولها وما شاء الله ون لا يشاء الله  
اي مشيئكم كما فسر به البيضاوي الاشعري والجواب منع كون معنى الآية  
كذلك مستدأبانا الظاهر ان معنى الآية وما شاء الله ون لا يشاء الله  
الخارج الا وقت مشيئة الله تعالى اي لكل فعل اختيار اي لكم لا يحصل  
الا بمشيئته كما انه لا يحصل الا بقدرته اي بحسب جبر العادة وهو  
مذهبنا كما سنحققه وهو اي ما قاله الاشاعرة جبر متوسط اي بين  
الجبر المحض والقدرة المحض ولا ثمة لاثبات اختيار وقدرة ولا فائدة له  
الا الاحتراز عن الجبرية المحضة في مجرد الاثبات فانهم لا يشتون اصلا  
ولذا قال العلامة صدر الشريعة في التوضيح والفضل البركوي في الطريقة ولا  
فرق بينه وبين الجبر المحض في الحقيقة بالنظر الى الافعال فان فائدة بين  
اثبات الاختيار والقدرة بلا استلزامها شيئا ولو عادة وبين نفيها  
وانت الى الجواب الا بطاتي بقوله وخبر صحيح في الواقع لا يرد عليه ما يرد  
على الجبرية من التوازم الفاسدة غير الكفر اذ الحق ان كلاما من الماتريدية والاشعري  
لا يكفر ولا يفضل صاحبه وان ما يفهم عن طاهر عبارة بعض  
المحققين بحسب صفة عن طاهره كقول صدر الشريعة في التوضيح عصفا الله

عن اعتقاد الاشعري في هذه المسئلة اي لانه غير صحيح وخطا عظيم  
كما لا يخفى وان لم يوجب التفضيل ولمخالفة قول السلف جميعا على  
ما نقله الفاضل البركوي في الطريقة لا جبر ولا تفويض بل امر بين امرين  
وما قاله الاشاعرة في الحقيقة كما قاله الجبرية كما لا يخفى وما قاله القدريه  
قدر والحق المتوسط كما قاله الماتريدية بتوفيق الله والرهامة لعدم الحق  
وبهرهانه ولذا قال الماتريدية المحققون والمدققون اي الشيخ ابو منصور  
الماتريدي الذي هو تلميذ الامام الاعظم في المرتبة الرابعة وامام عظيم  
في العقائد الدينية وماتريدية من فريسم قد واصحابه وهم غالب الحقيقة  
وبعض المالكية والشافعية والحنابلة قالوا ان افعلنا الاختيارية  
اي الانوار الموجودة في الخارج اي الخارج عن العقل والاشاعرة العشرة  
بحيث يترتب عليها انوارها ويظهر منها احكامها فيه الحالة من حر كانا  
الاختيارية الموجودة في نفس الامر فقط اي في ذاتها لان الخارج ومع  
الموجود في نفس الامر ماله تحقق ووجود في ذاته اي بدون اعتبار العقل  
وفرضه كغيره من المكي موجب الذهب سواء كان موجودا في الخارج كلما  
من العلة المؤثرة فيه والمعطية لوجوده كالملحقات او لا كالباري تعالى  
وصفاته الذاتية او موجودا في ذاته فقط بان لم يتعلق به العلة المؤثرة  
ولم تطفه وجودا خارجيا كعاني المصادر الوجودية عند المحققين فلا يتعلق  
بها الخلق لانه بمنع الايجاد اي جعل الموجود الخارجي منصفاً بالوجود الخارجي  
حال وجوده بذلك الجعل ولذا اتفق المحققون على ان الماهية غير مجعولة  
خلافاً لمن زعم انها مجعولة او المركبة مجعولة والبسيطة غير مجعولة  
اول صاحب الموقف بان مراده انها محتاجة الى شئ فانها لا تتحقق



الا ان ضمن الافراد لا انها مخلوقة كما هو المتبادر وهذا ظاهر في الصفات  
 السلبية لله تعالى مثل القدم والبقاء والقيام بنفسه والوحدانية والخالقة  
 للحوادث فانها موجودة في نفس الامر لان الخارج وغير مخلوقة على ما لا يخفى  
 قوى واسطة بين الموجود والمعدوم وتسمى عند المحققين كمال الحزمين والافاضة  
 الى بكر وهذا الشريعة حالاً حيث قالوا الموجود معلوم تحقق باعتبار ذاته  
 والمعدوم معلوم لم يتحقق اصلاً فالحال ثابتة وهي معلوم تحقق بتبعية  
 الغير وعرفوها تفصيلاً بانها صفة لموجود لا موجودة ولا معدومة فهذا اوامراً  
 الجهمي من المتكلمين الذين ينكرون الحال فقالوا الموجود معلوم تحقق في الخارج  
 والمعدوم معلوم لم يتحقق في الخارج فلا حال فالحال عندهم معلوم بتبعيته  
 على انكارهم الموجود الذهني بل النفس الامر اي لا يكون الشئ  
 اي صورته المأخوذة منه كما قاله جمهور الحكماء او ماهيته العقلية كما زعمه  
 بعضهم واشتهر انه مذهب المحققين منهم موجوداً في الذهني لان صورته  
 المأخوذة منه مجرد امر خيالي محض ظلي اعتباري كالنصورية المراد بشرا  
 الوجدان السليم والماهية العقلية له مجرد امر عقلي اعتباري ظلي كما في  
 تصور الخيالية في العقول بشهادة الوجدان السليم ايضا مع ان معرفة  
 الحقائق العقلية متعبرة بل متعبرة لغاية مشابرة الجسم بالعرض  
 القائم والفصل بالخاصة والمعرفة تتوقف على التمييز وايضا لا يكون ثا  
 الشئ موجوداً في نفس الامر بدون وجوده في الخارج ولو بالتبعية  
 اذ التحقق الخارجي شرط في الموجود وهذا اوفق للوجدان ومذهب  
 المحققين اوفق للعقل كما لا يخفى على من له وجدان سليم وعقل مستقيم  
 كذا في المواقف والمقاصد وشرحها في مواضع شتى فليكن هذا على ذكر ذلك

حاصلة

حاصلة عادة اي بحسب جري عادة الله تعالى فيجوز الخلف بمقتضى وان  
 لم يخبر قطعا بجميع خمسة اشياء واحد منها مؤثر وموجد لها وابعد منها  
 سبب قريب لمزجها الى الوجود المشيئة والقدرتين والتكوين وهي عندنا  
 صفة حقيقية ازلية قائمة بذاته تعالى من شأنها ايجاد الموجودات الخلق حين  
 نقلتها به لان الله تعالى قد اثبت لذاته العلية انه مكون الاشياء وخالقها  
 كما انه اثبت انه مريد الاشياء وقادر عليها وانه بصير وسميع وتعالى وعليم  
 وانه متكلم في ايات عديدة قطعية الدلالة فكما قلنا ان الارادة مثلاً فسمان  
 ازلية قائمة بذاته ولا يزالية تتحقق وقت حدوث الحادث مستندة الى ارادة  
 ازلية قائمة بذاته بطريق استناد السبب الى السبب كذلك قلنا ان التكوين  
 كذلك وارجاع التكوين الى القدرة تكلف باوهم كونه مخالفاً لظاهر الآيات  
 نعم التكوين بمعنى الخلق والاياد صفة اعتبارية لا يزالية فلما نقول بقدمها كما لا  
 نقول بقدم المشيئة المحققة وقت حدوث الحادث فالفرقة تحكم لا يخفى  
 فثبتنا ان المحققة فيها بالتبعية الغير المخلوقة لكونها من قبيل الحال لانها  
 بمعنى الارادة والقصد والاختيار الجبري وهو فيما عدا ما وجدته في وحداني  
 بعد تأملات صادقة وتفكرات كاملة توجه القلب وميله القوي نحو توحيد  
 القدرة الكاملة الى انقاع الفعل الجبري او الى الكف عن ايقاعه وذلك الا  
 اختيار اختياري اي يتحقق بتعلق الاختيار لو كان قصداً وارادة  
 لا مطلقاً فلا يلزم منه الدور والنسب لان الامور الموجودة والافعال  
 اعتبارية المحققة على ان النسب فيها محال ايضا عند المحققين وانما  
 المنقطع في الاعتبارية المحضة ولا نقول ايضا بان اختيار الاختيار نفس الاختيار  
 بل نقول ونقول ان المختار ان كان قصداً واصلته لا بد له من اختيار مغاير له

فثبتنا



سابق عليه بالضرورة واما ان ضمنا وتبعاً فلا بل يكون اختيار المقصود كما  
 اختيار لنفسه ضمناً والتمراً كما يشهد به الوجدان السليم وايضاً لو لم يكن لكل  
 اختيار اختيار مغاير له يلزم الدور والتسلسل في اختيار الله والعجز عليه  
 عن ذلك والتبرجيج بلا مرجح اى الاختيار بلا داع جائز عند المتكلمين في الفاعل  
 المتخار كما قال الفاضل حضرك في التوفيق يجوز ترجيح ما ينبغي ترجحه كفى ان يثني  
 من ماء لعطشان وانما الممتنع التبرجيج بلا مرجح اى اليجاد بلا موجب فيجوز  
 ان يتعلق الارادة بشئ بلا مرجح وداع فلا بد ان يتعلق الارادة لا بد له من  
 مرجح فان كان من خارج يلزم اليجاب وان من نفس المراد ينقل الكلام عليه  
 انه بالاختيار او بالاضطرار فيلزم اما الدور والتسلسل او اليجاب وكون افعال  
 العباد بعلم الله وتقديره اى تحديد كل مخلوق بحدة التي يوجد عليه الازليين  
 وكتبه في اللوح المحفوظ واداته اللانزاليين لا يستلزم كون صدورهما عن  
 العباد بالجبر فانه قد علم ان العباد يفعلونها باختيارهم ولذا قدرها وكتبها  
 وبريدها ولذلك قال الامام الاعظم في الفقه الاكبر كتبه بالوصف لا بالحكم  
 والا يلزم الجبر على الله لانه قد علم وقدر في الازل وكتب وبريد فيما نزل  
 جميع ما يفعله فيما لا يزال فمع هذا لا يوجب هذا كونه شئ موجباً لافعاله فانه قد  
 قد علم انه يفعل باختياره وهذا محقق للاختيار لا مناف له كما لا يخفى هكذا  
 حقق المقال ودع عنك ما قيل او يقال تتعلق بتوجيه القدرة الحادثة عند  
 الفعل الى ايقاعها اى الافعال في الخارج او الى الكف عن ايقاعها لا الى  
 تركها فانه عدم لا يتعلق به القدرة كما لا يخفى وقد رتبنا اى قوتنا الحادثة عند  
 عند قصدنا الفعل ووجوده فانما اثبتنا كون القدرة حادثة مع الفعل لا قبل  
 بمقدار ظنية يطول ذكرها تتعلق بايقاعها او بالكف عنه وتسلم عادة

الايقاع

وقد رتبنا

الايقاع او الكف عنه ثم ان الايقاع او الكف عنه لكونها من امور موجودة في  
 نفس الامر لا في الخارج لكونها من قبيل الحال كما لا يخفى لا يلزم من كون قدرتنا  
 متعلقة به ومستلزمة له عادة كوننا خالقين لافعالنا كما رتبنا القدرة وجعلوا  
 انفسهم خالقين لافعالهم وقرونها الاشاعة وجعلوا القدرة غير متعلقة  
 بشئ وجعلوا انفسهم مجبورين وذلك لان الخلق كما تراى ايجاد الشئ اى  
 جعله موجوداً في الخارج حال وجوده بذلك اليجاد اذ كون الشئ موجوداً لا  
 يتاخر تأثير العلة فيه كما توقعوا فيكون مع قوله عم من قبل قيلاً حكمه سلبه اى  
 بذلك الفعل فيكون حقيقة لا مجازاً كما توقعوه بناء على التوقع السابق او على ان  
 مع الحديث من قبل قيلاً بقول اخر تأمل حتى يظهر لك وما اشتم ان الخلق  
 ايجاد المعدوم مساكته بل ظاهره موافق لمذهب المعتزلة القائمين بان المعدوم  
 ثابت في نفسه فيجبره العلة من عدم الى الوجود فاتفق هذا فانه نفس  
 ومشيئة الله تعالى المتحققة فيه تعالى وقت تتعلق مشيئتنا بافعالنا وبعد تعلق  
 مشيئتنا بعديته ذاتية لازمانية لقوله تعالى وما نزلنا من الا ان يشاء الله  
 وهي والله اعلم على ما الهامنى ربى توجه ذاته العلية واقباله المعنوية الى توجيه  
 ارادته الحقيقية القائمة بذاته تعالى ازالاً نحو تخصيص الفعل او الكف عنه ولذا قال  
 تتعلق بتوجيه ارادته الازلية الى تخصيص الفعل او الكف عنه وقد رتبنا الازلية  
 القدسية القائمة بذاته تعالى تتعلق بتقريب الفعل الى الوجود الخارجى يجعله  
 مستعداً له وتكون الازلية الحقيقية القائمة بذاته تعالى ايضاً تتعلق بايجاد الفعل  
 ويجعله موجوداً حال وجوده ومتصفاً بالوجود الخارجى فانه تعالى هو خالق فقط  
 لافعالنا الاختيارية كغير الاختيارية تتعلق بتكوينه الازلى لا غير بل لكل شئ  
 يتعلق به علم ان المحققين اتفقوا على ان قوله تعالى انما امره اذا اراد شيئاً

ومشيئة الله تعالى

وقد رتبنا الازلية

وتكون الازلية



ان يقول له كني فيكون كناية عن سعة ايجاد الاشياء بتعلق تكوينه بالزلى لا  
عبارة عن معناه الظاهري والا يلزم القدرة والتكوين ويلزم ايضا تأثير الكلام  
كما لا يخفى وذلك اى ما لخصه بتوفيق الله والهامه على انه مذهب الماتريدية على  
ما يظهر من كتبهم وبيان بعض المحققين منهم كالفاضل صدق الله بغيره في التوضيح في  
المقدمات الاربعة والعلامة التفنن في شرح المقاصد والمحقق البركوي  
في الطريقة حق وموافق لمذهب الماتريدية لانه لما ثبت بالبهرهين العقلية  
والنقلية السابقة وبالوجدان ايضا ان للعباد دخلا في افعالهم الاختيارية  
بإطلاق الجبر بقسميه وانهم ليسوا خالقين لافعالهم الاختيارية لبطلاق  
القدر وان الله تعالى هو الخالق لكل شئ اى موجود في الخارج مشى وجوده  
وان لنا اختيارا وقدرة حين قصدنا لافعالنا متعلقين بما ظلت على ما و  
جدهم في وجداني بعد التأملات الصادقة وان لا رادته تعالى وقدرة وتكوينه  
تعلقا وتأثيرا كما بينا لما يدل عليه ظواهر الآيات القطعية الدالة وتعرفت  
المحققين حيث قالوا لا ردة صفة ازلية قائمة بذات الله تعالى من شأنها  
تخصيص الشئ بالوجود او العدم والقدرة صفة ازلية قائمة بذات الله تعالى  
شأنها التأثير اى التقريب على وفق الارادة وانما فسرنا بالتقريب لان التأثير  
بمعنى اليجاد وان التكوين عندنا معاشرة الماتريدية حيث قلنا ان تكوين صفة حقيقة  
ازلية قائمة بذاته تعالى من شأنها التأثير اى اليجاد او الاعدام ولو قلنا بالعكس  
يلزم خلاف ظواهر النصوص ولو قلنا انها مشتركة في اليجاد يلزم توارد المؤثرين  
على اثر واحد كما لا يخفى وثبت ايضا العلة الثامنة التي هي جملة ما يتوقف عليها  
وجود الممكن وتحققه في الخارج فيجب وجوده بوجودها ويمتنع وجوده بانتفاءها  
او انتفاجز منها من امور لا موجودة في الخارج ولا معدومة في نفس الامر

وتسمى

وتسمى حالا اى واسطة بين الموجود والمعدوم عند المحققين عند وجود الحادث  
حتى يوجد كما الامور الاضافية ومعاني المصادر الوجودية مثل مشيئة وتعلقها  
وتعلق قدرتنا ومشيئة الله تعالى وتعلق قدرته وتكوينه كما بينا في افعالنا الاختيارية  
الموجودة في الخارج الحاصلة بالمصادر والممكنات الاختيارية الموجودة في نفس الامر  
والا يلزم اما قدم الحوادث او انتفاء الواجب او تخلف المعلول عن علته الثامنة  
ان كانت جملة ما يتوقف عليه وجود الحادث موجودات محضة وهي مستندة الى  
الواجب تعالى فلو كان الدور والتسلسل واما كون المعدوم علة للموجود ان كانت  
معدومات محضة او موجودات مع معدومات تأمل وايضا يلزم منه تدباب  
اثبات الواجب تعالى كما بين في اثبات الواجب واللوازم باطلة بالبهرهين القطعية  
على ما ثبت في اثبات الواجب والموقف والمقاصد وعامة كتب الكلام كما لا يخفى  
على افاضلين الكاملين وان خفي على المعاصرين الفاضلين المضيقين او قاتمهم  
في المقدمات واعمالهم في العلوم الاختيارية ثم تلك الامور الاضافية المبينة  
لا يمكن استنادها الى الواجب تعالى بطريق الاجاب والا يلزم قدم الحوادث وانتفاء  
الواجب او تخلف المعلول عن علته الثامنة بل اختيارنا وتعلق قدرتنا مستند الى اختيارنا  
واختيار الله وتعلق ارادته وقدرته وتكوينه مستند الى اختياره تعالى ولا يلزم لكل  
اختيار اختيار لان الفعل المختار ان كان قصدا واصالة يلزم له من اختيار مغاير سابق  
عليه يتعلق به واما ان كان ضمنا وتبعيا فلا يلزم له اختيار مغاير له بالذات بل اختيار  
المختار اختيار لنفسه ضمنا والشراما بشهادة الوجدان التام بعد تأملات  
صادقة وقد تر بعض التفصيل في الشرح نذكر لهم جواب لما ثبت القول بما  
قلنا من وجود امور خمسة على الوجه الذي بينا كما لا يخفى على المتأملين والمختصين  
افاضلين بعد تأملات صادقة وتفكرات كاملة مع خلوه عن الاعتراف











ولا بتوفيقه وبجذلائه وكنائنه في اللوح المحفوظ **فصل**  
 والثاني بان الله تعالى على العرش استوى من غير ان يكون له حاجة  
 واستقرار عليه وهو حافظ العرش وغير العرش من غير احتياج و  
 لو كان محتاجا لما قد على ايجاد العالم وتدين كالمخلوقين  
 ولو كان محتاجا الى الجلوس والقدار فقبل خلق العرش ان كان  
 الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا **فصل** والرابع نقربان القرآن  
 كلام الله تعالى غير مخلوق ووحيد وتنزيل وصفته لا هو ولا غيره  
 بل هو صفة على التحقيق مكتوب في المصحف مقرون بالاسمع محفوظ  
 في القلوب غير حال فيها والخبر الكاغد والكتابة كلمة مخلوقة  
 لانها افعال العباد وكلام الله تعالى غير مخلوق لان الكتابة  
 والحروف والكلمات الالفاظ كلها آلة القرآن لحاجة العباد اليه وكلام  
 الله تعالى بذاته ومعناه مفهوم بهذه الاشياء من قال بان  
 كلام الله مخلوق فهو كافر بالله العظيم وكلامه مفرد ومكتوب  
 ومحفوظ من غير من ان له عنه والله تعالى معبود لايزال عما كان  
**فصل** والخامس نقربان افضل هذه الامة بعد نبينا محمد عليه  
 ابو بكر الصديق ثم عمر ثم عثمان ثم علي ثم اهل البيت عليهم  
 اجمعين لقوله تعالى والسابقون السابقون اولئك هم المقربون

في جنات

في جنات النعيم وكل من كان اسبق من وافر وفضل ويحرم كل مؤمن  
 من تقى ويغضهم كل منافق شقي **فصل** والسادس نقربان  
 العبد مع اعماله واقراءه ومعرفة مخلوق فلما كان الفاعل مخلوقا  
 فافعاله ان يكون مخلوقا **فصل** والسابع نقربان الله  
 خلق الخلق ولم يكن لهم طرفة لانهم ضعفاء عاجزون والله تعالى  
 خالقهم ورازقهم لقوله تعالى الذي خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم  
 يحييكم والكسب بالعمل جلال جمع المال من الحلال جلال جمع المال  
 من الحرام حرام والناس على ثلاثة اصناف المؤمن المخلص في ايمانه و  
 الكافر الجار في كفره والمنافق المذاهر في نفاقه والله تعالى على  
 العمل وعلى الكافر الايمان والاحلاص على المنافق لقوله تعالى يا ايها الناس  
 اعبدوا ربكم الذي خلقكم يعني يا ايها المؤمنون اطيعوا الله و  
 الكافرون آمنوا يا ايها المنافقون اخلصوا **فصل** والثامن  
 بان الاستطاعة مع الفعل لا قبل الفعل ولا بعده لانه لو كان  
 قبل الفعل لكان العبد مستغنيا عن الله تعالى وفيت الفعل وهذا  
 خلاف حكم النص لقوله تعالى والله الغني وانتم الفقراء ولو كان  
 بعد الفعل لكان من المحال لانه حصول الفعل بلا استطاعة  
 ولا طاقة **فصل** والتاسع نقربان المسح على الخفين جائز للمقيم

المذاهب وروايت في كتابه  
 نقدر على دفعه ولم ينفذ  
 بجانب كذا او جانب غير او  
 لقلة مبالاة في الدين  
 تعريفات هو  
 ط وهو عرض بخلفه الله تعالى  
 في الجلالة ان يفعل في  
 الاحتمال في توفيق  
 الاستطاعة الصحة وهي ان  
 يرتفع المؤمن من الرضوع  
 تعريفات  
 ط الاستطاعة الحقيقية هي  
 القدرة التامة التي يجب عند  
 صدور الفعل فممن لا شكوا الا  
 مغازلة للمفعول تعريفات



يوما وليلة وللسنة ثلثة ايام وليله بالان الحديث ورد هكذا ان  
 انكر فانه يحشيه عليه الكفر لانه قريب من الخبر المتواتر والقصر والافطام  
 في السفر رخصة بنص الكتاب لقوله تعالى واذا اضربتم في الارض فليس  
 عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة وفي الافطار لقوله تعالى فمن  
 كان منكم مريضا او على سفر فعد من ايام اخر **فصل** والعاشر نقر بان  
 الله تعالى امر القلم بان يكتب فقال القلم ماذا كتب يا رب فقال الله  
 كتب ما هو كائن الى يوم القيمة لقوله تعالى وكل شئ فعلوه في الزبور  
 وكل صغير وكبير مستطر **فصل** والحادي عشر نقر بان عذاب القبر كائن  
 لا محالة وسؤال المنكر والنكير حق لورود الاحاديث والجنة  
 والنار حق وهما مخلوقتان الا ان لا يغنيان ولا يعجزان اهلهما  
 لقوله تعالى في حق المؤمنين اعزت للمتقين وفي حق الكفر اعزت  
 للكافرين خلقهما الله تعالى للثواب والعقاب ووزن الأعمال  
 في الميزان حق لقوله تعالى وتضع الموازين بالقسط يوم القيمة  
 قراءة الكتب حق لقوله تعالى اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك  
 حسيبا **فصل** والثاني عشر نقر بان الله تعالى يحيي هذه النفوس بعد  
 الموت ويعيدهم في يوم كان مقداره خمسين الف سنة للجزاء و  
 الثواب والالحاق لقوله تعالى ان الله يبعث في القبور لقاء

المستطاب بالمراد والفضل  
 والنصب والتميز

الله تعالى

تعالى لاهل

تعالى لاهل الجنة حق بل كيف ولا تشبيها ولا جهة وشفاعة رسولنا  
 صلعم حق لكل من هو اهل الجنة وان كان صاحب الكبيرة وعائشة  
 بعد حجة الكبري افضل نساء العالمين وامر المؤمنين ومطهرة  
 من الزنا برئ عما قالت الروافض فمن شهد عليها بالزنا فهو ولد  
 الزنا واهل الجنة في الجنة خالدون واهل النار في النار خالدون  
 لقوله تعالى في حق المؤمنين اولئك اصحاب الجنة هم فيها خالدون  
 وفي حق الكفار اولئك اصحاب النار هم فيها

خالدون

تم الكتاب

بمقام الله

محمد





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نُسْتَعِينُ

اشارة الى قوله  
واطر يوهى

اشارة الى قوله  
واطر يوهى

قوله وتعلم الذين  
يا ايها الذين امنوا  
اهلكم نارا

الحمد لله الذي جعل الرجال على النساء قوامين وامرهم بوعظهن والشايب  
وتعليم الدين والصلوة والسلا على حبيب رب العالمين والآله واصحابه هداة  
الحق وحماة الشرع المتين <sup>حافظ الشرع</sup> **وبعد** فقد اتفق الفقهاء على فرضية علم الحال على  
كل من آمن بالله واليوم الآخر من نسو ومو رجال في معرفة الدماء المختصة  
بالنساء واجبة عليهم وعلى الازواج والاولياء ولكن كان هذا في  
زماننا مهجورا بل صار كان لا يمكن شيئا مذكورا لا يفرقون بين  
الحيض والنفاس والانتحاضة ولا يميزون بين الصحيحة من الدماء  
والاطهر الفاسدة ترى امثلهم يكتفي بالمتون المشهورة واكثر مسائل  
الافايرها مفقورة والكتب المبسوط لا يملكها الا قليل والمالكون  
اكثرهم عن مطالعتها عاجزون وعليل واكثر نسخها في باب حيفها  
تحريف وتبديل لعدم الاشتغال به مذهب طويل وفي مسائل كثيرة و  
صعوبة واختلافات في اختيار المشايخ وتصحيحهم ايضا فالحال  
فازت ان اصنف رسالة حاوية لمسائل الازمة <sup>جامعة</sup> خاوية  
عن ذكر خلاف ومباحث غير مرهقة مقتصرة على الاقوى <sup>جامعة</sup> والاشهر

والختار

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	H. Hüsnü
Yeni Kayıt	
Eski Kayıt	1171